الأمم المتحدة

A/61/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **١٥**

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم تهنئة خالصة، باسم شعب جزر القمر واسم حكومتي وبصفتي الشخصية، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأنا مقتنع بأن ما تتحلّون به من صفات متميزة سيمكنكم من توجيه عمل هذه الجمعية العامة بمهارة؛ وأؤكد لكم استعدادي للتعاون معكم في سبيل أن تنجزوا بنجاح المهمة التي أناطتكم بها جمعيتنا العامة.

وأغتنم هذه الفرصة للتوجه إلى أميننا العام، السيد كوفي عنان، لأعبّر له عن أعمق الامتنان، لما أبداه دائما من التزام حازم وتام، بصفته رئيس منظمتنا، وبخاصة لتعزيز مُثُلها العليا. وجميعنا مدركون للجهود الجبّارة التي يبذلها باطراد للدفاع عن قضايا مؤسستنا السامية – كمحاربة الفقر وصون السلام في العالم، على سبيل المثيل لا الحصر.

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم اليوم متوجها إلى الجمعية العامة بصفتي الرئيس الجديد المنتخب لاتحاد جزر القمر.

ولذلك، أود في هذه اللحظة التاريخية، أن أعرب عن امتناني من الأعماق لجميع البلدان الشقيقة ولمنظومة الأمم المتحدة على نحو خاص، لأنها التزمت بتأمين حدوث عملية انتقال سياسية وديمقراطية وسلمية لأول مرّة في بلدي عقب انتخابات حرة وشفافة. والحق إنها كانت الأولى في جزر القمر، خلال ٣٠ عاما من الاستقلال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-53003 (A)

وأود أن أُبرز، في هذا الظرف، الدور الرئيسي الذي اضطلعت به جمهورية جنوب أفريقيا وقام به رئيسها، السيد ثابو مبيكي، في مراقبة عمليات الاقتراع في الانتخابات الرئيسية الماضية في جزر القمر، وهي نموذج مثالي لأفريقيا، رغم بعض أوجه النقص التي شابتها.

أود أن أنقل إلى حكومة جمهورية جنوب أفريقيا وإلى شعبها الشقيق امتنان شعب جزر القمر الصادق وعرفاني الشخصي بالجميل، للدعم الذي لا يكل الذي قدّماه لعملية المصالحة الوطنية في جزر القمر.

وأود أن أنقل إلى فرنسا، هذا البلد الذي نقيم معه علاقات عريقة، امتنان جزر القمر حكومة وشعبا، للدعم المستمر الذي ما فتئت تقدمه لبلدنا، ونحن على اقتناع بأن فرنسا، وهي الموطن الأصلي لحقوق الإنسان وللحريات، ستلبّي طلب حكومتي بأن نتمكن بالعمل معا من ضمان تنمية متناغمة في جزر القمر، مع الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

وتستحق جمهورية الصين الشعبية أيضا إعجابنا البالغ. فإن هذا البلد الشقيق قدّم بعزم شديد الدعم لتنمية جزر القمر، منذ أن حصلنا على الاستقلال قبل ما يتجاوز الـ ٣٠ عاما. وقد اكتسبت الصين، بجودة علاقاتها، صداقة جميع سكان جزر القمر؛ ولا أزال مقتنعا بأنها ستواصل تقديم المعونة والدعم لتنمية بلدي اجتماعيا واقتصاديا، وهي مسألة تحظى بالأولوية لدى حكومتي.

وتستحق جمهورية موريشيوس إشارة خاصة لدعمها القيّم لبلدي، طوال عملية المصالحة الوطنية. وقد أثبت هذا البلد الشقيق، باستضافته مؤتمر الجهات المانحة لجزر القمر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تضامنه الشديد مع جزر القمر. ولذلك، نعبّر له هنا، اليوم عن بالغ تقديرنا.

ومدغشقر بلد نتمتع معه بعلاقات جدّ وثيقة ونحُسن الجوار وبأواصر الدم ولغة مشتركة وتجارة متبادلة وتعاون رسمي، وهو سيبقى، قبل كل شيء، شريكا أساسيا لنا. ولطالما أثبتت مدغشقر أهمية المحافظة على القيم المشتركة، وخاصة بتوثيق الروابط والوشائج. وإني أعلم أنه لا يزال أمامنا، مع هذا البلد الشقيق، طريق طويل نسير فيه معا، لأن مصائرنا مترابطة.

وسأكون مقصّرا إذا لم أنقل، من على هذه المنصّة، شكرنا الصادق لجميع الجهات الشريكة الأخرى لنا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأخص منها جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي، الذي قدّم، بواسطة الاتحاد الأفريقي، دعما قيّما ومساعدات قيّمة في السنوات الأخيرة، في سياق عملية المصالحة الوطنية.

وأود أن أشكر المجتمع الدولي بأسره شكرا صادقا على روح التضامن التي كثيرا ما أعرب عنها نحو بلدي. وعلاوة على ذلك، ما زلت مقتنعا بأن المجتمع الدولي قاطبة سيواصل تقديم الدعم لجزر القمر بغية مساعدتها على استكمال المصالحة الوطنية. وهذا شرط لازم لضمان أن تتمكن فترة السلام والاستقرار السياسي من أن ترسخ جذورها في بلدي.

ويأمل سكان جزر القمر أن يشهدوا نهاية للدورة الجهنمية من الانقلابات العسكرية التي أفسدت حياتهم اليومية خلال العقود الثلاثة الماضية. ومنذ انتخابي رئيسا، سعت حكومتي وسعيت أنا إلى إيجاد السبل والوسائل لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وندرك الحاجة إلى تنويع تعاوننا في الخارج، والى تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار. وعلى الصعيد المحلي، فإن حكومتي ملتزمة التزاما قويا بمكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة، وبإعادة إنشاء

جهاز قضائي مستقل ومنصف ونحن ملتزمون بتحسين الإسكان العام. وبغية تحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى مساندة شركائنا دعما لجهودنا. ولذلك السبب أوجه نداء رسميا إلى هذه المنظمة وإلى أعضائها بتقديم أشكال متنوعة من المعونة بغية كفالة نجاح هذه المهمة.

وسأكون مقصرا إن لم أتطرق أيضا إلى المسائل العالمية الرئيسية التي نواجهها. فما زالت الحالة حرجة في الشرق الأوسط. والصراع الذي حصل في لبنان بين إسرائيل وحزب الله يؤلم أجسادنا وقلوبنا. ومرة أخرى، نحن نشك في أسس شن الحرب، وأسباب تدمير البنية التحتية الاقتصادية في ذلك البلد الشقيق، وأخيرا مقتل آلاف الأشخاص. ويعرب بلدي عن بالغ استيائه من سفك دماء الأشخاص الأبرياء في لبنان وفي الشرق الأوسط. ما هو سبب وقوع أعمال العنف الكثيرة هناك؟ ولماذا هناك الكثير من المعاناة؟ ولماذا توجد هناك الكثير من المعاملة اللاإنسانية؟

ماذا يمكن أن يقال حيال الحالة في فلسطين حيث يستمر نفس السيناريو مع خسارته من الشهداء والأطفال والنساء الذين هم ضحايا التفجير العشوائي؟ ولقد آن الأوان للمجتمع الدولي، بالعمل في إطار الأمم المتحدة، أن يستجيب وأن ينهي ذلك الصراع بضمان التوصل العاجل إلى حل عن طريق التفاوض.

ولدينا الحق في أن نتساءل عن سبب بقاء الحالة المأساوية في العراق. وسيكون بمثابة كذبة مخجلة القول إننا لا نصحو كل يوم فنعلم بعدد متزايد من القتلى في كل مجتمع في العراق.

وفي أفريقيا، بالرغم من تسوية بعض الصراعات، فإن عدم الاستقرار وأخطار الحرب وتهديدات الحرب ما زالت مستمرة في تشاد ومنطقة دار فور في السودان وكوت ديفوار وإريتريا وإثيوبيا والصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

ومسألة الصحراء المغربية لا تدع بأي حال من الأحوال مجالا لعدم المبالاة. وآن الأوان أن يستخدم المجتمع الدولي هيبة الأمم المتحدة للتعجيل بالتوصل إلى حل لذلك النزع القديم على أساس القانون. وفي أي حالة كتلك، لا يمكن ضمان إعادة المشروعية إلا بتطبيق القانون الدولي.

ولم تنج آسيا من نصيبها من الصراعات المسلحة، على سبيل المثال الصراعات في سري لانكا وتيمور وجنوب الفلبين. وذكر جميع تلك الصراعات من شأنه أن يبعث على الملل. وأينما نشبت الحرب ومتى نشبت، لا مفر من أن ينجم عن الصراع المسلح تشريد ملايين الأشخاص وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والتسبب في مأساة ودمار بشري واجتماعي واقتصادي لا رجعة فيه. ويجب أن نعترف بالجهد الكبير الذي يبذله المجتمع الدولي لضمان أن يسود الحوار والمناقشة والتفاوض على القوة والتدمير والحرب وأن نقدر هذا الجهد. فمنظمتنا تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. وعلينا أن نسلم بأنه لا بديل للمهام الحاسمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

إننا نعيش في وقت يتسم بالمفارقات. فمن ناحية، نحن نعيش خلال فترة استثنائية تتسم بالنمو غير العادي للمعرفة والدّربة في مجالات التكنولوجيا والعلم والمدخل الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن من الناحية الأخرى، ما زلنا نكرس موارد مالية وتقنية غير محدودة تقريبا لإنتاج المزيد والمزيد من الأسلحة القادرة على تدمير كوكبنا. وبلداننا تقع في قبضة سباق التسلح، بدلا من أن تركز على التنمية ومكافحة الأمراض والفقر.

وفي وقت يمكّن العلم فيه من إحراز تقدم كبير، كما قلت سابقا، يستمر التناقض في بداية القرن الحادي والعشرين متمثلا في أن ملايين الأفراد ليس لديهم الغذاء الكافي، وأن

ملايين الأشخاص مُعوِزون بالكامل، وفي أغلب الأحيان يسود الفقر المدقع والمجاعة والأوبئة المدمرة. والعديد من الأسر تعيش بدون مأوى أو في ظروف محفوفة بالخطر وغير صحية. وفي عالم يزدهر على نحو متزايد، يعيش بشر بأعداد متصاعدة في حالات متزايدة الصعوبة. وعلينا أن نسأل أنفسنا عن كيفية التغلب على هذه التناقضات بغية التصدي للتحديات في المستقبل.

وبدون الدخول في تفاصيل، أود أن أتناول الأسباب الجذرية لهذه المشاكل وعواقبها وآفاقها للمستقبل. وفي رأيي المتواضع أن هناك سببين لهذه الظروف. والسبب الأول يتعلق بالحكم في البلدان أنفسها. ولن يدهشكم أن تسمعوا أن هناك في العديد من البلدان، وخصوصا أشد البلدان فقرا، وظلما وفسادا وعدم احترام لحقوق الإنسان الأساسية. والنقطة الثانية تتعلق بالحكم الدولي وجميع المشاكل ذات الصلة. ولئن كنا نعيش في كوكب متعولم، فإن علينا أن نعترف بأن تدهور البيئة من التلوث الفالت عن السيطرة بسبب الأعمال التجارية المدفوعة بتحقيق الأرباح السهلة يعرض للخطر حياة الأجيال المقبلة. وعلى الصعيد الاقتصادي، نقف مكتوفي الأيدي ونحن نشهد تدهور معدلات التبادل التجاري التي تغرق أفقر البلدان في دوامة فقر لا نهاية لها، بينما تزداد أغنى البلدان رخاء يوما بعد يوم.

ونعتقد أنه لكي نحقق السلام بين البشر، ونسعى إلى استتباب السلام بين البلدان، ونضمن السلام الدائم للجميع، علينا أن نمنع نشوب الصراعات ونحسمها، وكذلك العلل التي تحيق بعالمنا. وإذا كنا نلتقي في هذا المحفل، فالهدف هو أن نسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تطرقت إليها في بياني. وسعينا الدائم وراء الرفاه المادي والاجتماعي ينبغي أن يرشدنا إلى ضمان حياة أفضل لأطفالنا. وعلينا أن نستأصل جذور الصراعات التي تندلع في كل مكان في العالم. ومن الحيوي أن نكافح الأوبئة المتوطنة، مثل مرض الإيدز الذي يودي بحياة الملايين في مختلف أنحاء العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماجور (هولندا).

وأخيرا، أود أن أردد كلمات القديس فرنسيس الأسّيزي الذي قال ”يا إلهي امنحنا المحبة لعلنا نغرسها حيث تهيمن قوى الشر“. يا إلهي العلي الرحيم، كن ملهما لنا في قراراتنا حتى نضمن أن يحل علينا وقت يسود فيه السلام، ونرى نهاية لإراقة دماء أُناس أبرياء في بلدان متحاربة.

(تكلم بالعربية)

إن جزر القمر تشهد عهدا جديدا منذ تولينا الرئاسة في أيار/مايو من هذا العام، إثر انتخابات ديمقراطية شفافة شهدتها البلاد. إننا نتطلع إلى تعزيز علاقاتنا مع جميع الدول الصديقة، على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بيننا. ونؤكد، من على هذا المنبر الموقّر، حرصنا التام على الالتزام بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى إيجاد الأمن والسلام والرخاء، وبناء دعائم التنمية لشعوب العالم أجمع.

لقد كانت جزر القمر، وستظل، تحتل موقعا استراتيجيا متميزا ومعبّرا لكثير من الحضارات، واستطاعت، رغم التحديات المختلفة، أن تحتفظ بهويتها العربية والأفريقية، وانتمائها إلى الدين الإسلامي الحنيف، دين المحبة والمودّة والتسامح والسلام.

تعتبر جزر القمر أفقر الدول، على الرغم من نعم الطبيعة التي حباها بها المولى سبحانه وتعالى، من زراعة وصيد وسياحة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي على مضيق قناة موزامبيق. إن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي طُبقت منذ نَيلنا الاستقلال عام ١٩٧٥، وعدم الاستقرار السياسي، كانت من الأسباب السلبية المباشرة التي جعلت بلادي أكثر

تخلفا وأشد فقرا، حيث لا يزيد معدل دخل الفرد على ٣٠٠ دولار سنويا.

ومن هنا كان لا بد لنا أن نقدم للشعب القمري برنامجا طموحا يتلخص، كما أشرت في خطبتي باللغة الفرنسية، في: أولا، توفير السكن الملائم للإنسان القمري بدلا من الأكواخ المبنية من القَش؛ ثانيا، إقامة نظام قضائي مستقل لضمان العدالة والمساواة للجميع أمام القانون؛ ثالثا، محاربة الفقر والبطالة. وكما تلاحظون، فإننا إذا لم نوفر المسكن الملائم لكرامة الإنسان، وفي غياب أبسط قواعد العدالة، لن نتمكن من محاربة الفقر والبطالة.

ومن على هذا المنبر الموقّر، أناشد، المجتمع الدولي بأسره مرة أخرى، أن يقدم العون والمؤازرة لبلادي، مؤكدا لكم أن دعم أياديكم البيضاء سيصل إلى أيادينا الأمينة ليوضع في المكان المناسب والملائم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): ترتبط السنغال ومملكة البحرين بعلاقات ودّية وثيقة تطورت وتعززت من خلال الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل. ومن دواعي سروري، إذن، أن أرى السيدة هيا راشد آل خليفة تترأس الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أثناء وقت حاسم في تاريخ منظمتنا. لقد كان انتخابها دليلا على الإيمان بمُثُل الأمم المتحدة، ورسالة أمل للشعوب التي تحلم بعالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر حفاوة للجميع. أُزجي إليها أحر التهانئ، وأؤكد لها التعاون الكامل من الوفد السنغالي، وهي تضطلع بمسؤولياتها الرفيعة في خدمة المجتمع الدولي.

أود أيضا أن أنقل إلى الأمين العام رسالة أخوية تعبّر عن عظيم تقديري وامتناني لما عهدناه في تصرفاته من اقتدار وفعالية، مما مكّن منظمتنا من التكيف على نحو أفضل مع متطلبات الألفية الجديدة. وفي وقت يستعد فيه لترك منصبه الرفيع، بعد عشر سنوات خدم فيها المنظمة فيها بكل إخلاص وتفان، أقول له بإحساس صادق بالاعتزاز، بصفته إبنا من أبناء أفريقيا ''السيد الأمين العام، أنجزتم مهمتكم''.

وفي العام الماضي، وفي هذه القاعة ذاتها، جددنا التزامنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالتأكيد طُرحت في هذه الأثناء، منذ ذلك الوقت، بعض المبادرات الجديرة بالثناء، وخاصة مع التدابير الرامية إلى إزالة الديون المتعددة الأطراف على ١٨ من أقل البلدان نموا، وإلى فرض ضريبة على تذاكر السفر جوا بوصفها مصدرا لتمويل التنمية. وأحيي الجهود التي بذلها جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، ولويس إناسيو لولا داسيلفا، رئيس جمهورية البرازيل، لتعزيز هذه الآلية المبتكرة لحشد الموارد.

لكن مشكلة الديون، وخاصة ديون قارتنا، ما زالت تشكل عائقا لتنميتنا. وفي الواقع، فإن السؤال الأول الذي ينبغي أن نوجهه إلى أنفسنا، ونحن نوجهه في أفريقيا، يتعلق

بتقييم الديون وهو: إلقاء نظرة على فرط المديونية على أفريقيا، لنرى المبلغ الذي ندين به على وجه الدقة، لأنه اتضح أن بعض البلدان تدفع أكثر من مديونيتها. ولهذا السبب دأبت لفترة طويلة أناصر إجراء فحص بالأشعة السينية لنرى كيف انتهت بلداننا إلى حالة تكرس فيها الكثير من إيرادات صادراتها لسداد الديون، التي استدانتها في بعض الأحيان في ظروف مريبة، مما عرض للخطر برامج تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وإن الحلقة المفرغة للديون، التي تؤدي أوجه الاختلال غير المنصفة في التجارة الدولية إلى تفاقمها بسبب الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية، ظلت ضارة بشكل خاص بمزارعينا.

إن فشل المفاوضات المتعلقة بالزراعة في جولة الدوحة، التي ما زالت ماثلة في ذاكرتنا، يُظهر مدى الشوط الذي ما زال يتعين علينا أن نقطعه لكفالة احترام الجميع لقواعد اللعبة، بحيث يمكن للتجارة العالمية أن تصبح مربحة بقدر متساو لعمالقة الزراعة التجارية مثلما هي مربحة لصغار مزارعي القطن في السنغال وبنن وبوركينا فاسو ومالي، أو لصغار مزارعي البن في أوغندا وغانا وكوت ديفوار. إننا نقول نعم للتجارة الحرة، ولكن لا بد أن تكون عادلة ومنصفة.

ويمثل الارتفاع المذهل في أسعار النفط ومشتقاته منذ عام ٢٠٠٣ مصدرا جديدا لقلق البلدان غير المنتجة للنفط. وإذا استمر الاتجاه الحالي، سيشهد العديد من البلدان ضياع جهود سنوات مكرسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جراء كلفة النفط. ومن ثم سيصبح أمرا بلا معنى توضيح مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية بشأن التعليم والرعاية الصحية الشاملة وتوفير مياه الشرب للجميع ومكافحة البطالة والقضاء على الفقر.

وفي أفريقيا، قررنا التصدي للتحدي بالالتقاء معا، بشأن مبادرة السنغال، في رابطة البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط، بغية تشجيع تطوير أنواع الوقود الحيوي. وبدأت بالفعل الصيغة الخضراء لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. ولا شك أن لدى أفريقيا، بأراضيها الواسعة الصالحة للزراعة ومصادرها الهائلة للمياه النقية، ميزات لا مثيل لها في هذا المجال، بل ويمكنها أن تتطلع إلى أن تصبح المنتج الأول في العالم لأنواع الوقود الحيوي.

وأناشد جميع الأطراف المهتمة الاشتراك معنا في ثورة الطاقة الخضراء هذه، وخاصة لأنها تصون بيئتنا وتتوافق توافقا كاملا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. ولنكن متفائلين في التفكير بأن كوكبنا سيصبح مكانا أكثر صحة لمصلحة جميع الشعوب، بفضل حضارة قائمة على أساس الطاقة النظيفة.

وإذ أنتقل إلى الحالة في أفريقيا، فإن السنغال ترحب بالتقدم المحرز في تحقيق الديمقراطية في القارة، فضلا عن التقدم الكبير الذي أحرز في التسوية السلمية للمنازعات. ولكن تلك التطورات الايجابية أحبطت من جراء استمرار بعض منابت التوتر. وفي السودان، نأمل ونعمل من أجل توسيع معسكر السلام، بحيث يمكن للفرقاء الذين لم تشملهم عملية السلام حتى الآن التوقيع على اتفاق أبوجا لتسوية أزمة دارفور.

وأمس، هنا في نيويورك، ناقش مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مسألة دارفور وأكد على أنه يجب على أفريقيا أن تبذل المزيد من الجهود، وتقدم المزيد من التضحيات وتقطع المزيد من الالتزامات، ولكنها لا تستطيع أن تجد حلا إلا في إطار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، التي يتعين عليها أن تبين استعدادها لهذا التعاون.

أنتقل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأقول إن السنغال ترحب بإجراء الانتخابات في تموز/يوليه الماضي. ويحدونا الأمل أن يعمل سكان الكونغو المتصالحون، أيا كانت نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي تجرى في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بروح الوحدة، بغية استخدام الإمكانية الهائلة لبلدهم من أجل تحقيق السلام والوحدة الوطنية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولأشقائي وشقيقاتي الإيفواريين أود أن أوضح رسميا أن الحاجة إلى إنشاء كوت ديفوار الملتئمة الجراح أصبحت أشد إلحاحا – لأنفسهم بقدر ما هي لنا جميعا في المنطقة. وبالتالي أناشد قادة كوت ديفوار من جميع الأيديولجيات أن يظهروا أنهم يمكن أن يتجاوزوا خلافاتهم بغية تعزيز عودة السلام الدائم، بما يتوافق بصورة أكبر مع تاريخ ذلك البلد الشقيق ومع مصيره المناسب في إطار أسرة غرب أفريقيا وفي إطار قارتنا.

وفيما يتعلق بصندوق التضامن الرقمي، الذي اقترحته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بوصفي منسق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يسرني أن أبلغ الجمعية بأننا أحرزنا نتائج مرضية. فمنذ أن أطلق الصندوق في آذار/مارس ٢٠٠٥ بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، فإنه حصل على التأييد الرسمي لجمهورية الصين الشعبية. وأود أن أشكر السلطات الصينية شكرا حارا على دعمها، الذي من المؤكد أن يعزز الطابع العالمي للصندوق. وأرجو من جميع الدول التي لم تُضف بعد الطابع الرسمي على الالتزامات التي أعلنتها في السابق أن تفعل ذلك بتوجيه رسالة إلى الأمين التنفيذي للصندوق في جنيف. وأشير إلى أن المدن يمكن أيضا أن تصبح أعضاء. كما أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن صندوق التضامن الرقمي يدعم حصريا من خلال التبرعات الطوعية العامة والخاصة، التي يترك تحديد مبلغها للدول أو المدن أو الحكومات المحلية.

ونقترح أن تلزم البلدان أنفسها بما يسمى مبدأ جنيف، بأن تدرج في المناقصات المطروحة في ميدان التكنولوجيا الرقمية نسبة ١ في المائة من قيمة السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمساهمة في الصندوق. وتتم إدارة الصندوق بشفافية صارمة من خلال مجلس المؤسسة ذي العضوية الثلاثية المتمثلة في: السلطات المحلية والأعمال الحرة الخاصة والمجتمع المدني.

إن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا يظهر المدى الذي يجب أن نواصل به جهودنا المشتركة للتصدي لمشكلة بالغة الأهمية والتعقيد ستظل معنا وقتا طويلا في المستقبل. فالهجرة الدولية ظلت دائما بمثابة تاريخ للشعوب. والأمر الجديد هو النطاق الحالي للهجرة غير القانونية وشكلها. ولأسباب متنوعة جدا، ليس أقلها أوجه الاختلال بين الشمال والجنوب، صارت الهجرة غير القانونية تقتضي اتخاذ نهج للشراكة المشتركة بدلا من الحلول الانفرادية.

ونحن، في السنغال، قررنا بالفعل أن نكافح بقوة هذه الظاهرة بتعزيز مراقبة سواحلنا بدعم من الشركاء الأوروبيين. ووقّعنا بالفعل على اتفاق مع إسبانيا، وسنوقع اتفاقا مماثلا مع فرنسا في الأسبوع المقبل. والغرض من هذين الاتفاقين هو تنظيم تدفقات المهاجرين إلى البلدان المتقدمة النمو وبالتالي مكافحة الهجرة غير القانونية. والمهربون، المسؤولون بقدر كبير عن هذا الأمر، يطاردون باستمرار ويعاقبون وفقا للقانون.

ومع تفكيك الشبكات السرية، بدأنا عودتنا إلى برنامج الزراعة الذي ننشئ من خلاله مزارع ريفية لتمكين الشباب من الانخراط في الزراعة الحديثة وتربية الماشية. وهذا

سيوفر للشباب أسباب البقاء في الوطن وتفادي المغامرات المفجعة التي كثيرا ما تنتهي في قاع البحر أو في الصحراء. وتلك هي الطريقة التي ننفذ بها المبدأ الذي اعتمدناه في السنغال وهو: مبدأ عدم التسامح المطلق مع الهجرة الخارجية غير القانونية.

يشير عام ٢٠٠٦ إلى نقطة تحول حاسمة في تاريخ الأمم المتحدة، مع استمرار الإصلاحات بغية التكيف مع الوقائع العالمية المتغيرة. وتشمل هذه الإصلاحات إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، اللذين آمل أن يتمكنا من تعزيز تشجيع حقوق الإنسان والإدارة الأشد فعالية لفترات ما بعد الصراع.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن السنغال تعرب عن استيائها لحالة الجمود في المفاوضات، الأمر الذي يعرض للخطر منطقة مثل منطقتنا. وأفريقيا، مع أنها تشكل محور تركيز جدول أعمال المجلس، ليس لديها مقعد دائم واحد في المجلس. وذلك بمثابة ظلم تاريخي لا بد من تصحيحه في أقرب وقت ممكن بمنح أفريقيا مقعدا، مع حق النقض (الفيتو)، بخلاف مجموعة عناصر الإصلاح الشامل.

والشعب الفلسطيني، أيضا، وقع ضحية الظلم وحُرم من الحق الشرعي في إقامة دولة لديها مقومات البقاء وحرة ومستقلة. ويعلمنا التاريخ أن الحرب، بالرغم من قائمتها الطويلة بالضحايا الأبرياء والخسائر التي توقعها على البنية التحتية المدنية – وهي تجارب مريرة عاشها مرة أخرى مؤخرا شعبا لبنان وفلسطين – لن تقهر أبدا إرادة شعب إذا تطلع إلى أخذ مكانه المستحق بين مجتمع الدول الحرة. ويشكل الحق في الحرية والاستقلال جزءا من مصير الشعوب. وإن الظروف التاريخية يمكن أن تؤخر استيفاء هذا الحق، لكن المصير سيتقرر دائما. ومن الأفضل إدراك هذا في الوقت المناسب بدلا من الأسف عليه بعد فوات الأوان.

والسنغال، بوصفها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ستواصل كفالة مواصلة المنظمة بذل جهودها صوب التوصل إلى حل تفاوضي عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط بحيث تتمكن جميع شعوب المنطقة المعذبة من أن تعيش أخيرا في تعايش سلمي.

وفيما يتعلق بإيران، فإن الجمعية تعلم موقفي. ينبغي أن يجري حوار بدون شروط مسبقة، بمعنى أنه ينبغي أن يجلس الفرقاء حول طاولة المفاوضات.

والسنغال عملت دائما في خدمة السلام، وما زالت تخدمه أكثر من أي وقت مضى، في وقت نواجه فيه تلك التحديات الكبرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد فلداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطُحب السيد فلداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فلداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أدامكوس (تكلم بالانكليزية): الدورة السابقة للجمعية العامة خلقت توقعات عالية بالإصلاح والتجديد الشاملين اللذين من شأنهما أن يكفلا النجاح المستمر والصلاحية للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبفضل المبادرة التي أطلقها الأمين العام، لدينا الآن لجنة بناء السلام؛ والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ؛ والاعتراف بالمسؤولية الجماعية عن الحماية حينما تفشل دولة ما في حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ ومجلس جديد لحقوق الإنسان. وليتوانيا ملتزمة بالعمل على ضمان أن يتمكن المجلس الجديد لحقوق الإنسان من تعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم وحمايتها وتشجيعها.

يقال إن بناء الدولة عملية طويلة وصعبة . ولذلك السبب على وجه الدقة تقوم حاجة ماسة إلى أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة في هذا المجال. وتبعث لجنة بناء السلام أملا جديدا بأن تتمكن البلدان التي تمر بفترات ما بعد الصراع من التقهقر إلى الفوضى. ولكن المؤسسات وحدها لا يمكن التعويل عليها إن لم تكن مدعومة بالإرادة السياسية. والالتزام الدولي القوي أمر ضروري في بعث الأمل بحياة أفضل أينما كانت الدول تكافح من أجل أن تقف مرة أخرى على أقدامها.

إن قيادة ليتوانيا فريق لإعمار المقاطعات في أفغانستان زودتنا بادراك مباشر للأهمية الحيوية لاستدامة تلك الجهود واستمرارها. ولكن جهودنا، سواء في أفغانستان أو في أماكن أخرى، لن تكلل بالنجاح إلا بالقدر الذي تشارك به الدول أنفسها مشاركة كاملة في بناء الدولة بعد انتهاء الصراع وفي التنمية الاقتصادية السوقية والعقلانية. واليوم، نرحب بالقدرات المتزايدة لأفغانستان على إعادة بناء البلد، ونشعر بالتشجيع حيال توسيع نطاق مسؤولية البعثة الدولية للمساعدة الأمنية. ومن الناحية الأخرى، فإن التحديات التي تنتظرنا ستتطلب تركيزا متزايدا دائما ومزيدا من الجهود على أرض الواقع.

الحوادث المفجعة التي حصلت في الشرق الأوسط خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية أظهرت بوضوح التكاليف البشرية والمالية للعجز عن التوصل إلى حلول توفيقية ونهائية فيما يتعلق بالمشاكل التي قسمت المجتمعات وسممت المنطقة لأعوام طويلة. وبالتالي، فإن التعزيز الفعال لخطة سلام شاملة في الشرق الأوسط أمر شديد الأهمية أكثر من أي وقت مضى. وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمؤتمرات الرئيسية للمانحين توفر الأمل بتنمية لبنان ذي السيادة والقوي. فلنجعل هذا واقعا بضم جهودنا والإسهام في هذه القضية، اليوم وليس غدا. وإن رؤية دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام هو هدفنا.

لا توجد قضايا أمنية درامية مثل الإرهاب، باستهدافه العشوائي لأرواح المدنيين في منطقة جغرافية متوسعة دائما. وقبل خمسة أعوام، عانى سكان هذه المدينة ذاتها من هجوم وحشي متعمد على قيم الإنسانية والتسامح غيّر إلى الأبد العالم الذي كنا نعرفه. وبالتالي فإن الأمر الأساسي هو توحيد جهودنا لضمان ألا يحصل هذا مرة أخرى. ونرحب باعتماد الجمعية للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، وندعو إلى استكمال العمل بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن والى إنفاذ هذه الاتفاقية.

وبغية النجاح في مكافحتنا للإرهاب، يجب ألا نخضع للمخاوف التي تفصلنا؛ وبدلا من ذلك، علينا أن نبني على بشريتنا المشتركة. وبالتالي يحدونا الأمل أن يصبح تحالف الحضارات جزءا لا يتجزأ من تفاعلنا وتعزيز التضامن والشمول والتفاهم وتوطيد القيم والمبادئ التي يسعى الإرهابيون إلى تقويضها.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نضاعف جهودنا لمعالجة مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الـ ٥٠ لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما زالت التحديات لمنع الانتشار تتصاعد. وليتوانيا تؤيد تأييدا قويا تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وكفاءته. ويمثل الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا رئيسيا من عناصر الأمن العالمي. وبالتالي نناشد جميع الدول ممارسة الامتثال الكامل في هذا المجال الحيوي لسلامنا وأمننا المشتركين.

وفي الوقت نفسه، فإن للأمن، كما يجري تعريفه عادة، معنى أوسع الآن. وينبغي أن نتصدى باهتمام متساو لتغير المناخ وأمن الطاقة وحالات النقص الخطيرة في المياه والأغذية .

وعلينا أن نكون صارمين في مكافحتنا المشتركة للإرهاب، ولكن يجب أن نكون صارمين على نحو مماثل في مكافحة الفقر والتمسك بكرامة الفرد. ويلزم أن نستخدم الموارد المتوفرة أفضل استخدام، مثل ضمان إحراز تقدم كبير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا.

وتشعر ليتوانيا بالاعتزاز لمتابعتها العمل بشأن هذه الالتزامات. ونعلم، بوصفنا بلدا مانحا، بأننا سنستغرق وقتا قبل أن نرقى إلى التوقعات العالية في الميدان. ونقدم قدرا متزايدا من المشورة والمساعدة، في المزيد والمزيد من الأماكن. وخلال العام الماضي وحده، زادت معونتنا الإنمائية بنسبة ٦٠ في المائة. ونحن مصممون على الاستمرار في زيادة معونتنا وعلى تنويع نطاقها الجغرافي. ونتذكر ما يعنيه تلقي المرء المساعدة حينما يحتاج إليها، وبدورنا ندرك المسؤولية عن تقديم المساعدة الآن للآخرين ونقبل هذه المسؤولية.

إن اتخاذ النهج الشامل وحده هو الذي يمكّن من ضمان أن تترجم تلك الصلة التي لا يمكن فصمها بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي نتفق عليها جميعا إلى تأثير حقيقي وإيجابي على حياة الملايين التي لا تحصى من البشر في جميع أرجاء العالم.

وبينما نتابع الالتزامات التي قطعت بالفعل، لا بد أن ننظر إلى أبعد من غد ليتسنى لنا تمكين الأمم المتحدة من التعامل بنجاح مع التنوع الصعب في المسائل والاهتمامات لدى جميع دولنا.

ومن الطبيعي في مناقشة مسائل حيوية مثل إصلاح الأمم المتحدة أن تكون لدينا، نحن الدول الأعضاء، خلافات. ولكن ينبغي أيضا أن نتذكر أن الملايين من أشد الناس فقرا يعانون مهانة الجوع، بينما نناقش خلافاتنا هنا في نيويورك، وأن الملايين من الأطفال يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها، وأن الملايين من الأشخاص ليس لديهم ما يعولون عليه لحمايتهم سوى الأمم المتحدة. وإذا أردنا للأمم المتحدة أن تتصدي بشكل فعال للتحديات الإنمائية وتكافح التهديدات الفتاكة وتعيد قيمة الحياة البشرية إلى أشخاص لا يحصى عددهم في جميع أرجاء العالم، فيجب إجراء تغيير مستمر.

وبالتالي أناشد الأمم المتحدة أن تواصل العمل في المجالات الحيوية لإصلاح الإدارة واستعراض الولايات بغية زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها لمصلحة الجميع.

كما نحث على تعزيز الإدارة البيئية الدولية وترجمة اتفاق مؤتمر القمة العالمي بشأن المسؤولية الجماعية عن الحماية إلى استعداد للعمل، حينما تنشأ الحاجة إلى ذلك العمل، وإنهاء الإفلات من العقاب على معظم الجرائم الخطيرة التي تستدعي قلق المجتمع الدولي.

ومن العناصر الحيوية لتجديد الأمم المتحدة إصلاح مجلس الأمن. وليتوانيا ظلت تؤيد باستمرار الإصلاح من حيث عدد الأعضاء وأساليب العمل. وتعزيز شرعية المجلس

من خلال ذلك الإصلاح سيمكن المجلس من تحسين الاضطلاع بمسؤولياته الأولية تجاه صون السلام والأمن الدوليين.

وينبغي لمجلس الأمن بعد تجديده أن يعطي صوتا كافيا وتمثيلا لجميع المناطق. وليتوانيا، بوصفها عضوا في مجموعة أوروبا الشرقية، تؤمن بان هذه المجموعة أيضا تستحق تمثيلا أفضل في مجلس الأمن في المستقبل. وهناك الكثير الذي تقدمه تجربتنا الجماعية للتحول الدراماتيكي السلمي لمجتمعاتنا. وفي هذا الصدد، نؤمن بان مجموعتنا يمكن أن تقدم مرشحا ممتازا لمنصب الأمين العام.

إن الأمم المتحدة، بالرغم من عيوبها، تظل المنظمة الوحيدة التي لديها إمكانية أن تجسد حقا روح تعددية الأطراف العالمية والفعالة. وبالتالي، أيا كان العمل الذي نقوم به ينبغي أن نستمر في توجيه السؤال: هل نقوم، نحن الدول الأعضاء، بالعمل الكافي لمساعدة الأمم المتحدة على الوفاء بوعدها للبشرية؟ ونحن أسرة عالمية ويتحمل كل واحد منا مسؤوليات نحو الآخر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فلداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب للسيد به ألبرت بنتات، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد ألبرت بنتات، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ألبرت بنتات، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بنتات (أندورا) (تكلم باللغة الكتلانية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): قبل عقد قيل إننا بنهاية الحرب الباردة وصلنا إلى ''نهاية التاريخ''. وخلال الأعوام، فقد هذا الرأي صدقيته إلى حد كبير.

وفي كثير من دول العالم، وخاصة الغرب، لم يول سوى اهتمام ضئيل للإحساس بالظلم الذي يتشاطره العديد من الشعوب والمجتمعات في جميع أرجاء العالم. وما شهدناه، بمزيج من الرعب والتعاطف والانزعاج خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، كان هو عودة التاريخ. فسقوط البرجين التوأمين والحروب في أفغانستان والعراق ولبنان والهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن ومدريد هزت أسس الدولة العلمانية. وهذه الحوادث قيل إنها تمثل ''صداما للحضارات''، ولكنني أرفض التقسيم الاختزالي، وبالتأكيد، المضلل بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والمسيحيين والمسلمين.

وأعظم الانجازات في الغرب كانت ناجمة من عملية معقدة للتبادل الثقافي بين الشرق والغرب. وأدى التبادل الحر للأفكار إلى تعزيز الابتكار وإلى إنجازات في مجال التفاهم. وبالتالي علينا أن نرفض فكرة وجود عقلية تتصور نشوب صدام أساسي بيننا ''نحن'' و''هم''. وأؤمن بأننا نعيش خلال كفاح مضطرب ودام بين قوى التطرف الموجودة في كلا الشرق والغرب، من ناحية وبين التسامح العلماني الذي يظهر أيضا لحسن الطالع في كل مكان في الأرض من الناحية الأخرى.

إن أندورا بلد قديم ظلت حدوده بدون تغيير منذ عام ١٢٧٨. وتاريخنا تاريخ للبقاء. وكنا موجودين حينما فر الكاتار من قوة الحرب الصليبية الأولى بحثا عن الملجأ في مراعينا الجبلية. وبقينا خلال الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الإسبانية والحربين العالميتين الأولى والثانية. وعلمنا التاريخ أن القوة تتطلب ضبط النفس. وعلمتنا تجاربنا بالذات – ووطدت تجارب الأسابيع القليلة الماضية هذا الدرس المكلف – أن علميات إظهار القوة العسكرية، المقصود بها إحداث الصدمة والترويع، لا يمكن أن تحقق، بحد ذاتها، النتائج المنشودة.

أليس من المفارقة في الوقت الحاضر، حين الحاجة أكبر من أي وقت مضى إلى المناقشة المتحضرة بين الأشخاص، أن تعتبر هذه المنظمة الموقرة منظمة غير هامة؟ وبطبيعة الحال، نحن بحاجة إلى مواصلة عملية الإصلاح. ولكن هذا المكان، بوصفه فكرة، يجسد جميع آمالنا. والأمم المتحدة، بوصفها وكالة إنسانية تضطلع بمجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية الحيوية، تنجز عملا لا يمكن تقدير مداه. والمنظمة بوصفها منتدى للخطاب العقلاني ملتزمة بالتوصل إلى تفاهم عالمي، فان عملها عمل ضروري بالتأكيد. وينبغي أن تمثل هذه المنظمة المنتدى الذي نحاول فيه أن نفهم ونفسر على النحو الصائب مفترقات الطرق التي نجد فيها أنفسنا. وترمز الأمم المتحدة إلى الضمير الأخلاقي للعالم ومبادئ المساواة والتضامن وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وهي تشير إلى الطريق نحو التطور.

إن أعمال العنف وزيادة التطرف الديني تسبب قلق العالم. ونقع جميعا ضحايا للشعور بالانزعاج حيال مستقبل الدولة العلمانية. ولكن فكرة الدولة القومية ذاتها تكمن، بأحد الأوجه، في صميم العديد من مشاكلنا. فهي تشجعنا على أن نؤمن بمنطق يضعنا ”نحن“ ضد ”هم“، وبهويات حصرية وبخطاب بالٍ قائم على النظرة العرقية الضيقة. وهي تشوش الانقسام المتزايد بين الأغنياء والفقراء الذي يتجاوز البلدان والأمم والقارات. وهي تتجاهل حقيقة أن معظم الأشخاص في هذا الكوكب لا يبحثون إلا عن ما يمكنهم من أن يعيشوا بطريقة كريمة وأن يكونوا سعداء في حياتهم.

وفي الواقع، أن العديد من الدول، وخاصة الدول التي تعكس حدودها تركة الاستعمار، تم تشكيلها بدون إيلاء اعتبار للخلفيات الدينية والعرقية لسكانها. ولا تمثل الحروب الأهلية التي تمزق حاليا بعض البلدان سوى نموذج واحد للصعوبات الهائلة التي يمثلها البناء الاصطناعي لتلك الدول.

وعلينا ألا ننسى، من ناحية تاريخية، أن الغرب لم يكن أبدا نموذجا جيدا من حيث التسامح الديني. وعلى العكس، يمكن للمرء أن يورد طرد اليهود في القرن الثاني عشر من انكلترا أو أن يشير إلى التنصير القسري للمسلمين بعد سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢، ومحاكم التفتيش أو اضطهاد الهوغونوت البروتستانتيين الذي فروا من فرنسا خلال القرن السادس عشر. ولكن في الشرق – في القدس أو طهران، على سبيل المثال – تعايش المسلمون واليهود والمسيحيون حتى أوائل القرن العشرين. وازدهرت تلك المراكز العالمية في جو للتسامح الديني الحقيقي.

إن المعنى الأصلي لمصطلح علماني وصف النظم الدينية التي نظرت نحو الخارج إلى العالم قاطبة. وفي القرن السادس عشر رمزت فكرة جديدة للتسامح إلى استعداد لقبول الطوائف البروتستانتية المختلفة في البلدات والمدن في شمال أوروبا. ولكن فهمنا الحالي للتسامح، الذي يمكن أن يعيش فيه معا جميع المؤمنين بالأديان، تطلب قرونا. والغريب أن هذه الصيغة للتاريخ نساها الذين يرون أن العلمانية معارضة للإيمان. وفكرة العلمانية لم تكن أبدا معارضة للدين، بل هي، بدلا من ذلك تشير إلى عقلية مستعدة

للتفكير في عدم اليقين وعدم كمال المعرفة. وهي لا تخلط بين مسائل العقيدة والمسائل العلمية أو تسعى لتعطيل حرية الضمير للفرد.

وبالتالي فإن العلمانية تعترف باشتراك العنصر البشري في قابلية الخطأ. ويمكن تدريس العقيدة الدينية ولكن لا يمكن فرضها. ولا يمكن أن تقود إلى العنف وعليها أن تتعايش مع الدولة العلمانية. وبشريتنا المشتركة تتطلب منا أن يحترم كل منا الآخر من خلال تنوعنا.

وتكمن عبقرية التسامح في القدرة على الاستماع – الاستماع حقا ومحاولة الفهم. والاستماع والتعلم ليسا من أعمال الضعف. والواقع أن إظهار المتطرفين للقوة أو الرغبة في الانتقام هما اللذان يمثلان ضعفا قاتلا. ومرة بعد أخرى يمكننا أن نرى، خلال التاريخ، أن روحا قوية تسبق السقوط. ومؤخرا وقفنا متفرجين نرقب في فزع النتائج المفجعة الناجمة من نشر القوة العسكرية ضد قوى حرب العصابات المتسمة بالإصرار.

ومعظم الشرور اليوم تضرب بجذورها في المشاكل القديمة التي لم تحل، ولكن لغة العنف التي تحيط بنا تؤدي إلى إصابتنا بالمزيد من الشلل وإلى تقويض إمكانية إيجاد حل دائم وإلى توسيع التشققات. ويتعين علينا أن نفكر في أنفسنا بوصفنا مجتمعا عالميا وحيدا حيث نترابط جميعا.

وفي الشرق الأوسط، نسلم بالحاجة إلى كفالة أمن إسرائيل، مثلما نسلم بضرورة أن تصبح فلسطين دولة لديها مقومات البقاء.

وتقع أندورا في جزء من العالم ظل دائما مكانا التقت فيه مختلف الحضارات وعاشت في ازدهار مشترك وهو: البحر الأبيض المتوسط. واليوم، أصبح هذا تخما جديدا زاخرا بالتوتر. وبوصفنا سكان أوروبا، علينا أن نسعى لتنشيط المنطقة، متذكرين تاريخها القديم بوصفها موطنا للعديد من الحضارات وقيمها الموازية – من روما إلى بيزنطة ومن أثينا إلى طنجة.

وأندورا، شأنها شأن العديد من البلدان الصغيرة، عولت لفترة طويلة في البقاء على عزلتها. ولكن في كوكبنا المتعولم، فإن الجبال لا يمكن أن تحمينا بعد الآن. ودواعي القلق الدولية تمارس الضغط علينا. والعالم اليوم عالم متباين ولم يصل إلى درجة الكمال ويفتقر إلى رؤية مشتركة؛ ولا توجد حلول سهلة، ولا يمكن النظر إلى المسائل بصورة أحادية. والأهداف الإنمائية للألفية التي ناقشناها هنا بأمل كبير معرضة لخطر التراجع إلى الذاكرة البعيدة. فهل هذا خطأ الأمم المتحدة؟ لا. فلا ندير ظهورنا للجماهير، التي تعبت من المعاناة، وعلينا أن نسمح لأصواتها بأن تُسمع ونرحب بها في المجتمع الدولي. وآن الأوان لنعمل على الوفاء بوعودنا.

وعلينا أن نعترف بأننا بصورة جماعية نشكل الأمم المتحدة. ونمثل البشرية قاطبة. ونحون البشرية إن لم نسع لجعل الأمم المتحدة آلية أكثر قوة وكفاءة. وإذا واصلنا العمل بشكل أعمى، دون اكتراث إلا لمصلحتنا الذاتية، فإننا نخون ثقة الأمم المتحدة. وتمثل تعددية الأطراف، التي نجسدها بوصفنا هيئة مجتمعة في هذه القاعة، الطريق الذي سيؤدي إلى العديد من الحلول. ومحنة البؤساء ينبغي أن تلقى آذانا صاغية. وينبغي أن نتضافر معا لتوطيد المؤسسات والعمليات الديمقراطية؛ وبالقيام بذلك نكافح الفقر والحرب والمرض والأمية والفساد. وينبغي أن يمثل ذلك قضيتنا المشتركة. ومن خلال هذا الجهد المشترك وحده سنتمكن من رفع نهجنا إلى مستوى أخلاقي من ناحية جماعية وصحيح من ناحية أخلاقية.

وحينما لا يجد الأشخاص الأغذية الكافية وحينما يحرمون من الحريات الأساسية والعدالة، لا يوجد سوى خيار

واحد لهم هو: البحث عن حياة أفضل بأي وسيلة ممكنة، تاركين وراءهم أراضيهم الأصلية. ونشهد حاليا هجرة جماعية من أفقر أجزاء العالم إلى أغناها؛ وفي أغلب الأحيان تقطع الرحلة بصورة مفجعة في أعالي البحار. وهذا يلقي بعبء ثقيل على ضميرنا. وإقامة الحواجز لمنع هذه العملية لن ينجح أبدا: فان يأس المهاجرين كبير للغاية. ويفقد ملايين البشر أوطانهم – وينبغي أن نجد حلولا نقدمها لهم. ولا يوجد مكان حيث هذه المسألة أكثر إلحاحا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخطر التعرض الشديد للموت لا يثني الأشخاص عن محاولة الوصول إلى شواطئ أوروبا، لمجرد أن حياتهم في أوطانهم أصبحت لا يمكن احتمالها.

ونطلب وضع خطة منسقة وعالمية للهجرة. ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا عملنا معا من خلال الأمم المتحدة لتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للتصدي للتحدي. وبالقيام بذلك العمل سنحسن حياة ملايين الأشخاص الذين يشعرون، بصورة مبررة تماما، بأنهم محرومون بقسوة من الأسرة البشرية. ووصف ذلك الكاتب خوان غويتيسولو بالقول ''يوفر العالم وطنا للذين لا وطن لهم''. وبالتأكيد ينبغي للأمم المتحدة أن تمثل ملجأ لهم.

وتمشيا مع هذا، فإن أندورا مستعدة لتأكيد التزامها بمنظومة الأمم المتحدة وبالتطور بأكمله. وقبل يومين وقعنا هنا في نيويورك على اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتقديم تمويل بمبلغ مليون يورو خلال فترة خمسة أعوام لمساعدة الأطفال الذين يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الكاميرون. كما أن المجتمع المدني في بلدنا الصغير يضطلع بدوره؛ واللجنة الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في أندورا ستساهم بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في هذا المشروع خلال الفترة نفسها.

وصحيح أن عالمنا اليوم مكان خطير. ولكن ما زال هناك أمل هائل، وهذا يدفعنا إلى المضي قدما. ولا يوجد رد حاسم على المشاكل التي تواجهها مجتمعاتنا، ويقال إن حياتنا بوصفنا عنصرا بشريا لا يمكن أن تبلغ درجة الكمال. ولكن علينا واجبا يتمثل في الطرح المستمر للأسئلة والتحلي بالشجاعة للتغلب على مشاكل عصرنا.

وتشكل أفكارنا أكبر المزايا التي نتحلى بها؛ وهي بمثابة محركات للتقدم. وبالنسبة لنا هذا يعني الديمقراطية والرخاء المشترك والتسامح وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والسعي للحرية من خلال الدفاع عن حريات الإنسان الأساسية. وتلك هي أفضل الأسلحة التي لدينا لمكافحة الاستبداد وعدم المساواة. وهنا، في الأمم المتحدة، ينبغي أن تسمع أصواتنا وينبغي أن نتمكن من الدفاع عن تلك المبادئ.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل الكبير الذي أنجزه خلال الأعوام الـ١٠ الماضية الطويلة والمعقدة . ونشيد به ونهنئه على كل العمل الذي تم إنجازه للمحافظة على المبادئ الواردة في الميثاق ولتطبيق هذه المبادئ. وأتكلم باسم جميع أبناء أندورا في الإعراب عن تقديري له ولجهوده الكبيرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ألبرت بنتات، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب يدلي به دولة الرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب دولة الرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة الرايت أونرابل باكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يشارك في تقديم معاني الثناء إلى السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة، وإلى سلفها سعادة السيد يان إلياسون، وإلى الأمين العام. وسنكون مقصرين إن لم نعرب عن سرورنا لتولي سيدة رئيسة إدارة أعمالنا لهذا العام.

ونجتمع في أعقاب أسوأ صراع في الشرق الأوسط. وأحدث الصراع بؤسا لا مثيل له ونجمت عنه خسارة لا داعي لها في الأرواح وتشريد للأشخاص وتدمير عشوائي للممتلكات. وفي خضم كل هذا، بقي مجلس الأمن عاجزا بشكل يدعو للرثاء.

إن تأخر مجلس الأمن في الرد على الصراع بين إسرائيل ولبنان يظهر بصورة واضحة العجز البالغ للمجلس عن الرد بشكل عاجل واتخاذ إجراء فوري وحاسم على الصراعات المسلحة الدولية. وحالات الفشل هذه على وجه الدقة هي التي تمنح مصداقية للمطالبة بإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإن الموقف المعروف جيدا للمجموعة الأفريقية لم يكن معقولا في أي وقت مضى أكثر مما هو الآن.

وما زالت القارة الأفريقية تمر بالصراعات المسلحة. وأخذ الاتحاد الأفريقي، بدون أن يسلب سلطات مجلس الأمن، زمام المبادرة في تسوية بعض تلك الصراعات. ولكن موارد الاتحاد الأفريقي وقدراته محدودة. وإزاء هذه الخلفية قرر الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلسه للسلام والأمن، إحالة بعثة دارفور إلى الأمم المتحدة. ونأمل ونلتمس بشكل عاجل أن تتم تسوية سوء الفهم الحالي بين الأمم المتحدة وحكومة السودان على سبيل الإلحاح. ولا يسع الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أن تقف متفرجة عاجزة على وقوع إبادة جماعية أخرى.

ويدعو وفدي إلى بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي، ومن جانب الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لإيجاد حل دائم للأزمتين في الصومال وكوت ديفوار. وفيما يتعلق بالصومال، فإن جهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإبرام اتفاق بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية لا بد من أن يستكملها المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة. كما توجد حاجة عاجلة إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة بحيث تتمكن الحكومة الانتقالية من مزاولة عملها.

ونهنئ شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي مارس، بعد عقود من الحكم غير الديمقراطي والحرب الأهلية، حقه غير القابل للتصرف في انتخاب حكومة باختياره. ونأمل أن تمضي بشكل سلمي الجولة الثانية للانتخابات، المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بالمساعدة المستمرة من الأمم المتحدة، وخاصة مساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الآخرين.

وبالمثل نشيد بشعب بوروندي على توقيع اتفاق للسلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية. وينبغي أن يمكّن هذا الاتفاق الطرفين من التركيز على مسائل التنمية في بلدهما.

وفضلا عن ذلك، نهنئ حكومة جمهورية أوغندا على المبادرة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للحرب الطويلة مع

جيش الرب للمقاومة. وقد ألحقت تلك الحرب خسائر بشعب أوغندا وأسهمت في عدم الاستقرار في المنطقة.

ونعرب عن تضامننا مع شعبي فلسطين والصحراء الغربية في كفاحهما من أجل تقرير المصير وبحثهما عن السلام الدائم. ومن المؤكد أنه لم يكن يتعين أن تتدهور الأمور إلى مستوى الصراع بين إسرائيل ولبنان قبل أن يهب المجتمع الدولي إلى العمل في هاتين الحالتين المتفجرتين.

وعقب عقد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، ينوه وفدي مع شعور بالارتياح بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وبتفعيل لجنة بناء السلام وبإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، ضمن إنجازات أخرى. وهناك أحداث تقع في الوقت المناسب، لا تزال تثبت أهمية هذه المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

ويلاحظ وفد بلدي أيضا الطريقة الكفيّة التي استجاب بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بعض البلدان التي كانت تواجه كوارث كبرى، من صنع الإنسان أو طبيعية خلال العام الماضي. ويمكن أن نعزو ذلك إلى الصندوق المركزي للاستجابة في حالة الطوارئ. ونحن نأمل في أن يستمر هذا الصندوق في العمل على مستوى توقعات الدول الأعضاء.

لقد أُسست الأمم المتحدة على أركان مترابطة، يعزز بعضها بعضا، هي أركان التنمية والسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان. ومسألة التنمية جديرة باهتمام والتزام لا تنفصم لهما عُرى من قبل الدول الأعضاء، شأنها في ذلك شأن مسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان. من هنا الدعوة، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى تحقيق مناسب التوقيت وتام لأهداف التنمية وللغايات المتفق عليها في كبرى مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تناولت المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها.

ويساور وفدي قلق بالغ إزاء انقسام الدول الأعضاء إلى حد بعيد بين الجنوب والشمال، فيما يتعلق بكيفية متابعة الجزء الخاص بالتنمية في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). والحق أننا نشعر بالإحباط لأن الجمعية العامة – بسبب اختلاف الآراء حول هذه المسألة الهامة – لم تكن في وضع يسمح لها باقتراح خطوات عملية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات واجتماعات القمة المتصلة بذلك.

لقد فات الوقت المناسب لأن تقترح الجمعية العامة إجراءات عملية حول أمور منها كيفية الوفاء بالتزامات الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا؛ والتناول الجدي للتقدم غير المتكافئ الذي تحرزه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية الصغيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومعالجة المسائل المتصلة بالتبادل التجاري ومعونات دعم المنتجات الزراعية وتحويل الموارد، التي تمس إليها الحاجة، إلى البلدان النامية؛ والتنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، على النحو المحدد في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ والوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠٠٥ لمؤتمر القمة العالمي.

يأمل وفدي أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحالية بأمور، منها وضع اللمسات الأخيرة على جميع التفاصيل المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تؤكد كل الجهات ذات المصلحة من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لوثائق الاجتماعات الرفيعة المستوى الختامية، التي عُقدت مؤخرا عن الهجرة والتنمية ولاستعراض تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١ المعتمد في بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

ولا شك في أن هناك فائدة عالمية شاملة لكل البلدان في مواصلة التعاون الإنمائي القائم على أساس شراكة حقيقية وترتيبات ذات فوائد مشتركة. لقد أثبتت حقائق العولمة والتحرير والترابط عدم ملاءمة أنماط التمويل التقليدية للتنمية، كالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات التجارية وغيرها من أشكال تدفق رأس المال.

وإذا كان يراد لجميع الدول الأعضاء أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وجب الاضطلاع ببعض التدابير. يجب أولا مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أيضا أن تكون هذه المساعدة مناسبة التوقيت، وقابلة للتنبؤ بها والاعتماد عليها. وثانيا، يجب ترابط جميع الشراكات في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بالأهداف الإنمائية للألفية وبغيرها من الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها. وأخيرا، يجب أن تُلغى الديون بصورة كاملة، لا ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحسب، بل ديون أقل البلدان نموا أيضا.

لقد كان تعليق مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي تطورا مزعجا لبعض بلداننا. وبالرغم من أن أفريقيا أعربت، في مختلف المناسبات، عن قلقها إزاء التقدم المحدود المحرز في المفاوضات حول مسائل هي موضع اهتمام رئيسي للقارة الأفريقية، فإن إيماننا بالمفاوضات لم يتزعزع يوما. وكنا نؤمن بالفعل، ولا نزال، بأن هناك تفاهما مشتركا على أن التجارة هي أجدى الطرق للخروج من الفقر، وبأن ازدهار جميع الشعوب وأمنها، غنية كانت أو فقيرة، وقوية أو ضعيفة، هما رهن أمور، منها التبادل التجاري الحر والمنصف.

قيل الكثير عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وغدا الجميع الآن يدركون عواقبه. وقد عُقدت مؤتمرات على أرفع مستوى، على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والقاري والعالمي. واستفاضت هذه المؤتمرات في مناقشة أهمية التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والطبية في قهر وهزيمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان الموبوءة. واليوم، آن أوان اتباع الكلمات بأفعال ملموسة، تستهدف على نحو خاص الجماعات المصابة والمتأثرة بالمرض وتخفيض معدلات الإصابة به وانتشاره.

يأسف وفد بلدي للشلل الذي أصاب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومما يدعو إلى الأسف أيضا فشل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠٠٥ في التوصل بتوافق الآراء إلى وثيقة ختامية موضوعية. ومن المؤسف كذلك عدم وجود جزء خاص بعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥. غير أن الضربة القاضية هي الفشل في الاتفاق على وثيقة ختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٦ للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه في جميع أشكاله، هذا البرنامج المعتمد في عام ٢٠٠١.

وهكذا ينبغي للدول الأعضاء ألا تتهرب من الحقيقة الصارخة، حقيقة كون مراوحة الجمعية مكانها في دورتها الستين، على مدى السنوات الأربع الماضية، وهي المراوحة التي كانت السمة البارزة لمفاوضات الأمم المتحدة المتصلة بعدم الانتشار ونزع الأسلحة، قد أصبحت أخيرا ظاهرة للعيان، واضحة لجميع البلدان. ذلك أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال الأسلحة المختارة، التي تُستعمل على نحو عشوائي في الصراعات وفي غيرها من أشكال العنف، بما في ذلك السلوك الإجرامي. وعلاوة على ذلك، فهي لا تزال بخسة الأسعار، وبالتالي سهلة المتناول إلى حد أنها تُقايض، في بعض القرى، النائية، ببضع دجاجات.

وما فتئ الإرهاب يمثل أكبر خطر يهدد الأمن البشري. وأود، في هذا الصدد، أن أرحب باعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). ولكن مما يؤسف له أن لجنة الجمعية العامة المخصصة للإرهاب الدولي لم تتمكن حتى الآن من إبرام اتفاقية شاملة حول استجابة دولية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. والواقع أن الدول الأعضاء تظل ملزمة أخلاقيا بالتغلب على خلافاتها القائمة منذ أمد بعيد بشأن تعريف الإرهاب. غير أن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن التعريف، لا يمكن، بل لا يجوز، استخدامه ذريعة للتنصل من التصدي الحاسم لآفة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وعلى إثر اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، في ٣١ تموز/يوليه، وما تلى ذلك من رد السلطات الإيرانية عليه، يحدونا وطيد الأمل أن تشارك جميع الأطراف في تلك المسألة بروح بناءة، في السعي إلى التوصل إلى حل دائم، بغية تلافي إمكانية فرض جزاءات دبلوماسية، وضمان برنامج إيران النووي السلمي.

أخيرا، وليس آخرا بكل تأكيد، تصادف هذه الدورة نهاية مدة ولاية إبن لامع لأرض أفريقيا، ودبلوماسي محنك، ورجل دولة مميز، هو معالي السيد كوفي عنان. إنه يترك إرثا لهذه الهيئة الموقرة على كل واحد منا الاقتداء به لما فيه صالح الشعوب التي نمثلها ونخدمها. وبالتالي، من اللائق أن نشيد به، ونتمنى له، وللسيدة نان عنان، التمتع باستراحة مستحقة، ومستقبلا مفعما بالسعادة. وغني عن القول إننا سننهال عليه بطلباتنا استرشادا بحكمته ونصحه خدمة للإنسانية.

وقد عبرنا عن ذلك تعبيرا صادقا بوقوفنا تكريما لمعالي السيد كوفي عنان، وإصدارنا بيانا تشريفا له، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير المنعقد في بانجول، في غامبيا. وببلاغته المعهودة ألقى، قبل بضعة أيام، في الجمعية، أمام قادة العالم، بيانا رائعا مفعما بالمشاعر. ولا غرابة في أن يقف قادة العالم أنفسهم تكريما له. لقد أدى معالي السيد كوفي عنان واجبه بامتياز، ويستحق وسام الشرف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب الرايت أونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

خطاب السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيس بالنيابة (تكلّم بالانكليزية): تستمع الجمعيّة الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطُحب السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلّم بالانكليزية): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاو (ساموا) (تكلم بالانكليزية): قبل ٤٤ سنة حصلت ساموا على الاستقلال، وانضممنا إلى الأمم المتحدة، وكان ذلك تأكيدا لدعمنا مبدأ التعاون المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة. وشكل، كذلك، بيانا شددنا فيه على أن كل الأعضاء سواسية في الأهمية، وأن ما من دولة صغيرة وضعيفة بشكل يحرمها من من العضوية في الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الدول الكبرى والقوية في العالم. وتشكل هذه المشاعر أساس إيمان

ساموا بالأمم المتحدة، باعتبارها أسرة عالمية في طور توسيع نطاقها، وبالدول الأعضاء فيها، باعتبارهم رعاة مستقبل عالمنا والأجيال المقبلة.

مجمل القول إن السلام الدائم والرفاه المستدام في العالم ارتهنا بالتعاون الودي والشراكة العالمية الفعالة بين جميع الدول. وهذه هي المثل العليا التي دفعتنا إلى الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة، وهي تظل مناسبة وصالحة لبلدنا اليوم.

قبل عام اجتمعنا في إطار عمل من أعمال التضامن، لرسم مسار جديد لمنظمتنا مصمم للتصدي لما يواجهه عالمنا اليوم من تحديات ناشئة. ولم تكن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمتنا مجرد خارطة طريق تستنير بها أعمال منظمتنا. ولئن جاءت الوثيقة تعبيرا عن الطابع الحكومي الدولي وتنوع لعضوية في منظمتنا، فقد كانت، في آخر المطاف، تذكرة بما لنا من مصالح تعاونية مشتركة في ما يتعلق بالمسائل الحيوية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وأكدت أيضا على أهمية الشراكات العالمية في هذه الأوقات المتسمة بالاعتماد المتبادل، لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان السلم والأمن لشعوبنا.

في أقل من ١٢ شهرا، ترجمنا الخطب البلاغية إلى حقائق. فقد أحرز تقدم هائل في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام يباشران الآن عملهما؛ ونُفذت إصلاحات تتسم بالمصداقية في ما يتعلق بالأمانة العامة والإدارة؛ وأنشئ الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ؛ واعتمدت إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع. لكن ذلك، كما نعلم جيدا، ليس سوى البداية؛ فالعمل الحقيقي ينتظرنا. ومن منظورنا لا بد لتلك الهيئات، ولو أنها بصدد المراحل الأولى من عملها، أن تتقيد فورا بالمبادئ التوجيهية المتمثلة في الاحترام والتزاهة والمصداقية والاحترافية لضمان تحقيق أهداف الفائدة والفعالية والشفافية المتوخاة للمنظمة.

وتشكل التنمية والأمن وحقوق الإنسان، الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وهي متشابكة ويعزز بعضها بعضا. والتزام الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الأهداف، لا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان النامية، يجري تبيانه في العديد من المبادرات المتفق عليها دوليا من قبيل برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، وخطة عمل جوهانسبرغ، والأهداف الإنمائية للألفية، وإستراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتمكن هذه الأطر الإنمائية من إقامة شراكات عالمية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الصدمات الخارجية، في الاقتصادات الصغيرة والهشة. وتتطلع ساموا إلى تنفيذ الشراكات المحددة في الأطر الإنمائية التي أقرتها الأمم المتحدة.

وفي حالة ساموا، صُمم إطار تنفيذ الشراكات بين الحكومة ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لمعالجة الأولويات الإنمائية لبلدنا على النحو المحدد في الإستراتيجية الإنمائية لساموا. ونتطلع أيضا، من خلال شراكات من هذا القبيل، إلى تنفيذ البرامج التي تتصدى للتحديات الكبيرة في مجال الصحة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتهديد المحتمل لأنفلونزا الطيور. وبالمثل، هناك العمل التعاوني مع شركائنا لدعم تمكين نسائنا.

أما في ما يتعلق بالأمن والسياق الخاص لإشاعة الاستقرار والوئام بين المجتمعات، فلن يكون من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي، لمراقبة توافر الأسلحة الصغيرة والحد منه. فوقوع هذه الأسلحة في الأيدي الآثمة يمكن بسهولة أن يزعزع استقرار المجتمعات، والزج بالدول الصغيرة في صراعات مميتة. ولهذا، نجدّد

مطالبتنا بالتنفيذ المبكر لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وأثناء استعراض برنامج عمل بروكسل هذا الأسبوع، تشاطرت مع الدول الأعضاء التحديات التي لا يزال بلدي يواجهها. وتشكل ساموا بلدا من أقل البلدان نموا وبلدا جزريا ناميا صغيرا جدا على السواء. ولقد تلقت الأمم المتحدة اقتراحا برفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نموا. بيد أن الضعف والهشاشة اللذين يميزان اقتصادنا الجزري الصغير كما يتبين ذلك من سوء ترتيب ساموا في القائمة بموجب مختلف مؤشرات الضعف الاقتصادي لا يزالان قائمين.

وإذ نعمل بطريقة وثيقة مع شركائنا الإنمائيين التقليديين، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتنمية اقتصادنا وإدارته، ولقد قطعنا خطوات طيبة في تحسين رفاهة أبناء شعبنا. ولكننا نعرف جيدا جدا من تجربتنا المريرة في الماضي أن كارثة مدمرة واحدة فحسب قادرة على نسف إنجازاتنا المتواضعة وجعل اقتصادنا يتراجع سنوات إلى الوراء. ولذا، فإننا نطلب إرجاء رفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نموا وإعادة النظر فيه عندما تبلغ ساموا عتبة رفع الاسم وفقا لمؤشر الضعف الاقتصادي.

وفي الأسبوع الماضي حققنا فتحا جديدا لأول مرة في سياق الأمم المتحدة بمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. وحظي الحماس لاعتبار موضوع الهجرة والتنمية شاغلا ذا أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة بتأييد كبير. وسيعتمد ما تسفر عنه تلك المبادرة من نتائج ملموسة على رغبة بلدان المنشأ وبلدان المقصد في العمل على إعداد ترتيبات مبتكرة وإنسانية تستفيد منها كلتاهما.

و لم تغب عن انتباه قادة منطقة المحيط الهادئ أهمية الهجرة الدولية سواء كانت دائمة أو مؤقتة بوصفها خيارا إنمائيا لمنطقتنا. وهي خيار أيضا يثير قضايا صعبة تمس رفاه المهاجرين ومعاملتهم بطريقة إنسانية فضلا عن الاعتبارات الحساسة للبلدان المستقبلة لهم.

وبعد ستة أعوام فحسب منذ بداية الألفية، بات من الواضح أكثر فأكثر أن للعديد من التحديات التي تواجهنا أبعادا عالمية هامة. وهي بلا حدود و لاتميز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية و لا تحترم السيادة الوطنية. وتشمل تلك الشواغل العالمية التي يطلق عليها الاسم المبتكر ''مشاكل بلا جواز سفر''، تغير المناخ والأوبئة والشواغل الإنسانية واحتواء الصراعات والشواغل الأمنية والإرهاب. وتتطلب المواجهة الناجحة لهذه التحديات بحكم طبيعتها البحتة بذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برمتها جهودا جماعية ومتضافرة لأنه لا يمكن لأي بلد أو مجموعة بلدان التصدي لها على انفراد.

الإرهاب بمختلف أشكاله ومظاهره مسؤول عن الفظائع والخوف الذي استحوذ على انتباه العالم في الأعوام الأخيرة. وما من بلد محصن ضد يد الإرهاب ونحن جميعا نتأثر به بدرجات متفاوتة. ويجب أن نواصل تصميمنا على مكافحة الإرهاب. واسمحوا لنا أن نعيد التأكيد بأقوى العبارات على أنه لا يمكن إطلاقا تبرير الإعمال الإرهابية مهما كانت ذرائعها أو مقاصدها على أنها أعمال مقبولة أخلاقيا. وبالمثل، لا تمنح مكافحة الإرهاب الحصانة من سيادة القانون ولا تتيح التخلي عن مبادئ المجتمعات المتمدينة.

وشكل اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع قبل أسبوعين إدانة للإرهاب بكل أشكاله والتزاما من قبل الدول الأعضاء على السواء باتخاذ

تدابير وقائية ملموسة بصورة جماعية وانفرادية. ويتمثل العمل الذي ينتظرنا في تحويل الالتزام إلى تنفيذ.

ويستمر الصراع في الشرق الأوسط في تحدي المحاولات الرامية إلى استهلال حقبة جديدة من الثقة والبدايات المفعمة بالأمل في المنطقة. ولا يزال السلام المستدام هدفا يراوغنا، وسيبقى دائما بعيدا عن منال المنظمة ما دامت أسبابه الجذرية لم يتم التصدي لها. فهناك الكثير مما عليه الرهان.

ودعونا لا ننسى الأغلبية التي لا صوت لها والتي تجد نفسها رغم إرادتها في لهيب الصراع والتي تصبو إلى تحقيق سلام دائم. ولذلك، ينبغي ألا نصدر أحكاما على أحد أو ننحاز لأي طرف في نهجنا. ففي نهاية المطاف، لا بد للشعب الفلسطيني من دولة دائمة ومستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ويمنحنا مجلس الأمن من خلال استجابته الحاسمة للتطورات الأخيرة في الصراع بين لبنان وإسرائيل أملا في احتمال أن تلوح تسوية ذلك الصراع الذي طال أمده أخيرا على الأفق.

وتشكل الحالة الإنسانية والأمنية في دارفور سببا للقلق. ونأمل أن توافق كل الأطراف على القرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن برغبة صادقة في تسوية هذه القضية على وجه السرعة.

ونواصل الأمل في نجاح حكومتي العراق وأفغانستان المنتخبتين في نهاية المطاف في تهيئة الظروف التي ستسمح لشعبيهما بالعيش بطريقة كريمة وتعزيز إدخال الديمقراطية إلى مجتمعيهما.

ولا يزال العديد من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم غارقا كذلك في خضم صراعات مأساوية ويتطلع إلى الأمم المتحدة وأعضائها الأقوياء لاتخاذ تدابير حفظ السلام التي من شانها أن تمنح تلك المجتمعات التي تشهد اضطرابات فسحة من الوقت لإعادة تحديد الحلول الدائمة والتوصل إليها. وعلى الرغم من صغر حجمنا، فإن ساموا، ستواصل تأييد ذلك العمل الهام. ونساهم حاليا بأفراد من قوات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة في السودان وليبريا وتيمور – ليشي وفي جزر سليمان.

ولا تزال قضايا تغير المناخ تشكل أولوية لمنطقة المحيط الهادي. وفي جزرنا الصغيرة، تستطيع الكوارث الطبيعية تدمير بلدا بأسره. وهي تتسبب في آلام مبرحة واضطرابات في حياة أبناء شعبنا فضلا عن تسببها في تراجع اقتصادنا الوطني على مدى سنوات. ونعرف ذلك من تجاربنا السابقة المتكررة. ولذا، فإنه لمن الأولويات إقامة نظم تحذير مبكر للإنذار بالكوارث الطبيعية تعمل بطريقة جيدة في منطقتنا في المحيط الهادي. ونرحب ترحيبا قويا برغبة شركائنا في مساعدتنا وتشاطر التجارب في ذلك المجال.

ويبيّن الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمي – الذي أعيدت تغذيته للمرة الرابعة مؤخرا – بطريقة جيدة جدا الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تنفيذ برامج لمعالجة المشاكل البيئية.

وتواصل ساموا دعمها القوي للجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة الاحترار العالمي والتدهور البيئي. ونرى، أن دلائل الاحترار العالمي معروفة تماما. وينبغي عدم السماح لتوجيه اللوم بتثبيط الجهود الرامية إلى تقديم استجابة فعالة وجماعية. ونعرف الآن أنه كان ينبغي اتخاذ إجراءات منسّقة في وقت أبكر بكثير وأن المزيد من التأخير سيضاعف من حجم المشكلة ويزيد من تكاليف حلولها.

وتم إحراز تقدم طيب في الجهود المبذولة لإصلاح منظمتنا. وأود التنويه بالأمين العام، السيد كوفي عنان لعمله الملهم في تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء التي لم تتفق دائما ولتأثيره الذي جعل من التوصل إلى اتفاق

بشأن جدول أعمال الإصلاح أمرا ممكنا. وأشكر الأمين العام على شجاعته وقيادته، إذ أن الأمم المتحدة، ما زالت حتى في مواجهة أكبر القضايا الخلافية، منظمة يعتد بها في الأزمات والتحديات التي واجهها عالمنا والمنظمة أثناء ولايته.

الرئيس بالنيابة.(تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أرغب في شكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب دولة السيد تويليبا سيليل ماليليجواي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب دولة السيد روبرت فيكو، رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية.

اصطحب دولة السيد روبرت فيكو، رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بدولة السيد روبرت فيكو، دولة الجمهورية السلوفاكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيكو (الجمهورية السلوفاكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن أعمق تقديري وأخلص امتناني للأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، للعمل البالغ القيمة والتفاني الذي لا يكل اللذين قاد بهما هذه المنظمة إلى القرن الحادي والعشرين. لقد قاد الأمين العام الأمم المتحدة قيادة حسنة وسيجري تذكره بالثناء على ذلك. هل لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأذكر دعمنا الكامل لخلفه، الذي سيتعين عليه أن يتصدى للتحديات الصعبة التي ستواجهها الأمم المتحدة.

وقبل الشروع في إبداء ملاحظاتي أود أن أشير إلى أن سلوفاكيا تؤيد تماما البيان الذي ألقاه في وقت سابق رئيس فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

يسرني سرورا كبيرا أن أخاطب الجمعية العامة اليوم، وسروري أكبر نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها من على هذه المنصة بصفتي رئيس وزراء سلوفاكيا. وحكومة بلدي – التي شكلت قبل ثلاثة أشهر – ملتزمة بسياسة خارجية تؤكد على تعددية الأطراف الفعالة وتنهض بالديمقراطية، والسلام والأمن الدوليين، والاحترام الأكبر لحقوق الإنسان – بما في ذلك حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية وغيرها من الأقليات – وسيادة القانون، والإنصاف الاجتماعي والحماية البيئية. ونحن نركز على بناء دولة اجتماعية فيها يواكب النمو الاقتصادي ارتفاع مستوى معيشة الناس.

ونحن نعرف جميعا أن الأمم المتحدة تقف مرة أخرى على تقاطع طرق ونحن نواجه الاختبار التاريخي لتعددية الأطراف. والكارثة الإنسانية في السودان، والصراع الذي نشب مؤخرا في لبنان، والنزاع المستمر بشأن البرنامج النووي الإيراني، والعنف في تيمور الشرقية، وتزايد النشاط العسكري في أفغانستان والصومال، بالإضافة إلى التطورات السلبية في مناطق صراع أخرى، تذكرنا بأننا نعيش في عالم يشهد تطور التهديدات والتحديات.

والتهديدات الحديثة لم يكن من الممكن توقعها حينما أنشئت الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥. في الحقيقة تواجه الأمم المتحدة، كما لم يحدث أبدا، تحدي التصدي لصراعات عرقية وغيرها من الصراعات بين الدول، الدول الضعيفة والمنهارة، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والكوارث

الإنسانية المعقدة والفقر، فضلا عن تهديدات الإرهاب النووي، والجريمة المنظمة الدولية، والأمراض المعدية والتردي البيئي. والتحديات الرئيسية اليوم لا يمكن التصدي لها من قِبل دول ذات سيادة تعمل بمفردها. من هنا، التحدي الأساسي لنا جميعا هو أن نتعلم كيف ندير جماعيا المسائل المعقدة في عالم اليوم وكيف نضمن أهمية الأمم المتحدة وقيادتها في العملية.

وسلوفاكيا، بوصفها بلدا أصغر، تؤمن إيمانا قويا بتعددية الأطراف. وتجربتنا الحالية بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن تثبت تماما أن المجتمع العالمي لا يمكنه التصدي بنجاح للتهديدات الحديثة وحل الصراعات الراهنة إلا بالإجراء المتعدد الأطراف الفعال. ولكن – وأنا أؤكد على عبارة ”ولكن“ – ما دام المجتمع الدولي غير قادر، وهو يتصرف عن طريق الأمم المتحدة، على اتخاذ إجراء حاسم لحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد البشرية، كما هي الحالة في رواندا ودارفور، وما دامت الأمم المتحدة تتجاهل التطورات الانكفائية وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض أجزاء العالم، وما دامت غير قادرة على مكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية وعلى التدخل في حالات لا تشكل بعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولكن يمكنها أن تصل بسرعة إلى تلك المرحلة، فإن احترام الأمم المتحدة سيقل في أعين مواطنينا.

ولذلك فإن سلوفاكيا تؤيد تأييدا قويا إصلاح الأمم المتحدة. يجب علينا أن نواصل البناء على ما قد تم تحقيقه حتى الآن، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام، واعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتحقيق التقدم بإصلاح الإدارة. نحن بحاجة إلى التركيز على الحد من التوترات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وعلى بناء توافق الآراء فيما يتعلق بمستقبل اتجاه الإصلاحات. من غير الواقعي توقع أن تتشاطر جميع الدول صيغة واحدة لإصلاح الأمم المتحدة وأن تنهض بها. ولكن يتعين علينا أن نتغلب على عقلية المكسب – الخسارة وأن نواصل المناقشة المتعلقة بالإصلاح، ابتغاء تحقيق التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية بشأن المسائل المحددة.

ونحن نرحب على نحو خاص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان بوصفه خطوة صوب تحقيق فكرة المجالس الثلاثة المتساوية التي تجسد الأركان المتساوية الثلاثة للأمم المتحدة. ولكن ينبغي لنا توخي الحذر وتفادي الانزلاق إلى الوراء في العادات القديمة التي جعلت المنظمة السابقة لها قاصرة إلى حد كبير عن أداء مهامها.

وإعادة تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن لا تزال العمل غير المنجز. وإصلاح مجلس الأمن ينبغي له أن يتناول، أولا وفي المقام الأول، مسألة زيادة قدرته على العمل على نحو وقائي وعلى اتخاذ إجراء حاسم في وقت مبكر بما يكفي للوقاية من نشوب الصراعات. يجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر فعالية وأكثر شفافية.

وسلوفاكيا، من جانبها، على استعداد لأن تجري على نحو بناء المفاوضات الهادفة لتحقيق تلك الأهداف. وسلوفاكيا، بصفتها الرئيسة المشاركة للجنة المخصصة لاستعراض الولايات في مجلس الأمن، تكد في العمل مع شركائنا لتحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب. ونأمل في أن يكون في إمكان تحقيق التقدم الملموس في العملية داخل مجلس الأمن أن يلهم هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وسلوفاكيا ينتابها القلق فيما يتعلق بالحالة الراهنة في الشرق الأوسط، وبخاصة في لبنان والأراضي الفلسطينية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط. والسبيل الوحيد لتحقيق تسوية شاملة

ودائمة هو سبيل المفاوضات السلمية والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأيضا المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية. وأيضا، لا يمكننا تحقيق رؤيا قيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن إلا بالمفاوضات ومواصلة الجهود الدبلوماسية. يجب بذل جهود جديدة من أجل إنعاش عملية السلام على أساس الاحترام الكامل للمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية في خارطة الطريق المعتمدة.

وثمة مصدر آخر لقلقنا العميق وهو الحالة الأمنية والإنسانية المهددة في دارفور، وهي الحالة التي تستمر في التردي على الرغم من الجهود العديدة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. نتحدث هنا عن كارثة إنسانية ذات نطاق واسع؛ ولذلك نحن بحاجة ملحة إلى تكثيف جهودنا وكسر حلقة العنف التي دامت وقتا طويلا.

ونحن بحاجة على نحو خاص إلى التأكد من أن حكومة الوحدة الوطنية في السودان ستوافق في النهاية على الانتقال المخطط إلى عملية تقودها الأمم المتحدة في دارفور. ومفهوم ''مسؤولية الحماية'' الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد السنة الماضية ينطبق على جميع الدول الأعضاء وعلى جميع الحكومات. وفي حالة عدم كفاية الوسائل السلمية، وعجز السلطات الوطنية عن حماية مواطنيها، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي العمل بصورة جماعية، من خلال مجلس الأمن، للحيلولة دون وقوع إبادات جماعية على غرار رواندا وسريبرينيتشا.

وعلى سبيل الأولوية، دأبت سلوفاكيا على متابعة التطورات في غرب البلقان. وانخراطنا هناك قائم على مبدأي الشفافية والنزاهة. وأولويتنا هي تعزيز استقرار المنطقة ودعم عمليتي إرساء الديمقراطية والدمج.

أما في ما يتعلق بمسألة مستقبل كوسوفو، فما زلنا نعتبر أن من المهم السعي إلى تسوية من خلال المحادثات المباشرة والحوار، وبتقديم التنازلات، من جانب بلغراد وبريشتينا على حد سواء. ولا يمكن ضمان أمن واستقرار دائمين في المنطقة إلا بحل يعبر عن شواغل جميع الأطراف المشاركة، ويكفل حقوق أعضاء الطوائف كافة، وخاصة صرب كوسوفو. إن مسألة كوسوفو قضية فريدة من نوعها حقا.

ويساورنا قلق بالغ كذلك إزاء برنامج إيران النووي، وخطر الانتشار الذي يشكله على السلم والأمن الدوليين. ونحث السلطات الإيرانية على الاستجابة لمجموعة الحوافز المقترحة، وتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. ونحن مستعدون من جانبنا، لمواصلة الحوار مع إيران على نحو بناء وصريح. غير أن من واجب إيران، شأنها في ذلك شأن أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وجميع قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة، وعليها التعاون التام معهما.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا منظومات إيصالها ما زال يشكل تهديدا للأمن العالمي، مما يمثل تحديا خطيرا يجب علينا مواجهته بكل مسؤولية. وهذا يتطلب جهودا متعددة الأطراف، واستجابة مشتركة وفعالة. وفي أيار/مايو من هذا العام، أبلغ الأمين العام كوفي عنان مؤتمر نزع السلاح بأن نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يواجه ''أزمة مزدوجة، أزمة امتثال وثقة''. وللأسف، لا يسعنا إلا التسليم بأنه كان محقا تماما.

وعلينا العمل سويا لفك الارتباطات القاتلة بين التسلح والانتشار، وتهيئة بيئة مواتية لإحراز التقدم. وينبغي لنا استعادة الثقة من خلال الامتثال لكل الواجبات والالتزامات ذات الصلة. وسلوفاكيا باعتبارها رئيسة للجنة

مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تسعى لتيسير عملية التنفيذ التام للتدابير كافة، للحيلولة دون نشوء صلة بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن. ونحن نترأس أيضا مؤتمر نزع السلاح، ونعمل على تكثيف الجهود لوقف مسلسل الإخفاقات المتكررة في الفترة الأخيرة، وإجراء حوار بناء من شأنه المساعدة على التوصل إلى النتائج المنشودة منذ أمد طويل. وهدفنا هو المساعدة في تنشيط المؤتمر، وإعطاء زخم جديد لذلك المحفل الوحيد في المجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن التسلح.

وفي الختام، أود استرعاء الانتباه إلى مسألة تكتسي أهمية متزايدة في صياغة البرامج الدولية للمساعدة الإنمائية، وتعزيز الديمقراطية، والتعاون الأمني، وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وأنا أشير بذلك إلى إصلاح القطاع الأمني. فسلوفاكيا تسعى إلى إثارة نقاش واسع النطاق بشأن دور إصلاح القطاع الأمني في سياق الأمم المتحدة، بغية تعزيز فهم الموضوع، واقتراح خيارات ممكنة لتطوير نهج شامل ومتماسك. وما نتطلع إليه هو الدفع بعملية وضع إطار سياسي شامل تستنير به برامج الأمم المتحدة ومشاريعها لإصلاح قطاع الأمن، على نحو متماسك ومتسق مستدام.

وكما شدد على ذلك السيد يان إلياسون في خطابه الرائع لدى اختتام الدورة الستين للجمعية العامة (A/60/PV.100)، الاختبار الذي سيحدد ما إذا كنا ننجح في إعادة بناء الأمم المتحدة والتعاون الدولي باعتبارهما أفضل سبيل لإدارة شؤوننا العالمية لم يحدث في السنة الماضية، وإنما سيحدث في السنوات المقبلة.

وآمل أن نجتاز جميعا الاختبار، وأن نبني أمما متحدة قادرة على الارتقاء إلى مستوى توقعات شعوبنا وطموحاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب دولة السيد روبرت فيكو، رئيس وزراء الجمهورية السلوفاكية، من المنصة.

كلمة دولة السيد ميغمبو إنخبولد، رئيس وزراء منغوليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس وزراء منغوليا.

اصطُحب دولة السيد ميغمبو إنخبولد، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة، بدولة السيد ميينغومبو إنخبولد، رئيس وزراء منغوليا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد إنخبولد (منغوليا) (تكلم بالمنغولية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدّمه الوفد): لقد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ المجموعة المحدَّدة من الإجراءات الرامية إلى ضمان السلم والتنمية وحقوق الإنسان، التي اتفق عليها أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة في مؤتمر القمة العالمي المعقودة السنة الماضية. فلجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إنجازات غنية عن البيان.

غير أننا لا يمكننا أن نتقاعس بسبب ما حققناه حتى الآن. فلا بد من مضاعفة الجهود لضمان أن تشعر شعوب العالم بأسره بثمار التنمية في حياتها اليومية. ويلاحظ الأمين العام كوفي عنان في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة:

”فالكلمات التي انطلقت في عام ٢٠٠٥ لم تؤثر بعد تأثيرا مباشرا على حياة الفقراء الذي قصد بهذه الكلمات أن يأتيهم العون. كما أنها لم تثمر على صعيد التنفيذ الطفرات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.“ (A/61/1, para.27)

ذلك الاستنتاج مؤسف لكنه واقعي.

ولهذا، يرحب وفدي بالمبادرة التي اتخذها الرئاسة في وقت مناسب للغاية، لتركيز اهتمامنا في دورة الجمعية العامة هذه على تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقد صيغت الشراكة العالمية من أجل التنمية باعتبارها الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي، لا يمكن فصلها عن غيرها من الأهداف والمقاصد الإنمائية.

وتمثل الشراكة العالمية من أجل التنمية، من منظورنا، ميثاقا عالميا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتتحمل البلدان النامية المسؤولية عن وضع سياسات سليمة وعن تنفيذها، لضمان استدامة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبئة الموارد الداخلية لتحقيق ذلك. أما البلدان المتقدمة النمو، فينطوي ذلك على واجب بدعم تلك الجهود، من خلال كفالة تمويل التنمية، بما في ذلك توفير ما يكفي من المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب، لزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وتتحمل منغوليا، من جانبها، مسؤولياتها بجدية، وتلتزم بتحقيق أهدافها الإنمائية.

واسمحوا لي أن أصف ما وضعه بلدي من سياسات واتخذه من إجراءات لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن وجهات نظري بشأن ضرورة إقامة شراكات لتحقيقها. أولا، تولي منغوليا أهمية خاصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فتقريرنا المرحلي الأول نوقش على مستويي الحكومة والبرلمان، مما أدى إلى اعتماد البرلمان في نيسان/أبريل من العام الماضي قرارا يضفي طابعا مؤسسيا على أهداف منغوليا الإنمائية للألفية. وبذلك، أدرجت الأهداف في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وروعيت تعبئة الأموال اللازمة لتحقيق كل هدف على حدة في الميزانية السنوية للدولة.

ثانيا، وفاء من منغوليا بالالتزام الذي تعهدت به في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإنها تعكف على تطوير استراتيجية إنمائية شاملة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، وتنوي إحالة مسودتها الأولى على البرلمان في دورته الخريفية. والمشاركة النشيطة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في ذلك المشروع ستضمن التنفيذ المستدام للاستراتيجية الإنمائية الوطنية خلال السنين.

ثالثا، اعتماد هدف إنمائي إضافي، تاسع، للألفية – معني بالنهوض بحقوق الإنسان ورعاية الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد – كان خطوة إبتكارية عكست العلاقة التي لا تفصم بين التنمية والحكم السليم وحقوق الإنسان والديمقراطية في سياستنا الوطنية. وفي إطار العمل على تحقيق هذا الهدف، أقر البرلمان مؤخرا قانونا جديدا لمكافحة الإرهاب، ما يوجد بيئة قانونية لإزالة القيود التي تفرضها تلك الظاهرة على التنمية. وبمقتضى القانون الجديد ستنشأ هيئة جديدة لمكافحة الفساد لتناول رفع مستوى الوعي العام ولتناول سبل منع الفساد وفضحه، والتحقيق في حالات الفساد ومراجعة التصريحات المالية والضريبية من جانب المسؤولين في القطاع العام.

رابعا، تقوم حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلت في مطلع هذا العام، باستضافة مشاريع ذات أثر سريع في الحد من الفقر وتوليد الدخل في تنفيذ أهدافها الإنمائية للألفية، حتى يمكن للفوائد من سياسة الأمن الاجتماعي أن

تصل إلى مختلف شرائح السكان. اسمحوا لي بأن أذكر أمثلة قليلة.

الرواتب في القطاع العام رُفعت بنسبة ٣٣ في المائة، والحد الأدنى للأجور بنسبة ٣٠ في المائة. ويُقدم بدل شهري لكل طفل من المليون طفل تقريبا في منغوليا، وهم يشكلون نسبة عالية من السكان. والأزواج والأطفال المولودون مؤخرا يقدم لهم الدعم المالي على أساس مرة واحدة. والأمهات اللواتي لهن خمسة أطفال أو أكثر والأشخاص الأكبر سنا شاهدوا زيادات كبيرة في بدلهم ومعاشاتهم التقاعدية الشهرية. وبالتعاون مع القطاع الخاص قدمت حكومة بلدي في هذه السنة الأكاديمية برنامجا للوجبات المدرسية المجانية لطلاب المدارس الابتدائية. وإطلاق كل هذه المبادرات ذات الأثر السريع سيسهم في جهودنا للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

خامسا، على مستوى السياسة، تضع حكومة بلدي التأكيد الخاص على بُعد التنمية البشرية للأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات منها التعليم والصحة. على سبيل المثال، سيوفر برنامج يتعلق بموضوع ''المنغولي المتمتع بالصحة''، سينفذ في الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، فحوصا طبية والتشخيص، وسيجري مسوحا طبية للأمراض المنتشرة بين السكان الذين تتجاوز سنهم ١٥ سنة. وسيشمل هذا البرنامج أيضا تدابير وقائية وعلاجا. وبالإضافة إلى ذلك، سيحسن تنفيذ خطة التعليم الأساسية التي نتبناها للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٥ إمكانية الحصول على التعليم ونوعية نظامنا التعليمي الوطني وقدرته على المنافسة، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى التنمية البشرية. وستسهم الخطة أيضا في تحقيق هدف زيادة نسبة العمالة عن طريق تطوير الموارد البشرية على نحو يطابق البنية الاقتصادية للبلد ويلبي متطلبات سوق العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، بمبادرة من حكومة بلدي، أدخلت تعديلات على القانون الضريبي ترمي إلى تخفيف عبء الضريبة الكلي، ما يوجد بيئة مواتية للعمل التجاري، وينهض بالنمو الاقتصادي الأكبر ويولد فرصا جديدة للعمل.

وعلى الرغم من أن منغوليا في حالة استعداد لتحقيق معظم أهدافها الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ في مجالات التعليم والجنس وصحة الطفل والصحة النفاسية ومكافحة مختلف الأمراض، فإن هدفي تخفيض الفقر بنسبة النصف وضمان الاستدامة البيئية لا يزالان مصدرا للقلق. وغني عن البيان أن منغوليا، شأنها شأن كثير من البلدان النامية الأخرى، لن تستطيع تحقيق هذه الأهداف بنفسها. إن الشراكة الحقيقية والتعاون الفعال بين جميع الجهات صاحبة المصلحة – بما في ذلك الجهات المانحة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، والمنظمات المالية الدولية والقطاع الخاص – لازمان، لذلك، للتخفيض الكبير للفقر والنهوض بالتنمية في العالم النامي.

ونوعية الإعانة ينبغي أيضا أن تحسن عن طريق جعل المنح والقروض الخارجية مناسبة لحاجات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المستندة إلى هذه الأهداف. هذا التحسين ينبغي أيضا أن يحقق بتوفير تدفقات الإعانة التي تمتد عدة سنوات والتي يمكن التنبؤ بها إلى حد أبعد، وتناول وجوه الضعف في القدرة المؤسسية وتسخير توزيع الإعانة لأولويات البلدان المتلقية، وفقا للمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ومنغوليا بلد نام غير ساحلي معتمد على قليل من السلع التصديرية. ولذلك نحن شديدو الحساسية بالتقلبات في أسواق السلع والطاقة في العالم. أعتقد أن إنشاء آليات لتثبيت أسعار السلع ومرافق لمكافحة الصدمات يمكن أن

يسهم إسهاما ملموسا في تدابير الحد من الفقر في البلدان ذات الدخل القليل المعتمدة على السلع. وفي نفس الوقت فإن التجارة والاستثمار من بين القوى المحفزة على التنمية. ولذلك ينبغي إحياء جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات لمنظمة التجارة العالمية، ابتغاء إنشاء نظام للتجارة أكثر مواتاة وعدلا ينطوي على تيسير سبل الوصول إلى الأسواق وتقديم المساعدة على بناء القدرة التجارية والصناعية للبلدان النامية، وخصوصا الدول الضعيفة اقتصاديا. ومنغوليا، من ناحيتها، تستعد لاستضافة مؤتمر لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية في سنة ٢٠٠٧.

وأود أيضا أن أحث المجتمع الدولي على تركيز انتباهه على الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الذي عقده في الأسبوع الماضي أول مرة رؤساء دول أو حكومات البلدان النامية غير الساحلية في هافانا. وتعكس تلك الوثيقة الموقف الموحد الذي تتخذه أقل البلدان نموا غير الساحلية. وسيفيد تنفيذه في مساعدة أقل البلدان نموا غير الساحلية، بما في ذلك منغوليا، وهي تبذل جهودها في مجالي التنمية والحد من الفقر.

وتؤدي الديمقراطية دورا هاما في إحلال السلام وتحقيق التنمية. وعلى الرغم من أن الديمقراطية متجذرة في تربة فرادى المجتمعات، ينبغي للتعاون الدولي أن يدعمها. ومنغوليا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، سعت إلى النهوض بالقيم الديمقراطية على الصعيد الدولي. واتخذنا مجموعة من التدابير الملموسة كمتابعة للمؤتمر الخامس، بما في ذلك وضع مؤشرات مملوكة على الصعيد الوطني على الحكم الديمقراطي، ومدونة معلومات عن البلد وخطة عمل وطنية لتوطيد دعائم الديمقراطية. وأدخلنا أيضا بنية ثلاثية الأطراف في المؤتمر تشمل الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني. وأنشأنا أيضا فريق أصدقاء الرئيس ونقوم على نحو كامل بالاستفادة من آلية المتابعة في نيويورك. ومن دواعي الرضا أن نلاحظ أن المؤتمر الدولي لمتابعة المؤتمر الدولي الخامس، الذي عقد في أولانباتار في حزيران/يونيه الماضي أثنى ثناء قويا على العمل الذي أنجز خلال السنوات الثلاث الماضية. وبلدي على استعداد لتقديم تقرير عن نشاطاته ولأن يشاطر جميع الأعضاء في الحركة منجزاته والدروس المستفادة خلال المؤتمر الدولي السادس المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي سيعقد في الشهر القادم في الدوحة بقطر.

تصادف هذه السنة الذكرى السنوية الـ ٨٠٠ لإنشاء الدولة المنغولية العظيمة – وهو تاريخ لافت لنظر بلدي. والجمعية العامة، في القرار ١٦/٦٠ المتخذ في السنة المنصرمة، دعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية إلى المشاركة النشيطة في الأحداث الاحتفالية المقترنة بالذكرى السنوية. وأرغب في الإعراب عن تقديرنا الكبير لجميع الأشخاص – ومنهم الناس من العرق المنغولي والأكاديميون والزوار من مختلف البلدان والمنظمات – على مشاركتهم النشيطة قي المؤتمرات الدولية الكثيرة التي نظمت بروح ذلك القرار. وشملت تلك الاجتماعات المؤتمر الدولي المعني بتاريخ وتقاليد الدولة المنغولية، والمنتدى الدولي التاسع للمتخصصين في الدراسات المنغولية، ومؤتمر المنغوليين في العالم، وحلقة العمل الدولية المعنية بتقاليد الرُّحَّل. وأنا سعيد أيضا بأن أنوه أن أكثر من ٣٠٠ زائر رفيع المستوى يمثلون أكثر من ٣٠ دولة وحكومة حضروا الاحتفال بيومنا الوطني نادام – الذي كان الحدث الاحتفائي الرئيسي في السنة.

والاحتفال على مدار السنة بالأنشطة والأحداث ذو أهمية خاصة، نظرا إلى أنها تساعدنا نحن ورثة المنغوليين في العهد الحديث في الدولة على المحافظة على ثقافة وتقاليد الرُّحَّل وعلى أن نقدم إلى العالم تاريخنا وثقافتنا الثريين، بجانب التقدم والتحديات التي نواجهها اليوم.

والدورة الحادية والستون لها معنى خاص بالنسبة إلينا، نظرا إلى أنها تتزامن مع الذكرى السنوية الـ ٤٥ لعضوية منغوليا في المنظمة العالمية. وقبولنا في الأمم المتحدة بصفتنا عضوا كامل العضوية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، كان حدثا هاما تاريخيا بالنسبة إلى شعب منغوليا. وخلال السنين ازداد تعاوننا مع الأمم المتحدة اتساعا من ناحيتي المضمون والنطاق. ودعم المنظمة ومساعدتها ساعدا منغوليا على تحقيق أهدافها الإنمائية وبناء قدرتها وتوطيد دعائم الديمقراطية. ومنغوليا، من ناحيتها، أيدت دوما الأمم المتحدة. وسعينا أيضا إلى المشاركة بنشاط في نشاطاتها وإلى الإسهام في جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى حلول للمسائل الملحة التي تواجه العالم.

وفي هذا الخريف نحن على وشك اختيار الأمين العام التالي للأمم المتحدة. وبدءا من سنة ٢٠٠٧ سيمثل ذلك الشخص المجتمع الدولي على المسرح العالمي. يجب على الأمين العام التالي أن يكون شخصا سيأخذ بفعالية بالمبادرات الجريئة والجهود الإصلاحية التي يبذلها الأمين العام الحالي، كوفي عنان، في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ذلك الشخص يجب عليه أيضا أن يكون ملتزما بجعل العالم مكانا أفضل، وأن يمتلك المهارات الإدارية القوية والرؤيا والتجربة. وبإيجاز يجب عليه أو عليها أن يكون قائدا حقيقيا. وأنا على اقتناع بأن ذلك الشخص يمكنه وينبغي له أن يكون من آسيا التي يتخذها نصف سكان العالم موطنا لهم.

ومنغوليا على استعداد للمشاركة بنشاط في أعمال الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والعمليات الأخرى. ونحن نعيد التأكيد على التزامنا بالمنظمة العالمية بصفتها أداة التنسيق المركزية للجهود المشتركة التي تبذلها أمم العالم لصيانة السلم والنهوض بالتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أرغب في شكر رئيس وزراء منغوليا على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب السيد ميغومبو انخبولد، رئيس وزراء منغوليا، من المنصة.

خطاب السيد سولون إكوما بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطُحب السيد سولومون إكوما بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بفخامة السيد سولومون إكوما بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد بيريوا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية سيراليون تهنئة الرئيسة على توليها مسؤولية توجيه عمل الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويسرنا أن نؤكد مجددا ثقتنا بقدرتها على إدارة الجمعية العامة، كما نتعهد بأن نساندها بقوة ونتعاون معها خلال فترة ولايتها.

أود أيضا انتهاز هذه الفرصة لتوجيه تحية خاصة إلى سلفها السيد يان إلياسون تقديرا لالتزامه ومهارته الدبلوماسية اللذين مكناه من إدارة الجمعية بفعالية والمساعدة في تحقيق عملية الإصلاح لتحقيق بعض النجاحات الكبيرة خلال رئاسته.

أعلن رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل عام التزامهم بإصلاح المنظمة بصورة تعكس تجربتها على

مدار ٦٠ عاما من وجودها ودورها الذي يزداد اتساعا باستمرار في سياق الحقائق الواقعة للنظام العالمي الراهن. ومن المتفهم أن العملية سارت بخطى بطيئة مؤلمة بسبب تعدد المصالح الوطنية المتنافسة. وعلى الرغم من أن وفد بلدي يُقدّر التقدم الذي أُحرز حتى الآن، لا سيما على شكل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، فإننا غير سعداء بالوتيرة البطيئة لإصلاح مجلس الأمن وهي مسألة تمس أفريقيا في الصميم.

وبصفتنا دولة عضوا تلتزم التزاما عميقا بالموقف الأفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، فإن وفد بلدي يود أن يحث على الإسراع بوتيرة إصلاح مجلس الأمن لكي تحصل قارتنا على مكانها اللائق في جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أن مجلس الأمن لا يمكن أبدا أن يكون الهيئة العادلة والديمقراطية والتمثيلية التي ينبغي أن يَكونها إذا لم تحصل أفريقيا، التي تنتمي ٥٣ من دولها إلى عضوية الأمم المتحدة، على تمثيل دائم متناسب مع حجمها.

وباعتبارنا بلدا من أقل البلدان نموا خرج من صراع مدمر، فإننا نشعر بالقلق أيضا لأن قضية التنمية لا تُعالج بما تستحقه من الاهتمام والإلحاح في عملية الإصلاح رغم علاقتها السببية بالصراع وحقوق الإنسان. وحظيت هذه العلاقة بالاعتراف بصورة مُحكمة الإيجاز في إحدى نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في العام الماضي التي تقرر أن دولنا وشعوبنا لن تحقق التنمية من دون الأمن ولن تحصل على الأمن في غيبة التنمية، ولن تحقق أيا منهما من دون احترام حقوق الإنسان. ولذا فإن الحاجة إلى مساندة البرامج الإنمائية – ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا – باعتبارها الأساس للسلام والأمن لا تمكن المبالغة في التأكيد عليها.

ونشعر بالسعادة على وجه الخصوص بإنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي نأمل أن يعمل بطريقة تتفادى مواطن الضعف التي أربكت اللجنة السابقة المعنية بحقوق الإنسان. وندعو جميع الدول الأعضاء، وبالأخص الأعضاء المؤسسين للمجلس، إلى وضع معايير تبرر الشعور بالتفاؤل بأن المجلس الجديد سيُحجم عن الممارسات التي شوهت سمعة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وإلى الحفاظ على هذه المعايير.

غير أن لجنة بناء السلام هي التي تهمنا على وجه الخصوص باعتبارنا بلدا خارجا من الصراع حيث أنها مُخولة بدعم انتعاش المجتمعات الخارجة من الصراع. ونشكر اللجنة على اختيار سيراليون أحد بلدين ستبدأ العمل فيهما. ونؤكد للجنة مساندتنا وتعاوننا الكاملين. وستكتشف اللجنة في وقت قريب، إن لم تكن قد اكتشفت بعد، أننا بدأنا فعلا السير على طريق بناء السلام والاندماج بصياغة سياسات وأنشطة بعناية بهدف تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار، وهي متطلبات أساسية للتنمية الهادفة.

ووضعنا ورقة إستراتيجية للحد من الفقر حظيت بتأييد عدد من الوكالات المانحة والبلدان الصديقة. وأعددنا ورقة استراتيجية لتوطيد السلام ستُعرض على لجنة بناء السلام للحصول على مساندتها في معالجة بعض التحديات التي تواجه بلدنا في مجالي الحكم والأمن قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة في عام ٢٠٠٧.

وحتى يتسنى للجنة بناء السلام العمل في سيراليون على أساس معلومات محددة ومُستقاة من مصادرها، فإننا نوجه الدعوة إلى اللجنة لزيارة سيراليون ونتطلع قدما إلى استقبال اللجنة في سيراليون.

أُنجزت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولايتها لحفظ السلام وأغلقت مكاتبها في نهاية عام ٢٠٠٥. لكن الأمم المتحدة لم تُخلّف وراءها فراغا كاملا حيث أبقت على

المكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون لمساندة برنامجنا للانتعاش بعد انتهاء الصراع. نشكر الأمم المتحدة على مساندتها المستمرة لنا ونؤكد للمنظمة أن إسهامها لن يذهب سُدىً. لا شك لدينا في أن الجهود المشتركة للجنة بناء السلام والمكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون والحكومة ستحقق الهدف المرجو المتمثل في نشر السلام والأمن والتنمية في البلد.

ويعتز شعب سيراليون بدوره في حل الصراع وكذلك بنجاحه في العملية الديمقراطية. فقد أجرينا انتخابات ديمقراطية حققت نجاحا كبيرا في عام ٢٠٠٢، أي بعد خمسة أشهر تقريبا من انتهاء الصراع. وتلا ذلك إجراء انتخابات الحكم المحلي كجزء من عملية لتحقيق اللامركزية في الحكم. ومن المقرر إجراء ثاني انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد انتهاء الصراع، ستُؤذن بتحول في القيادة، في نفس هذا الوقت تقريبا من العام القادم. وسيراليون لا يمكن أن تتحمل فشل هذه الانتخابات الفاصلة لكننا بحاجة إلى المساعدة لإجرائها على النحو السليم. ولذا فإنني أناشد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين وأصدقاءنا الثنائيين الاستمرار في مساعدتنا، ماليا وتقنيا على السواء، لجعل الانتخابات إنجازا بارزا آخر في عمليتي السلام والديمقراطية في سيراليون.

ويدرك شعب سيراليون حقيقة أن السلام الذي ينعم به الآن هو نتاج مساندة وتعاون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي هذه المرحلة من تاريخنا، يواجه البلد ثلاث مجموعات من التحديات بصفتنا دولة: يجب أن نُصحح الأخطاء المتراكمة لسياسات الماضي؛ ويتعين أن نُصلح التلف ونُعالج الندوب التي خلفها الصراع؛ ويجب أن نختط طريقا مناسبا لتنمية بلدنا الصغير في القرن الحادي والعشرين. ولدينا الموارد الطبيعية التي تمكننا من القيام بذلك. كما ستتعاظم مواردنا البشرية بمرور الزمن. وفي هذه المرحلة، فإن ما نحتاجه في المقام الأول هو استمرار التزام شركائنا الدوليين. وهذا ما يدفعنا إلى السعي إلى توسيع وتعزيز الشراكات مع العالم الخارجي وهي الشراكات التي يمكن أن تساندنا الآن وتبقى معنا ونحن نُنفذ جدول أعمال طويل الأجل للتنمية المستدامة.

وأخيرا، فإننا نعيش في منطقة منكوبة بالصراع ولا يمكن الحفاظ على السلام في سيراليون بمعزل عن بقية المنطقة. ولذا فإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لتحقيق السلام الدائم في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سيراليون على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد سولومون إكوما بيريوا، نائب رئيس جمهورية سيراليون، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي – مون وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد بان كي – مون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة على نجاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نموا الذي عقد في وقت سابق من الأسبوع. وكان لي شرف المشاركة في الاجتماع الذي يبشّر بعام مثمر للغاية للجمعية تحت القيادة الذكية لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الجمعية العامة ومكتبها.

أود أن أعرب عن خالص شكري لمعالي الأمين العام كوفي عنان وإعجابي به على تفانيه المنقطع النظير وإسهامه في السلام والرخاء العالميين عبر خدمته المتفانية لمنظمتنا العالمية.

أُنشئت الأمم المتحدة، في المقام الأول، للحيلولة دون نشوب حرب عالمية أخرى. ولم تحقق الأمم المتحدة ذلك الهدف الرئيسي، رغم أربعة عقود من الحرب الباردة، فحسب ولكنها أتاحت أيضا للدول وسائل متعددة لحل خلافاتها دون اللجوء إلى الحرب. غير أننا لا يمكننا أن نتفاءل إزاء الاتجاهات المستقبلية. ولئن كانت المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في القرن العشرين الحد من الصراع بين الدول، فإن ولايتها الأساسية في القرن الجديد يجب أن تكون تقوية الدول والحفاظ على منظومة العلاقات بين الدول في مواجهة التحديات الجديدة.

يؤكد البعض أن الأمم المتحدة غير مُجهزة جيدا للتعامل مع التهديدات الجديدة كتلك التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى إلى تقويض النظام الدولي. تمت صياغة الميثاق بطريقة تمنح الدول الأعضاء مرونة كبيرة في تكييف آليات الأمم المتحدة للاستجابة للتهديدات الجديدة في عالم متغير. غير أن ثمة حاجة إلى شحذ أدواتنا.

تقوم الأمم المتحدة منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية عام ٢٠٠١ بدور لا غنى عنه على نحو متزايد في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. لكن التوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي لا يزال بعيد المنال. غير أننا يجب أن نستمر في المحاولة. وفي الوقت ذاته، فإن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) التي اُعتمدت في ختام الدورة الستين للجمعية العامة ستقود جهودنا الجماعية الرامية إلى تخليص العالم من آفة الإرهاب.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا غير مقبول لسلام العالم وأمنه لا يقل إلحاحا عن تهديد الإرهاب. ولا يمكن أن نسمح لمصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي المبني على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تقوّض من خلال التملص والإخفاء فيما يتعلق بالالتزام بالضمانات. ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لحمل المزيد من البلدان على توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصديق عليه. كما يتعين مساندة بدء مفاوضات مبكرة بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وسرعة بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويجب أن نبحث في ذات الوقت عن حلول سلمية للتحديات القائمة للنظام بما في ذلك المسألة النووية الإيرانية المعروضة حاليا على مجلس الأمن. لم يفُت بعد وقت البحث عن حل تفاوضي لهذه المسألة بما لها من تداعيات بعيدة الأثر. أدعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تفكر بطريقة خلاقة وبناءة لحل المسألة داخل إطار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، فإن البرامج النووية وبرامج القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار وللأمن الإقليمي أيضا. وحكومة بلدي تؤيد تماما قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦). ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإحجام عن أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط مسبقة بغية إيجاد حل دبلوماسي للمسألة.

وفي هذا السياق، فقد اتفق الرئيس روه مو - هيون والرئيس بوش خلال اجتماع القمة الذي عقد الأسبوع الماضي في العاصمة واشنطن على العمل مع الدول الأخرى المشاركة في المحادثات السداسية لوضع نهج شامل ومشترك لإنعاش المحادثات المتوقفة. وآمل أملا قويا أن تؤتي هذه الجهود ثمارها وأن نتمكن من العمل على إخلاء شبه الجزيرة

الكورية من الأسلحة النووية طبقا لما هو وارد في البيان المشترك المعتمد في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

ورغم أن حفظ السلام لم يرد له ذكر في الميثاق، فإنه أصبح من أبرز ملامح حقبة ما بعد الحرب الباردة كما أصبح أكبر وأبرز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية وأكثرها تكلفة. ويشهد الطلب المتزايد على خدمات ذوي الخوذ الزرق أن المنظمة مازالت مهمة بل تزداد أهمية.

ومن الأمثلة الجلية لذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بعد توسيعها في جنوب لبنان. فلكي تنجح اليونيفيل، يجب أن تحصل على المساندة الفعالة من جميع الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية في وقتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حكومة بلدي تقدم مساعدات إنسانية كبيرة للسكان المنكوبين.

وما زالت المعاناة الإنسانية الكبيرة في فلسطين تشكل مصدرا آخر للقلق البالغ. ونحن نحث على الإحياء المبكر لعملية السلام المتوقفة.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء العنف وسقوط الأبرياء في العراق. نحن على ثقة من أن العراق سيصبح ديمقراطية مستقرة ومزدهرة تحت قيادة حكومته الجديدة. وتساند حكومة بلدي باعتبارها صديقة للعراق جهود إعادة الإعمار الوطنية وترحب بالعقد الدولي مع العراق الذي جرى إطلاقه مؤخرا لتسريع العملية.

وفي أفريقيا، فإن الاستقرار والديمقراطية يحققان مكاسب بصورة تدريجية في سيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن الأزمة الأمنية والإنسانية في دارفور مازالت حادة. وكان للالتزام الشخصي القوي للأمين العام أهمية كبيرة في استمرار الاهتمام الدولي وتدفق المساعدات على سكان دارفور المحاصرين. والآن يجب إنجاز التحول السلس من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان طبقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

وليس من الممكن قياس أداء الأمم المتحدة بإيجاد آليات جديدة ولا باتخاذ قرارات. وكما ذكّرنا الأمين العام بحكمة فإن الأمر المهم هو ما إذا كانت الأمم المتحدة تُحدث أثرا في حياة الناس وفي مسلك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول بمرور الزمن وكيفية حدوث ذلك.

وتسعى الهيئتان الحكوميتان الدوليتان الجديدتان، مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، إلى إحداث هذا الأثر. لكن نجاحهما غير مضمون على الإطلاق. فالرهان كبير. هل سيُؤذن مجلس حقوق الإنسان الجديد بحقبة من تجديد التعاون والتضامن في عمل الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان؟ هل سينجح الاستعراض الدوري الشامل في منح الدول جميعا تقييماً صريحاً وبناءً لسُبُل تحسين ممارساتها في مجال حقوق الإنسان؟

يمكننا معا أن نجعل من المجلس المنتدى العالمي الأهم للنهوض بحقوق الإنسان حول العالم. من شأن انقسامنا أن يجعلنا نُضيع فرصة تاريخية. وحماية حقوق الإنسان ليست مسألة اختيارية بل إنها الواجب المُقدّس على جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين. وبدون احترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق أكثر أعضاء المجتمع تعرضا، لا يكون للسلم والتنمية معنى يذكر.

إن الاختتام الناجح للمفاوضات الخاصة بإبرام اتفاقية لحقوق المعاقين تعبير ناطق عما للأمم المتحدة من طابع إنساني، وهو أهم ذخر لها. وجمهورية كوريا ملتزمة كل الالتزام بمبدأ كل حقوق الإنسان للجميع. ونحن نتعاطف بحرارة مع المعاناة في بعض مناطق العالم التي يتشدق فيها بحقوق الإنسان.

ونحن بصورة خاصة، نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تولي دواعي القلق هذه اهتمامها وأن تلبي نداء الحوار الخاص بحقوق الإنسان.

رحبت الأمم المتحدة بالقرن الحادي والعشرين بوعد رسمي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولقد أحرز بعض التقدم، لكنه غير متكافئ إلى حد بعيد بين بلد وبلد وبين منطقة وأخرى. والبلدان الأفريقية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد للتنمية بحاجة إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي عليها وإلى تقديمه المساعدة لها. وهناك أهداف رئيسية، مثل القضاء على الفقر المدقع والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى، معرضة لخطر أن تفلت من أيدينا، إن نحن لم نتصرف بسرعة وبصورة حاسمة.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ تحد خطير، ولكن علينا ألا ننسى أبدا أن الأمم المتحدة قد تكون لأشد أعضاء المجتمع البشري حاجة قبس الأمل الوحيد بحياة أفضل. وترهن مصداقية الأمم المتحدة إلى حد بعيد بقدرتها على إنجاز مهمتها فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من أن على البلدان النامية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الخاصة، يجب أن نحترم التزاماتنا وأن نضاعف جهودنا في سبيل تحقيق شراكات عالمية فعالة من أجل التنمية.

يشكل الهدف المحدد في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الركن الأساسي لالتزامنا الوطيد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من تعزيز استكشاف مصادر تمويل مبتكرة، كصندوق تذاكر السفر الجوي للتضامن. غير أن مصادر التمويل الجديدة ينبغي ألا تكون بديلا من المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة. وقد أطلقت حكومة بلدي في هذا العام، كجزء من التزامها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية بحلول عام ٢٠٠٩، مبادرة كوريا لتنمية أفريقيا. وفي إطار هذه المبادرة، ستزيد مساعدتنا الإنمائية لأفريقيا زيادة ملموسة.

والعِبر الأساسية التي يمكن استخلاصها من التجربة الكورية الممتدة على عقود هي أن التعليم شرط أساسي للتنمية وأن النساء والفتيات هن إحدى عوامل التغيير والتقدم الاجتماعي. ويجب أن نجعل من تعميم مراعاة المرأة ركنا أساسيا من أركان استراتيجية السياسات، وبخاصة فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات، كمجال القضاء على الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يمكن تحقيق التغيير الاجتماعي الدائم إلا إذا أُشركت المرأة بصورة كاملة في هذه العملية.

إن طابع الإلحاح والتعقد والنطاق للأركان الثلاثة لعمل الأمم المتحدة – أي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – تقتضي أعلى مستويات كفاءة الإدارة وفعاليتها وقابليتها للمساءلة. وما لمنظومة الأمم المتحدة من طابع شديد اللامركزية يشجع على الاتساق والتنسيق. يجب أن ننسق آلية الأمم المتحدة ونعيد ترتيب الأولويات ونخفض التكرار والازدواجية إلى الحد الأدنى. يمكن للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن يعرض بعض الأفكار الجديدة في هذا الصدد.

إن تقرير الأمين العام (A/60/692) المعنون ”الاستثمار في الأمم المتحدة“ يتضمن عددا من الأفكار القيِّمة لإصلاح الممارسات الإدارية للأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة فعلا بعض تلك المقترحات،

فيما تنتظر مقترحات أخرى مزيدا من النظر خلال هذه الدورة.

وكانت تعليقات الأمين العام على ما لاحتياجات الموارد البشرية من طابع التطور تعليقات ملائمة بصورة خاصة على ضوء تسارع الطلب على الموظفين الميدانيين. وعلى الجمعية العامة أن تضع موضع اعتبار إيجابي الخطوات اللازمة لزيادة الحراك في الأمانة العامة وتعزيز التكامل وتعدد المهارات. ولا بد للأمم المتحدة من وضع أفضل الأشخاص في المواقع التي تحتاج إليهم وفي وقت الحاجة إليهم، لكفالة تمتع المديرين بالخبرة اللازمة والتجربة المطلوبة للإشراف على عمليات رفيعة مستوى الدينامية والاحتراف، في كنف ظروف كثيرا ما تكون مرهقة.

وتحسين المساءلة والإشراف في الأمانة العامة والبناء على أساس التدابير التي تم اتخاذها فعلا على مدى السنة الماضية يظلان من الأولويات. وسيكون الإنشاء المبكر للجنة استشارية مستقلة لمراجعة الحسابات، لجنة مستقلة فعلا وفنية، إلى جانب اتخاذ خطوات لكفالة مساءلة الإدارة، مفيدا في هذا الصدد.

ويقتضي منظومة مشتريات الأمم المتحدة تعزيز أنواع الرقابة الداخلية وشفافية الإدارة لمواكبة أبعاد عملها المتنامية.

ونحن، بصفتنا دولا أعضاء وجهات فاعلة في هذه المنظمة الحيوية الأهمية، ينبغي أن نواجه استعراض الولايات بصفتها فرصة تاريخية لتنسيق جهودنا الجماعية وتركيزها وتعزيزها.

بنيت هذه الهيئة العالمية الفريدة بيد رجال ونساء يتمتعون بضمير وشجاعة وتصميم. وتكمن عبقريتهم في أنهم أدركوا أننا بحاجة إلى الأمم المتحدة لا لأننا دائما متفقون، بل لأننا كثيرا ما لا نتفق. وليست الأمم المتحدة لا أكثر ولا أقل مما نجعله عليه. ورحلة الأمم المتحدة لم تكن يوما رحلة يسيرة، بيد أنها رحلة جديرة بأن نقوم بها. قطعنا شوطا بعيدا، لكن الطريق لا يزال يمتد أمامنا بلا نهاية. إن لي ملء الثقة بأنه يمكننا — بما لنا من مبادئ ومقاصد تأسيسية نسترشد بها ونهتدي وقد صرنا ممكنين بإيمان والتزام متجددين – يمكننا معا أن نمضي بعيدا وبسرعة في أزمة التحدي والإثارة الآتية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تلكم بالروسية): إن دورة الجمعية العامة توفر تقليديا فرصة لإجراء استعراض لحالة العالم الراهنة، وتحديد أهم المسائل الدولية والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه في حلها.

أعتقد أن هناك كل الأسباب التي تتيح لنا أن نستنتج أن ثمة اتجاها سائدا من الوعي المتعاظم بضرورة تعزيز الأسس الجماعية للسياسة الدولية، فضلا عن الوعي بأن لا بديل من التصدي للمشاكل عن طريق دبلوماسية متعددة الأطراف. وهذا الاتجاه قائم على أساس وقائع موضوعية، لأنه يعكس هندسة آخذة بالنشوء للعلاقات الدولية تتسم بتعدد الأقطاب. وهذا منطقي، لأنه لا يمكن العثور على إجابات للتحديات وللمخاطر العالمية إلا بصورة جماعية. وأخيرا، أنه مظهر من مظاهر الاستمرارية التاريخية، لأننا نرى من جديد نفس الغاية التي عقد الآباء المؤسسون للأمم المتحدة العزم على السعي إليها، بتضمينهم الميثاق، مبادئ نظام أمن جماعي.

وهذا هو، على وجه التحديد الدقيق، النهج القائم على القانون الدولي، الذي يمكنه تأمين تنمية العالم بصورة مستدامة في عصر العولمة هذا. وذلك يقتضي دورا مركزيا

معززا تقوم به المنظمة العالمية في كل مجال من مجالات الحياة الدولية.

ويجب بطبيعة الحال أن نواصل تكييف آليات الأمم المتحدة ومناهجها بما يلائم البيئة الجديدة. وقد تم فعل أمور كثيرة متابعة لقرارات اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فقد أنشئت لجنة بناء السلام وأنشئ مجلس حقوق الإنسان، واتسع نطاق الإصلاح ليشمل الشؤون الإدارية.

ومن المهم أن يرتكز عملنا المقبل على قاعدة المبدأ الأساسي، مبدأ شمولية الأمم المتحدة العالمية. أما الأنماط التي تنافي ميثاق الأمم المتحدة، وتستبعد دولا فرادى أو مجموعات دول من المشاركة بصورة ملموسة في أنشطة المنظمة، أو تأخذ بمجموعة قيم وحيدة في عمل الأمانة العامة فلا يمكن إدامتها. ولا ننسين أن الأمم المتحدة هي لنا جميعا. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يؤدي الإصلاح الإداري إلى أن تطغى البيروقراطية على إدارة المنظمة، الأمر الذي يسيء إلى الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة.

وشاع أيضا اتجاه صوب العمل الجماعي إلى ما يتعدى بُنى الأمم المتحدة. وأثناء ترؤس روسيا لمجموعة الدول الثماني، كان هناك تفاعل أكبر بين دول هذه المجموعة وغيرها من الدول القيادية وبين المنظمات الدولية. وقد أسهم شركاؤنا في الحوار، على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، في وثائق مؤتمر قمة سانت بطرسبرغ الخاصة بكل من البنود الرئيسية لجدول الأعمال، بما في ذلك أمن الطاقة عالميا والتعليم ومكافحة الأمراض المعدية.

وأخذ يبرز إلى حيز الوجود الآن نوع جديد، تعاوني حقا من التفاعل بين مجموعة الثماني وأفريقيا في عصر العولمة هذا، مع انعكاس احتياجات القارة الأفريقية في التيار الرئيسي للتنمية العالمية بدلا من أن تعتبر مسائل منقطعة الصلة بالاتجاهات العامة.

ومجموعة الثماني لا تحتكر القرارات المتخذة في سانت بطرسبرغ؛ فجميع الدول مدعوة إلى المشاركة في تنفيذها.

كما تعزز التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية وتلك المنظمات والأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وجرت يوم أمس مناقشة ما يتصل بذلك من مسائل في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجلس الأمن (انظر S/PV.5529). وهنا أيضا إنما نعالج بعدا هاما من أبعاد العمل الجماعي للمجتمع.

ساهم كومنولث الدول المستقلة مساهمة جلى في هذا التفاعل. فقد اتخذت خطوات محددة، لمواجهة المشاكل المشتركة، في منطقة الكومنولث، وذلك بصورة رئيسية في نطاق الجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ويبذل حاليا مزيد من الجهود الموضوعية الموطدة العزم في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي وضعت وأطلقت مبادرة لإنشاء شبكة شراكة للمنظمات المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إن أنماط التنمية في تلك المنطقة ستحدد إلى مدى بعيد معالم كوكبنا في المستقبل.

والمؤسسات المتعددة الأطراف في أمريكا اللاتينية باتت أقوى أيضا وإن تطور الاتحاد الأفريقي يكتسب الزخم في الوقت الحاضر.

أعرب رؤساء بلدان حركة عدم الانحياز، في مؤتمر قمتهم الذي عقدوه مؤخرا في هافانا، عن دعمهم للبحث الجماعي – في سياق الدور المحوري للأمم المتحدة – عن حلول يتفق عليها للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

أوروبا، بطبيعة الحال، ليست خارج نطاق الاتجاه المشترك صوب دراسة جماعية للمشاكل المشتركة وحلها. وفي هذا الصدد، نرى أيضا تعاظم الوعي بكون الأمن

والازدهار لا تنفصم لهما عُرى. ونتوقع من حلف الناتو أن يتحول من حلف دفاعي إلى منظمة أقرب إلى روح العصر، تنسجم مع مبدأي الشفافية والاستجابة الجماعية، قائمة على أساس قانوني عالمي.

ما فتئنا نراقب باهتمام عارم آليات الاتحاد الأوروبي الناشئة للسياسة الخارجية وللأمن. وروسيا مستعدة للتعاون مع البُنى المتعددة الأطراف في المجال الأوروبي – الأطلسي وفي غيره من مناطق العالم. والواقع أن لدينا فعلا الآن آليات فعالة، مشتركة مع كثير منها.

والحاجة تدعو أيضا إلى جهود جماعية لدفع عجلة تطوير القانون الدولي، وخاصة في سياق مجابهة المخاطر الجديدة. وتمثل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، التي أقرت مؤخرا بتوافق الآراء، إسهاما هاما في مجال تعزيز الأساس القانوني للتحالف المناهض للإرهاب وتأمين نهج مشترك لمكافحة الإرهاب. وهي لا تُعنى بمكافحة جميع المظاهر والأيديولوجيات الإرهابية وحسب، بل تستهدف أيضا إزالة المشاكل التي تتسبب بنشوء الإرهاب. وستكون الخطوة التالية الموافقة على اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ومما لا بد منه تأمين الإنجازات التي تحققت باتخاذ خطوات عملية. وخلال ترؤس روسيا لمجموعة الدول الثماني، عقد المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان وتمت الموافقة فيه على تدابير إضافية ترمي إلى تعبئة المجتمع الدولي لمواجهة خطر المخدرات المتصل بالإرهاب، الناشئ في أفغانستان. وسيعقد اجتماع دولي آخر في موسكو، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، للتركيز على تطوير أنماط للشراكات بين الأعمال التجارية والحكومات في مكافحة الإرهاب.

وما نحتاج إليه اليوم هو تدابير استباقية للحيلولة دون وقوع الأسلحة الفتاكة في أيدي عناصر من غير الدول، فضلا عن التنفيذ المطرد لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيره من قرارات مكافحة الإرهاب التي اتخذها المجلس. وينبغي للمبادرة العالمية المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة، الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي – التي أطلقها في سانت بطرسبرغ الرئيسان فلاديمير بوتين وجورج دبليو بوش في تموز/يوليه الماضي – أن تكون أداة هامة لمنع قيام أي صلة بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وتلك المبادرة تدعو الدول المهتمة إلى أن تعمل جماعيا.

ويستدعي الطلب المتزايد باستمرار على ما للأمم المتحدة من قدرات فريدة على حفظ السلام جهدا جماعيا أيضا. ولم تستخدم جميع هذه القدرات على أكمل وجه. وسيكون من الأمور المفيدة استثمار قدرات لجنة الأركان العسكرية فضلا عن قدرات المنظمات الإقليمية، على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بذلك.

من الأمور المشجعة أن نرى الأفارقة أنفسهم يضطلعون بدور أكثر فعالية في عمليات حفظ السلام في أفريقيا – وهو عمل يتصدره الاتحاد الأفريقي، وتدعمه الأمم المتحدة.

وتنشأ بالتدريج في عدد من الحالات المتأزمة ظروف مؤاتية للانتقال إلى الإعمار في فترة ما بعد الصراع. ونحن نأمل أن يساعدنا الإعلان الخاص بالتعاون والإجراءات المستقبلية لإحلال الاستقرار وإعادة الإعمار على تكملة جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في فترة الانتقال هذه الحاسمة الأهمية إلى بناء السلام.

ولا تزال التسوية الشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي مهمة محورية للمجتمع الدولي. فقد تجمع الكثير من مخاطر عصرنا في تلك المنطقة، وعلينا في معظم الأحيان

أن نجد حلها في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أولا أن أشير إلى التحدي العالمي الحقيقي الذي تشكله ضرورة الحيلولة دون حدوث انشقاق بين الحضارات.

ونرحب بالتوقعات الناشئة حول اتفاق وطني في الأراضي الفلسطينية، وحول استئناف المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية كذلك. ومن المهم استمرار تشجيع الطرفين على وفاء كل منهما بالتزاماته، مع فهمنا الواضح أن كل تقدم نحو الأهداف التي حددها المجتمع الدولي سيكون تدريجيا بصورة حتمية وأن كل محاولة للتصرف بذهنية إما الحصول على كل شيء أو لا شيء ستتمخض عن عكس النتائج المتوخاة وقد تغرق المنطقة مرة جديدة في خضم المجابهة.

أثبتت حرب لبنان مؤخرا هشاشة الوضع في الشرق الأوسط والحاجة الماسة إلى نهج شامل على جميع المسارات. لكن الشرط المسبق اللازم لذلك هو مشاركة جميع البلدان والأطراف؛ فمن غير هذه المشاركة سيتعذر التوصل إلى أي حل عن طريق التفاوض تتوفر له أسباب النجاح. ومن الواضح أيضا أن الطريق المؤدي إلى السلام الشامل لن يكون سهلا، ولكن الوقت الآن هو الوقت المناسب لذلك. وينبغي أن تسهم مبادرة جامعة الدول العربية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي في تهيئة الإطار المناسب لهذا المسعى. وينبغي أيضا للمجموعة الرباعية المؤلفة من الوسطاء الدوليين أن تسهم بصورة أساسية في هذه العملية.

قد يوفر حدث خارق حول التسوية في الشرق الأوسط الزخم الإيجابي الذي تحتاجه المنطقة. وقد يسهل كذلك حل مشاكل ساخنة أخرى في المنطقة وفي البلدان المجاورة. ويصدق هذا بصورة خاصة بالنظر إلى الجهود الرامية إلى إحلال الاستقرار في العراق، الذي أثبتت محاولات استيعاب العنف الغاشم والفوضى فيه إلى الآن أنها بعيدة عن النجاح. فلا يزال عشرات الأشخاص، معظمهم من المدنيين، يلقون حتفهم يوميا في العراق. وقد وقع خمسة موظفين في السفارة الروسية ببغداد أيضا ضحايا لتلك المجزرة الهمجية. ولن يمكن التوصل إلى حل في العراق إلا عن طريق تضافر الجهود. وهذا يقتضي مشاركة جميع المصالح العراقية الرئيسية في العملية السياسية وتنفيذ خطط حكومة ذلك البلد الرامية إلى التوصل إلى توافق وطني حقيقي، مع دعم متضافر من المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع البلدان المجاورة للعراق.

إننا نشهد الآن، مع الأسف، تعاظم أهمية استخدام القوة في الشؤون العالمية؛ وهذا يقوض نظم عدم انتشار الأسلحة. وقد غدا الشعور بتعذر التنبؤ وانعدام الاستقرار في مجال الأمن يتزايد بصورة أبرز. وعلى ضوء ذلك، قد يثير تنامي اهتمام دول كثيرة بالطاقة النووية دواعي القلق، نظرا إلى التوجه صوب الانتشار على صعيد العالم للتكنولوجيات الحساسة.

وبمعزل عن الخطوات الحازمة المتخذة حاليا للتوصل إلى حلول بالتفاوض لمشاكل بعينها – مثل برنامج إيران النووي ومشكلة شبه جزيرة كوريا – تقوم الحاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي برمته على جناح السرعة الجهد لتعزيز نظم عدم انتشار الأسلحة باطراد، على أساس مقبول عامة، مع كفالة إمكان انتفاع كل الدول بصورة مشروعة بالطاقة الذرية السلمية.

إن مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين، لإنشاء مراكز متعددة الأطراف لخدمات دورة الوقود النووي – إلى جانب أفكار مشابهة اقترحتها رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومقترحات قدمها رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش – قد حظيت بالدعم في صفوف قادة مجموعة الدول الثماني. ونحن على ثقة بأن تطوير نُهج كهذه وتنفيذها العملي – بالتعاون مع جميع البلدان المهتمة بالطاقة

النووية الحديثة المأمونة – سييسر حل مسائل عدم الانتشار بطريقة لا مواجهات فيها.

وكما هي الحال في مجالات أخرى، قد يتمخض هاجس العقوبات – التي تطبق من دون أن تؤخذ عواقبها بالحسبان – عن نتائج لا يمكن التكهن بها. ومن الضروري تماما التخلص من الفجوات في نظم عدم انتشار الأسلحة، لكن ذلك ينبغي أن يتم بأساليب واضحة لا تمييز فيها، دون خلق مبررات للشك في وجود جداول أعمال خفية.

والركود في العملية الدولية لنزع السلاح لا يسهم في حل مشكلات عدم انتشار الأسلحة. وهنا أيضا، نحتاج إلى عمل متضافر، لأن هذه مسألة أمن جماعي.

وفي مجال الأسلحة الاستراتيجية، تؤدي الاتفاقات بين الولايات المتحدة وروسيا دورا هاما جدا. وتتجاوز أهميتها إلى حد بعيد إطار العلاقات الثنائية، باعتبار أن جميع أعضاء المجتمع الدولي يستفيدون فعليا من الاستقرار الاستراتيجي. وإننا ندعم التطوير الثابت للعملية الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا لنزع السلاح، كما ذكر رئيسا جمهورية بلدينا في سانت بطرسبرغ في تموز/يوليه.

ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة بذلك المسائل المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية خاصة في سياق الخطط الراهنة للولايات المتحدة. وفي ذلك الإطار تقوم الحاجة إلى الشفافية الكاملة، وإلى تحليل للعواقب على الأمن الاستراتيجي.

الوضع المحيط باتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا يبقى سببا للقلق الشديد. فالاتفاقية القديمة، القائمة على وقائع المجابهة بين الكتل العسكرية فقدت صلتها بالواقع، بينما تمنع منظمة حلف شمال الأطلسي دخولها حيز النفاذ بمنع تعديلها.

وفي الوقت نفسه، تجري إعادة تشكيل البنية العسكرية في القارة الأوروبية. وفي صميمها يكمن تحالف عسكري دائم التوسع. وهكذا يصبح الحد من الأسلحة بلا معنى حين يتحول إلى مشاريع ذي ممر واحد.

ومن الضروري أيضا بعث الحيوية في أساليب نزع السلاح المتعدد الأطراف. وينبغي لجدول الأعمال ذاك أن يشمل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتناع عن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وكفالة أمن المعلومات. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دورا هاما، مما يجعلنا نرحب بإقامة مثل هذه المنطقة في آسيا الوسطى.

المهمة الكلية هي بعث الحيوية في جهود المجتمع الدولي في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح داخل مؤتمر نزع السلاح وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى.

القمة العالمية عام ٢٠٠٥ أعادت التأكيد بالإجماع على أن السلام والأمن والتنمية أمور مترابطة لا تنفصم عراها. ونحن إذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا مستعدون للمشاركة في مناقشات جماعية، وتقديم مزيد من الدعم للخطوات الواقعية المشتركة بغية تحسين كفاءة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها.

الاتحاد الروسي يدرك مسؤوليته كأحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، وهو يكرس اهتماما متزايدا للمساعدة الإنمائية. وحتى الآن ألغت روسيا أو تعهدت بإلغاء ١١,٣ بليون دولار من ديون البلدان الأفريقية، بما فيها أكثر من ٢,٢ بليون دولار ضمن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك خطوات جديدة مرسومة في هذا المجال. وتشغل روسيا الآن المركز الثالث بالأرقام المطلقة للديون الملغاة، والمركز الأول في نسبة الديون الملغاة إلى

الناتج المحلي الإجمالي. وقمنا أيضا بزيادة مساهمتنا في آليات أخرى للمساعدة الإنمائية الدولية، بما في ذلك عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها، ومؤسسات بريتون وودز.

واليوم، لا يمكنني إلا أن أعبر عن تقديري الصادق وثنائي للأمين العام كوفي عنان. فقد أدى واجباته بكرامة على مدى سنوات عديدة، وفي فترات اتسمت بأشد الصعوبات في السياسة العالمية. وبفضل جهود كوفي عنان وقدرته على تولي القيادة، مع المحافظة على واقعيته في مواجهة التحديات الصعبة، استطعنا أن نحرز تقدما في توطيد دعائم الأمم المتحدة.

أهمية دور الأمم المتحدة اليوم أكبر من أي وقت مضى. فلا ينبغي لنا أن نخلقها من جديد. وفي سياق إصلاحها وفقا لمستلزمات الوقت، ينبغي لنا جميعا، ومن خلال العمل، أن نعيد تأكيد التزامنا بالمنظمة التي تستمد قوتها من ثقتنا بها وبمشروعيتها الفريدة، وبدون الاعتماد على الأمم المتحدة وميثاقها، قد يبدو من المستحيل ضمان قيام نظام أكثر مصداقية وديمقراطية للأمن الجماعي، يمكنه الاستجابة لمستلزمات زماننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني سعادة خاصة أن أعطي الكلمة لمعالي السيد برنارد ردولف بوت، وزير خارجية هولندا.

السيد بوت (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بعد مضي خمس سنوات على تدمير البرجين التوأمين، وبعد مضي أيام قلائل على إحياء ذكرى تلك المأساة الرهيبة، أود أن أقدم أعمق مشاعر المواساة لأبناء هذه المدينة العظيمة، التي تشكل نقطة التقاء للبشرية جمعاء.

في السنة الماضية، أكدت على مسؤوليتنا الجماعية عن حماية التسامح من التعصب. وتكلمت عن حرية التعبير وحرية الدين. واليوم أريد العودة إلى هذا الموضوع. لكنني بالإضافة إليه، سأناقش العلاقة بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، والبحث عن السلام في الشرق الأوسط وإصلاح الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سأجدد دعوتي إلى حوار مكثف، فالحوار وحده على جميع مستويات المجتمع يؤدي إلى المزيد من معرفة أحدنا للآخر، وإلى تفاهم متبادل أفضل.

إن تهديد الإرهاب لم ينحسر. ولكي نفهم تماما طبيعة التحدي الذي نواجهه، ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عما يهدف إليه الإرهابيون. إنهم يريدون تقويض مجتمع قائم على الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والسعي إلى التقدم. ففي رأيهم، ليس هناك مكان لمبادئ مجتمعنا الحر ومعتقداته. وهم، بدلا من ذلك، يحاولون أن يفرضوا آراءهم حول العالم على الآخرين بوسائل الإرهاب والعنف.

وفيما يتصل بالوسائل التي يستخدمها الإرهابيون، فلا شك أن الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق والمنهجية، تعتبر جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. ففيما تتمسك المجتمعات الحضارية بالمقاييس القانونية والأخلاقية الدولية في الدفاع عن نفسها، يرفض الإرهابيون تماما المبادئ المحورية للقانون الدولي. ومعركتنا ضد هذا التهديد ينبغي خوضها بعزم ثابت منا جميعا. فالعنف الذي لا يميز ينبغي مواجهته بالإرادة الجماعية للدفاع عن قيمنا، لكي نحمي حضارتنا وكرامة الإنسان.

ولكي تتكلل معركتنا بالنجاح على المدى البعيد، ينبغي أيضا أن نركز على التنمية والتجارة المنصفة والحوار. وبخلاف الذين يرون آفاق حياة أفضل عبر الحصول على التعليم وفرص العمل، فإن الذين لا آفاق أمامهم ولا صوت مسموعا لهم يمكن أن يستسلموا بسهولة لدعوة الكراهية

المضللة. والتعامل مع هذه المسألة هو إحدى المهمات الجوهرية للأمم المتحدة. ونحن – جميع الأعضاء في الأمم المتحدة – نتحمل مسؤولية جماعية عن منح الشعوب مستقبلا وصوتا مسموعا لكي يستطيعوا تحسين حياتهم.

المتطرفون يبحثون بذكاء عن طريقة لاستغلال حرية المجتمعات المنفتحة، بهدف هدم تلك الحرية نفسها. وهذا يضعنا أمام أزمة: هل نغلق مجتمعاتنا دفاعا عن النفس، فنصبح بذلك أشبه بالشر الذي نواجهه، أم نبقي مجتمعات منفتحة ونقبل درجة معينة من المخاطرة؟ إن التدابير المضادة للإرهاب لا تكون فعالة إلا إذا اعتمدت ضمن إطار الالتزامات بحقوق الإنسان، التي تعهدنا بها. وفي نهاية المطاف، لا يجوز لدفاعنا أن يكون على حساب القيم نفسها التي تقوم عليها مجتمعاتنا. فمواطنونا ينبغي أن يكونوا قادرين على التمييز بين المجتمعات التي يعيشون فيها حياة منتجة، وبين الحركات الإرهابية التي تستهين بقيمة حياة الإنسان. وإنني سعيد بالاتفاق الذي توصلنا إليه بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨). أما الآن، فعلينا أن ننظر في أمر تنفيذها. كما أن من مصلحتنا الجماعية أن نعقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب أيضا.

الحاجة إلى حوار بين الأديان وبين الثقافات شديدة كما كانت دائما. فخلال وبعد ما يسمى بأزمة الكاريكاتور، دخلتُ في مناقشات مع زملاء ومع وسائل إعلام في آسيا والشرق الأوسط. وتحدثنا عن حرية التعبير وحرية الدين، واكتشفتُ أن هذه الجهود الشخصية ضرورية جديا في إيجاد قواسم مشتركة. ومن المبادرات التي اتخذناها، استضافة الاجتماع الآسيوي – الأوروبي السنوي حول الحوار بين الأديان في أمستردام عام ٢٠٠٨.

ولكي يكون أي حوار بين الأديان مجديا، ينبغي توافر شرط مسبق هو احترام التنوع. وفي رأينا أن جميع قوميات العالم وأديانه ومعتقداته ينبغي أن تعيش جنبا إلى جنب، يوحدها تقليد التعددية والديمقراطية وسيادة القانون. وفقا للصكوك الدولية التي نقرها جميعا، فإن احترام التنوع يعني حرية الدين والعقيدة مثلا. ويشمل ذلك حرية اعتناق أي دين أو عدم اعتناق أي دين على الإطلاق. ففي بلدي – وفي بلدان كثيرة أخرى أخرى – للفرد الحرية في أن يكون مسيحيا أو مسلما أو يهوديا أو هندوسيا، أو أن يعتنق أية عقيدة أخرى. وتشمل هذه الفلسفة حق المرء في تغيير عقيدته، كما ينص على ذلك بوضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونعتقد أن فصل الكنيسة عن الدولة، واستقلال المحاكم هما الضمانة الفضلى بأنه ما من أحد لديه السلطة لفرض معتقداته أو معتقداتها على الآخرين. فحرية الدين وحرية التعبير وجهان لعملة واحدة. فهل هذا يعني أن الناس يستطيعون أن يقولوا ما يريدون؟ كلا، فالحق في التعبير الحر لا يجيز للمرء أن يهين الآخرين. لكن القيود على حرية التعبير ينبغي ألا تتجاوز أبدا ما هو ضروري ضمن مجتمع ديمقراطي. وفي الحالات الفردية التي تتعارض فيها حرية التعبير مع القيود المشروعة، يعود للمحاكم وليس للحكومة أن تقرر أي مبدأ ينبغي أن يسود.

ومن شأن السلام في الشرق الأوسط أن يعزز روحا عالمية للحوار. ولدينا أسباب تبرر تفاؤلنا. فقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) أنهى الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل، ولكن بعد أن فقد الكثيرون من المدنيين الأبرياء حياتهم لسوء الحظ. وإنني أحيي الأمين العام على جهوده الدؤوبة لتعجيل التنفيذ الفعَّال للقرار.

وقوة الأمم المتحدة المؤقتة المجددة في لبنان (اليونيفيل) رمز هام للأمل. فحفظة السلام من خلفيات دينية وثقافية مختلفة، يعملون معا تحت راية الأمم المتحدة ذات اللون

الأزرق السماوي، كما كانوا يفعلون في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وكما نأمل أن يفعلوا قريبا في دارفور، السودان. وإنني فخور بأن عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومعها تركيا والصين وإندونيسيا، تشكل العمود الفقري لليونيفيل. وهولندا تدرس بجدية المساهمة في القوة البحرية في اليونيفيل. وسيعتمد التنفيذ العملي على تعاون جميع الأطراف والبلدان في المنطقة، وخارجها، بما في ذلك سوريا وإيران. وإنني أدعوها إلى العمل وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

والسلام الإقليمي بدوره يتطلب حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والنزاع الإسرائيلي – السوري. وإنني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى الإفادة من الزخم السياسي الذي أوجده قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والدخول في حوار جدي. ويمكن للمجموعة الرباعية، بناء على طلب مجلس الأمن، وضع مخطط لتسوية شاملة في الشرق الأوسط.

وفي هذا العالم، نحتاج إلى أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة التغيير، بدل أن تبقى مكتوفة اليدين. كما نحتاج إلى تجديد الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. وقد خُصص مؤتمر قمة العام الماضي لهذا العمل بالتحديد. وحققنا تقدما كبيرا بعد ذلك، لكنه ينبغي القيام بالمزيد. ونظرة بلدي إلى أمم متحدة فعالة تشمل قدرا أقل من الانقسام، وقدرا أكبر من التركيز والتآزر. إننا نحتاج إلى أمم متحدة تقص الشريط الأحمر بدل أن توجد المزيد من البيروقراطية. ففي عالم مترابط، مثلا، ليس من المعقول أن توجد ٣٨ وكالة إنسانية وإنمائية مختلفة تابعة للأمم المتحدة. لذا اقترحنا مكتبا واحدا، وبرنامجا واحدا، وممثلا واحدا وآلية مالية واحدة على المستوى القطري.

ونظرتي إلى الأمم المتحدة تشمل لجنة لبناء السلام، تركز على المتطلبات الدقيقة لبناء السلام، ومجلسا لحقوق الإنسان يمثل الصوت الوحيد الأكثر صلاحية حول حقوق الإنسان. أنها أمم متحدة يقودها أمين عام ذو صلاحية أوسع، ليقرر بشأن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وسواها، أكثر مما عليه الحال اليوم.

وهولندا، بصفتها عضوا فاعلا في الأمم المتحدة، ستواصل مساهمتها، بأقصى ما لديها من قدرة، لترجمة هذه النظرة إلى واقع. فهولندا لا تعظ فقط، بل إنها تفعل. وطوال أكثر من ٦٠ سنة خلت، بعد تأسيس الأمم المتحدة، قدمنا الوسائل والأفكار والأشخاص. ونبقى ملتزمين بقضيتها طبعا.

وإصلاح مجلس الأمن جزء صعب من خطة إصلاح الأمم المتحدة كلها. واتخاذ نهج براغماتي من شأنه أن ينطوي على اختيار حل مؤقت يمكن تعديله لاحقا، قل بعد عشر سنوات. فالعالم دينامي، وتكوين مجلس الأمن ينبغي أن يعكس ذلك. والحقائق الواقعة الجيوسياسية اليوم قد لا تكون بالضرورة الحقائق الواقعة الجيوسياسية غدا.

وينبغي أن نركز على المكتسبات طويلة المدى التي نستفيد منها جميعا، بدل التركيز على التقدم قصير المدى على حساب الآخرين. فلنعمل على جعل الأمم المتحدة تعمل بطريقة أقل عدائية. وقد جربنا هذا النهج بنجاح في فريق الأصدقاء لإصلاح الأمم المتحدة، حيث تشارك بلدان مختلفة، بما فيها هولندا، في مناقشة بنَّاءة للتوصل إلى حلول مقبولة لدى الجميع.

والأمم المتحدة مثقلة بمشكلات تتطلب إصلاحات كبرى. ونحن موحدون بفرص زماننا وتحدياته. ففي الترويج للسلام والاستقرار، وفي مناقشة قضايا حقوق الإنسان، أو في مكافحة الفقر المدقع، نحن مضطرون إلى العمل معا

وتنسيق أنشطتنا. فلنعتمد عقلية القرن الحادي والعشرين لمعالجة مشكلات هذا القرن. لقد حان الوقت لتنظيم جداول أعمالنا والنهوض بمسؤولياتنا معا. إن أمما متحدة قوية تقوينا جميعا.

وأخيرا، أود أن أعبِّر عن عميق تقديري للأمين العام كوفي عنان، على الالتزام والتصميم اللذين أبداهما في العمل من أجل عالم أفضل، مع أمم متحدة تعمل بفعالية لتحقيق الأمن والسلامة والرفاهة للشعوب في كل مكان. حتى الصخور التي تكلم عنها بدت عبئا خفيفا بفضل إدارته. وإننا نحييه على تحقيق نتائج ملموسة في مجال إدارة الأزمات ومنع الصراعات، وعلى النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية. إن الأداء الشخصي للأمين العام كوفي عنان أدخل الأمل والتفاؤل إلى قلوب المواطنين في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر داونر، وزير خارجية أستراليا.

السيد داونر (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في تهنئة السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويسعدني أن أرحب بدولة مونتينيغرو بصفتها العضو ١٩٢ في الأمم المتحدة.

وأشير أيضا إلى أن هذه الجمعية العامة ستكون العاشرة والأخيرة فعليا بالنسبة إلى الأمين العام. فأود أن أهنئه على مساهمته الهامة في الأمم المتحدة طوال مدة ولايته، وعلى امتداد عمله في المنظمة. لقد كان طوال ذلك الوقت صديقا طيبا جدا لأستراليا. وكان مؤيدا قويا للسلام والتنمية وإصلاح الأمم المتحدة، وإننا نتمنى له كل خير في المستقبل.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وقبل يوم من الذكرى السنوية الخامسة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، قُتل رجل يدعى حكيم تانيوال بتفجير انتحاري في أفغانستان.

وكان السيد تانيوال حاكما لمحافظة باكيتا في شرقي أفغانستان. وهو رجل مثقف ولطيف وطيب، ومشهود له بوصفه مدير ذا قدرات رفيعة. وفضلا عن كون السيد تانيوال أفغانيا، كان أستراليا. وقد عاش بالمنفى في بلدي بضع سنوات، وهيأ حياة جديدة لعائلته.

ولكن، عندما حُررت أفغانستان من الطالبان بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، عاد السيد تانيوال ليساعد في إعادة بناء وطنه. وعمل من أجل تحسين حالة شعبه الأفغاني باعتماد نموذج إدارة عامة تتطلع إلى المستقبل أبعد ما تكون عن سيرة جماعة الطالبان التي كانت تحكم بالخوف. ومن سوء حظه أن الطالبان أمرت بقتله. ومات ابن أخيه إلى جانبه. وبعد بضعة أيام، أُضيفت فظاعة إلى فظاعة، حيث قام مفجر انتحاري بمهاجمة جنازة السيد تانيوال، مما أدى إلى قتل وجرح مزيد من الناس.

في مواجهة هذه الفظائع، تتطلب مهمة إعادة بناء أفغانستان تضحيات كبيرة من جانب عشرات آلاف الرجال والنساء الشجعان. إنها بلد يتقاطع فيه العديد من تحديات عصرنا: كيف يمكن تخليص مدنه وقراه من العنف الذي يتهددها يومياً؛ وكيف نضمن ألا تُخضِع أبداً أيديولوجية متطرفة مؤسسات البلد؛ وكيف نهيئ الظروف للاستقرار والحكم الرشيد اللذين تمس الحاجة إليهما لتجديد الاقتصاد، واللذين لا بد من توفرهما ليتمكن الشعب من التخلص من الفقر والاضطهاد.

تمثل أفغانستان اختباراً أساسياً لكل واحد منا. وما لم ندعم أفغانستان بتصميم وحزم في مواجهة ويلات الإرهاب، وما لم نكن مستعدين للتصدي بصورة جماعية

للمتطرفين، فإننا سنسلّم الأجيال القادمة نظاماً دولياً ضعيفاً، وعالماً أقل أمناً وأقل استقراراً.

العراق خط آخر من خطوط المواجهة في هذه المعركة. وأعترف هنا بوجود انقسام في وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه العمل العسكري ضد نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، إلا أنه يوجد الآن خيار واضح جداً ينبغي أن يوحدنا.

فقد اختار المتطرفون جعل العراق ميدان معركة. وقد قال أسامة بن لادن سيكون النصر في العراق ''إما لكم أو لنا''. ونعلم كيف سيصبح العراق إذا انتصر المتطرفون. وكما هو الحال في أفغانستان، يجب أن نلتزم جميعاً بتأمين مستقبل العراق. فالعراق لا تتحمل أعباءه أمريكا وحدها، وأفغانستان لا تتحمل أعباءها منظمة حلف شمال الأطلسي وحدها، وستكون العواقب كارثية لكل منا، بغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه.

أمد هذا الصراع سيطول. والتحدي الذي نواجهه لا يتمثل فحسب في الحفاظ على سلامة مواطنينا من الهجمات الإرهابية؛ ولكن أيضاً في إلحاق الهزيمة بأيديولوجية لا تسمح بوجود أية أفكار أو عقائد أخرى غير أفكارها وعقيدتها. ومن المحتم أن نرى هذه الأيديولوجية على حقيقتها بوضوح: إنها عقلية مماثلة تماماً لعقلية أسلافهم في القرون الخالية بوحشيتها وتعنتها. إنها أيديولوجية تتحدى مباشرة مبادئ وقيَم الحداثة – ازدهار الأسواق المفتوحة والمجتمعات المفتوحة والعقول المتفتحة. ولدحر هذا الشر، يجب أن نسخّر قوة المجتمع الدولي الجماعية.

أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولكني أشعر بالإحباط لأن قائمة الاستراتيجية التي توضح الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب لا تتضمن الأيديولوجيات المتطرفة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غرابار – كيتاروفيتش (كرواتيا).

يتعين أن نعمل أكثر. وينبغي أن تبرم الدول اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. فهذا من شأنه أن يوفر التزاماً لا لبس فيه، ويكفل تجريم جميع الأعمال الإرهابية في القانون الدولي. ومن المخيب للآمال أن الأمم المتحدة لا تزال عاجزة عن الاتفاق على نطاق شمول هذه الاتفاقية.

ومن الأمور الأكثر إثارة للقلق أن بعض الدول لا تزال ترعى مجموعات إرهابية لتعزيز مخططاتها السياسية. ففي الشرق الأوسط، من الضروري أن تستخدم جميع البلدان نفوذها، بما فيها إيران وسوريا، على منظمات مثل حزب الله لوقف هجماتها الإرهابية، بما فيها الهجمات على دولة إسرائيل. وأي حل للصراع قابل للتنفيذ يجب أن يتضمن نزع سلاح حزب الله وتخليه عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام.

للأمم المتحدة دور في كل هذا. ولكن الأمم المتحدة، كما قلت من قبل في هذه القاعة، ليست الحل لجميع مشاكل العالم. فحيثما لا تستطيع الأمم المتحدة أن تعمل، يجب أن تقوم فرادى الدول بالعمل. فعضويتنا في الأمم المتحدة لا تعفي أياً منا من مسؤولية القيام بدور قيادي والبحث عن حلول عملية.

كثيراً ما تستسلم الحكومات في عالم المناورات السياسية إلى تسجيل موقف وتترك العمل الجوهري ليوم آخر، أو طرح المسؤولية عن كاهلها وتحميلها لغيرها. بوسعنا أن نقطع تعهدات جدية – وذلك كما ينبغي وكما نفعل – ببذل جهد أكبر لمساعدة الدول على التصدي للدمار الذي يُلحقه بها الفقر والمرض. وبوسعنا أن نوقع بياناً جيد الإعداد

لحماية بيئتنا من خطر التغير المناخي. وبالإضافة إلى الأمن العالمي، هاتان مسألتان هامتان جداً لمستقبلنا الجماعي. ولكن كثرة الكلام لا تجدي ما لم يكن الكلام مدعوماً بردود سياسة عامة عملية وجيدة الإعداد تتسم بالتصميم.

في منطقة أستراليا، كان التعاون العملي والفعال مثالاً يُحتذى في مكافحة الإرهاب. ويعمل مركز إقليمي للتدريب، اشتركت في إنشائه إندونيسيا وأستراليا، على مساعدة الجهات المعنية بإنفاذ القانون في منطقة جنوب شرقي آسيا على تطوير القدرات التي تحتاج إليها لتدمير شبكات الإرهاب. وتعمل مبادرات أخرى استهلت مؤخراً، كالحوار بين الأديان، على النهوض بالتسامح والتفهم المتبادل.

وكان التعاون العملي والفعال أيضاً رمزاً مميزاً لالتزامنا تجاه تيمور الشرقية. وعَمِل أفراد قوة الدفاع والشرطة الأسترالية مع نظرائهم من نيوزيلندا و ماليزيا والبرتغال على استعادة النظام بعد أعمال الشغب التي وقعت في نيسان/أبريل. ولا نزال مستعدين لمواصلة توفير وحدة عسكرية كبيرة من ”ذوي الخوذ الخضر“ في تيمور الشرقية لاستكمال قوة الشرطة المفوضة بمقتضى أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦).

وفي مكان آخر من منطقتنا، اشتركت أستراليا مع ١٤ بلداً من بلدان المحيط الهادئ في بعثة إقليمية لمساعدة جزر سليمان. ولا يقتصر دور تلك البعثة على استعادة القانون والنظام؛ إذ يعمل نحو ١٥٠ مستشاراً مع حكومة جزر سليمان ليساعدوها على استقرار ماليتها العامة وتنشيط الخدمات العامة وتقوية نظامي العدالة والسجون. لا توجد من بين هذه المهام مهمة سهلة، ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، ولكننا ابتدأنا العمل الجاد ونحرز تقدماً.

وعلى النقيض من ذلك، تمثل مأساة دارفور تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. ودارفور اختبار دقيق لمسؤولية الأمم المتحدة عن مساعدة الناس الذين هم في أمس الحاجة لحمايتها. إنه اختبار لأبسط مبادئ المدنية. ونحن جميعاً نعلم ذلك. ونعلم أيضاً أنه اختبار أخفقت الأمم المتحدة حتى الآن في اجتيازه.

في العام الماضي، أخذنا على عاتقنا التزاماً جدياً بحماية الذين لا يملكون وسيلة حماية أنفسهم. ويتعين على الأمم المتحدة نفسها الآن أن تضاعف جهودها لمنع سفك مزيد من الدماء في دارفور، التي أُزهقت فيها أرواح ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وأدّت إلى تشريد ملايين البشر. يجب أن تفي الأمم المتحدة بالوعد الذي قطعته على نفسها لشعب دارفور. لا ينبغي أن يتوقعوا أقل من ذلك، ولن نرضى بأقل من ذلك.

تذكّرنا حالة اليأس في دارفور أيضاً بتحديات التنمية الهائلة. وقد اعترف أعضاء الأمم المتحدة بهذا التحدي من خلال الأهداف الإنمائية للألفية. المساعدة مهمة، وقد تعهدت أستراليا في العام الماضي بمضاعفة ميزانية المساعدة السنوية التي تقدمها لتصل في عام ٢٠١٠ إلى نحو أربعة بلايين دولار سنوياً. وقد حسّنت أستراليا مؤخراً تركيز برنامج مساعدتها الإنمائية المتعلق بدعم الحكم الرشيد والخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن في البلدان النامية. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، سنقوم برعاية برامج جديدة لتدريب الناس على المهارات التقنية والأعمال الحرة.

إلا أن زيادة المساعدة وتخفيف عبء الدين وحدهما لن يؤديا إلى تخفيف حدة الفقر. النمو الاقتصادي محوري لتخفيف حدة الفقر. ويقدر البنك الدولي أن عدد الناس في شرق آسيا الذين يعيشون على أقل من دولارين اثنين في اليوم انخفض بنحو ٢٨٠ مليون شخص بين عام ٢٠٠١

وعام ٢٠٠٥. وإن سياسات وإجراءات البلدان النامية الموجهة لتهيئة بيئة تمكينية للنمو الاقتصادي أساسية لتحقيق التقدم على هذه الجبهة. وعلى غرار ذلك، فإن التجارة والاستثمار بحرية وانفتاح هما أمران حيويا الأهمية. ومن شأن فشل جولة الدوحة للمحادثات التجارية المتعددة الأطراف أن يكون خيبة قاهرة لفقراء العالم. يقدر البنك الدولي أن بإمكان نتيجة إيجابية تخلص إليها جولة الدوحة أن تُنقذ ٣٢ مليون شخص إضافيين من الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

لا يمكننا أن ندعم التنمية الاقتصادية المستدامة من دون حماية البيئة التي نعتمد عليها. ويشكل فقدان التنوع الإحيائي وتمهيد الأرض بقطع الأشجار وإزالة الغابات وتغير المناخ مخاطر تهدد الصالح العام، وأفضل طريقة للتغلب عليها هي بالعمل الجماعي.

ولكن يترتب على العمل الجماعي ما هو أكثر بكثير من اتخاذ القرارات وتوقيع المعاهدات. إن الكلمات المعسولة والمطامح المتفائلة قد تولد فينا الإحساس بأننا نعمل لوقف تردي البيئة، ولكن ليس لها فائدة تُذكر ما لم تقترن بالعمل الملموس. وما فتئ التنفيذ الداخلي للالتزامات البيئية غير كاف، ولا تزال الفجوة الفاغرة بين الكلمات والعمل مفرطة الاتساع.

وتغير المناخ مجال يجب أن نتجاوز فيه الإيمان الأعمى بنهج وحيد، متعدد الأطراف. والتحدي الكبير هو أن نواجه تغير المناخ من غير إعاقة النمو الاقتصادي، في البلدان النامية خاصة. ولا بد لنا من العمل في سبيل الأخذ بنهج دولي أشمل وفعّال للتصدي لتغير المناخ. والجهود التي تُبذل حاليا لا تكفي؛ لا بد لنا من طرح أفكار جديدة، لا تقيدها الأيديولوجيا.

ومحور تركيز الشراكة بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعنية بالتنمية النظيفة والمناخ النظيف هو استحداث ونقل تكنولوجيات أنظف لتوليد الطاقة. وتضم هذه الشراكة أستراليا والولايات المتحدة واليابان والصين والهند وجمهورية كوريا. وتنتج هذه البلدان مجتمعة ما يناهز نصف إجمالي الناتج المحلي في العالم، وفيها نصف سكانه واستخدامه للطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة. وهدف هذه الشراكة هو الجمع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مع القطاع الخاص لنشر تكنولوجيات – سواء كانت طاقة متجددة أو تخزين الفحم – للمساعدة على الحد من مخاطر تغير المناخ، مع عدم وقف النمو الاقتصادي والتنمية.

ويقتضي العمل الدولي الفعال على مجابهة تحديات العالم الكبرى في عصرنا هذا أكثر من اتخاذ قرارات في الأمم المتحدة. إنه يقتضي ممارسة قيادة قوية من قِبل فرادي البلدان. ويقتضي أيضا سياسات استباقية، لا اتخاذ وضعيات سياسية أو إساءة شخصية من على هذا المنبر. ويقتضي بحثا حثيثا عن حلول سليمة وعملية، طويلة الأجل.

وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، نتعهد بتضافر قوانا للمحافظة على السلم الدولي والأمن العالمي. ولكن لا يمكننا بالمثل أن نحيل إلى الأمم المتحدة ما يقع على كاهلنا من مسؤولية، كدول فرادى، عن الأمن والحكم الرشيد ضمن حدودنا وداخل مناطقنا. إن التاريخ سيُصدر علينا حكما قاسيا إن لم نضطلع بهذه المسؤولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن صاحبة السعادة، السيدة أرسولا بلاسنِك، وزيرة الخارجية الاتحادية بالنمسا.

السيدة بلاسنك (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): ”متحدون في التنوع“: يعبِّر شعار الاتحاد الأوروبي هذا عما نطلبه من أنفسنا نحن الـ ٢٥ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي – وسنصبح ٢٧ دولة عما قريب – كما يعبِّر عما نطمح إليه للأمم المتحدة. وشعار ”متحدون في التنوع“

هو أيضا مبدأ عملي لإدارة عملنا في الممارسة اليومية، الرامي إلى تحقيق العدالة والسلام والحرية والرفاه.

والنمسا، بصفتها البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة الوحيد على أراضي الاتحاد الأوروبي، وبصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦، ومكانا سيجري فيه حوار الديانات والثقافات، ما فتئت ترمي باطراد إلى تجسيد هذا المبدأ في حقيقة عملية، بأمور منها توفير جنود حفظ السلام، رغم التجارب المريرة التي عانيناها مؤخرا كالموت المأسوي للرائد هانس – بيتر لانغ أثناء قيامه بخدمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان.

وبإقامتنا مجلس حقوق الإنسان في جنيف ولجنة حفظ السلام، زودنا أنفسنا بوسائل جديدة للاضطلاع بجزء هام من عملنا في هذه المرحلة من مراحل إصلاح الأمم المتحدة. وتشكر النمسا إيان إلياسون، رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، لما تحلى به من رؤيا وتصميم وجلَد. ونحن مدينون بانطلاق العمل على إصلاح الأمم المتحدة بصورة حاسمة لمهارته في التفاوض. ونتعهد بأن نكرس التصميم اللازم لتدابير الإصلاح التي لا يزال يتعين تنفيذها، كإصلاح الإدارة واستعراض اختصاصات الأمم المتحدة وإنشاء وحدة خاصة للمساعدة على إقرار سيادة القانون.

واليوم، بعد عقود من الانقسام، أخذت أوروبا تنمو معا من جديد. وهذا هو أهم إنجاز للاتحاد الأوروبي. لقد قطعنا أشواطا بعيدة، وأصبح الستار الحديدي من مخلفات الماضي. واليوم، نريد لبلدان جنوب شرقي أوروبا والبلقان أن تحتل موقعها المناسب في أوروبا وأن تشملها عملية توحيد قارتنا. والتجربة الأوروبية هي، في صميمها، تجربة في التغلب على الصراعات القديمة المريرة وتجربة فيما للتحول الصبور، السلمي من قوة.

وهنا، أود أن أرحب في الجمعية العامة بأحدث عضو أوروبي، بالعضو ١٩٢ في الأمم المتحدة، جمهورية الجبل الأسود.

وفي أوروبا، لا بد من حل مسائل صعبة. فغدا، ينظر مجلس الأمن في وضع كوسوفو المستقبل. والنمسا تؤيد جهود الرئيس مرتي اهتيساري وفريقه في فيينا. ونحن، بصفتنا من الجيران والأصدقاء، نحث كلا من بلغراد وبرستينا على الاشتراك في هذه المفاوضات بصورة بنَّاءة، وبطريقة موجهة صوب النتائج وبالحس اللازم بالواقعية. وهدفنا هو قيام كوسوفو ديمقراطية، متعددة الأعراق، يستطيع سكانها جميعا أن يعيشوا آمنين موفوري الكرامة، على أساس الثقة المتبادلة. ومن نفس المنطلق، نرى أن تمتع صربيا بالثقة والسلام والازدهار، وقد اندمجت متكاملة في أسرة البلدان الأوروبية، هو أمر حاسم الأهمية لاستقرار المنطقة برمتها.

وفي الشرق الأوسط، ما زال المدنيون الأبرياء يعانون من العواقب الوخيمة لهجمات الإرهاب واستخدام القوة الغاشم. يجب أن يتاح للرجال وللنساء وللأطفال من كل الأطراف فرصة حقيقية للعيش بسلام، في جو من الثقة المتبادلة المتزايدة.

والغاية التي تسعى إليها النمسا في علاقاتها بالشرق الأوسط هي تحقيق رؤيا تعايش الفلسطينيين والإسرائيليين جنبا إلى جنب بأمن، وكجيران في دولتين تعملان في سبيل مستقبل مشترك، سلمي وناجح اقتصاديا. ونحن نعلم أن الطريق المؤدي إلى هذه الغاية وعر وعسير، لكننا وصلنا لآن إلى منعطف. وفي أعقاب الصراع المسلح في لبنان، اتفقت جميع الأطراف في المنطقة على ضرورة الالتزام المتجدد من قِبل المجتمع الدولي. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يمكنها أن تقدم إسهاما ملموسا، ولسوف تفعل.

غير أن الجهود الدولية لا يمكنها سوى دعم جهود إسرائيل والفلسطينيين ولا يمكن أن تكون بديلا عنها. ولهذا نرحب بما يبذله الرئيس عباس من جهود لتشكيل حكومة اتحاد وطني في الأراضي الفلسطينية وبالاتصالات الرفيعة المستوى، المباشرة التي أجراها مؤخرا. والبيان الذي صدر أمس عن مجموعة الشرق الأوسط الرباعية، التي تضطلع الأمم المتحدة فيها بدور محوري بادرة ثانية مشجعة. ونرجو أن تساعد تلك القرارات على التخفيف من محنة الشعب الفلسطيني وأن تدفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام.

والنمسا مقتنعة بأن عمل مجموعة الشرق الأوسط الرباعية ينبغي الآن أن يمهد السبيل المؤدية إلى مبادرة سلام رئيسية. ونرى كثيرا من المزايا لعقد مؤتمر دولي حول مسألة الشرق الأوسط، وفقا للخطوط العريضة لمؤتمر مدريد لعام ١٩٩١. ونعتقد أن هذا المنتدى ينبغي أن يكون مفتوحا للشركاء الإقليميين الراغبين في المشاركة البنّاءة في البحث عن تسوية سلمية شاملة. ويمكن لمؤتمر من هذا القبيل أن يدرس أيضا الإمكانية الطويلة الأجل لوضع ترتيبات أمنية إقليمية.

وكما أشار الأمين العام عن حق، يجب أن تظل أفريقيا إحدى أولوياتنا الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نشارك لمنع وقوع كارثة إنسانية في دارفور. إنه من غير المقبول مطلقا ألا يُسمح حتى لوكالات الإغاثة بالوصول لمساعدة الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. ومن دواعي القلق العميق أنه لا يوجد تصور واضح لإنهاء القتال والمعاناة في المنطقة. ونحن، شأننا شأن آخرين عديدين، نناشد حكومة السودان قبول نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور دون تأخير.

تدرك النمسا إدراكا عميقا الحاجة إلى قيام حوار بين الثقافات والأديان. ويعود ذلك إلى أن بلدي واقع على تقاطع طرق ثقافات مختلفة عديدة، في قلب قارة كانت الخطوط التي تقسمها سمتها المميزة على مدى قرون. ومن المؤكد أن خبرتنا الصعبة علمتنا أن التسامح والاحترام المتبادلين قيمتان عالميتان يتعين علينا جميعا أن ندعمهما، وأن المعتقدات الدينية، بحكم طبيعتها، يجب ألا يُساء استخدامها أبدا لتبرير العنف.

وفي ضوء تجربتنا، نحن مقتنعون أيضا بأن الحوار بين الأديان والثقافات تحدٍ لا يقتصر على الميدان الدولي فقط؛ فهذا الحوار يبدأ في البيت داخل مجتمعاتنا. وهنا، وعلى الصعيد العالمي أيضا، يجب أن يكون مبدأ ”الوحدة في التنوع“ مبدأنا التوجيهي. ويجب أن نكون متواضعين في عملنا. ويتعين علينا إيجاد إجابات فيما يتعلق بأفضل وسيلة لتنظيم عيشنا معا وتوفير التوجيه في عالم يتحرك صوب الوحدة الكوكبية بسرعة، وهو ما يعتبره كثيرون خطرا. وفي نهاية المطاف، نحن نحدد نتيجة الحوار بين الثقافات في الحياة الفعلية في مكان العمل والمدرسة، وفي تعريف دور المرأة في المجتمع، وفي البحث عن إيجاد فرص للشباب، وفي وسائط الإعلام.

ولذلك، أنا مقتنع بأنه يتعين علينا أن ندمج على نحو أفضل الحوار بين الديانات والثقافات في الأعمال اليومية للأمم المتحدة. فهذا موضوع لا يجوز لنا أن نتركه للشارع. فحقل ألغام العواطف الجماعية ليس مكانا مناسبا لمناقشة مسائل الإيمان. إذ أن المشاعر المعقدة من الإحباط والإذلال والإهمال يمكن أن تتفجر بعنف لأتفه الأسباب. وفي عالم تتم فيه الاتصالات بنقرة واحدة على فارة الحاسوب، يمكن أن تصل ردود الأفعال خلال دقائق. وهنا، يتعين علينا أن نتصرف على أساس قيمنا المشتركة، باحترام كامل لحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية، لأنها أسس عملنا هنا في الأمم المتحدة.

خلال ٦١ عاما تمثل عمر الأمم المتحدة، هذه ثالث مرة فقط تترأس فيها امرأة الجمعية العامة، وهذه أول مرة تترأسها فيها امرأة من العالم العربي. وبينما نتقدم إليها شخصيا بالتهنئة بمناسبة انتخابها لهذا المنصب الرفيع، تنظر النمسا إلى هذا الانتخاب على أنه إشارة لجميع النساء في العالم: لقد حان الوقت لتأخذ المرأة مكانها اللائق في جميع مجالات الحياة العامة. ونحن مدعوون للمشاركة سياسيا على جميع الصعد، من المجتمع المحلي حتى الأمم المتحدة. ويجب أن يُسمع صوت المرأة بوضوح أكبر في أعمال الأمم المتحدة. فالمرأة تعرف ما الذي يحافظ على تماسك الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة. وهذه المعرفة المتراكمة على مدى العمر بجميع تنوعاتها وألوانها الحديثة لا ينبغي أن تُترك دون الاستفادة منها، لا سيما في عمليات السلام. يجب الاستفادة منها في بعثات الأمم المتحدة وعلى مائدة المفاوضات وفي عمليات صنع القرار، ويجب ألا يكون صوت المرأة مجرد صوت في الخلفية. وقد اعتمدت النمسا أثناء ترؤسها للاتحاد الأوروبي استراتيجية توظيف عمدت فيها بصورة متسقة إلى إشراك المرأة في بعثات السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، وضعنا مبادئ إرشادية لبعثات الاتحاد الأوروبي تبين أفضل أسلوب لتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال.

في الكلمة التي ألقاها الأمين العام أمام الجمعية العامة في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر، قال محقا ”من العار ألا تتضمن نتائج مؤتمر قمة العام الماضي حتى ولو كلمة واحدة عن عدم الانتشار ونزع السلاح“. وتدعو النمسا المجتمع الدولي إلى الالتزام مجددا بأهداف الأمن هذه. ونعرض أيضا استضافة الاجتماع التحضيري القادم للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في فيينا في ربيع عام ٢٠٠٧.

تحتاج التنمية والحفاظ على سبل عيشنا إلى حلول مستدامة. ومن بين التحديات العالمية الكبيرة التي نواجهها تغير المناخ. فالاحترار العالمي مشكلة حقيقية. والنمسا ملتزمة بالقيام بدورها في مكافحته. بيد أن النمسا ترى أن الطاقة النووية ليست هي الحل الصحيح، إنها تنطوي على مخاطر عديدة وحالات عدم يقين عديدة تجعلها لا تعتبر مصدر طاقة مأمونا ومستداما.

ويقع التضامن في صميم الأمم المتحدة: التضامن مع الفقراء والضعفاء ومن لا حول لهم ولا طول. وهنا، نجد قائمة مهام الأمم المتحدة للسنوات القادمة حافلة بالوعود: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، واختتام جولة الدوحة الإنمائية، ومكافحة الجوع والمرض والفقر والإقصاء.

لقد أعلنّا يوم الثلاثاء إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب برسالة واضحة: المجتمع الدولي متحد في مواجهة هذا البلاء الذي ابتُليت به البشرية. لن نتسامح مع الإرهاب بأي شكل أو مظهر. وسنضاعف جهودنا لحرمانه من البيئة التي يتكاثر فيها ويغذي نفسه منها. واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى العمل الممتاز الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة في فيينا المعني بالمخدرات والجريمة، مع برنامجه العالمي لمكافحة الإرهاب، في تقديم المساعدة للدول الأعضاء.

انطلاقا من احترام التنوع وإدراك الحاجة للوحدة رشحت النمسا نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وآخذين هذا في الحسبان، جعلنا سيادة القانون العمود الفقري لترشيحنا.

اسمحوا لي أن أختتم بالتعبير عن تقدير النمسا للشخصية العظيمة التي قادت منظمتنا على مدى العقد الماضي، السيد كوفي عنان، رجل الدولة والشخص. نشكر الأمين العام، خاصة على أنه كان مشجعا لا يكل، على الرغم من العقبات الهائلة التي تعيَّن عليه أن يواجهها أحيانا. إنه مثال يُحتذى للكرامة والثقة. فهو دائما مستعد لأن

يتكلم، بصوت هادئ ولكنه حازم، نيابة عن الذين لا يملكون أصواتا قوية بما يكفي أو عالية بما يكفي لكي يُسمعوا؛ وأن يعطي صوتا للضعيف والفقير والصغير، وللذين يشعرون أنهم ضاعوا أو جرى التخلي عنهم. سيادة الأمين العام، سيبقى العالم يستمع لصوتكم لأنه صوت الأمل والحزم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، وزير خارجية إسبانيا.

السيد موراتينوس كويوبي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري العظيم فعلا أن أخاطب الجمعية العامة في اليوم الدولي للسلام بصفتي وزير الخارجية والتعاون. وتنشد حكومة إسبانيا منظومة أمم متحدة معززة وقادرة على ضمان السلام والأمن الدوليين في عالم عصر العولمة الحافل بالتعقد وعدم اليقين.

وأود أن أهنئ رئيستنا على انتخابها بوصفها المرأة العربية الأولى لقيادة الجمعية العامة، وأتنبأ بأنها ستكلل بنجاح باهر في هذه المهمة. وهي تستطيع أن تعول على التزام إسبانيا وتعاونها الكاملين. وأود كذلك أن أعبر عن الامتنان والتهانئ للسيد يان إليسون، وزير خارجية السويد ورئيس الجمعية العامة في دورتها الأخيرة. إن قيادته ومهاراته التفاوضية أسهمت في اعتماد اتفاقات سياسية عميقة الأثر بهدف تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

إن التفاهم والتعاون بين البلدان سيؤديان إلى جلاء مسائل القرن الحادي والعشرين التي ما زالت بدون أجوبة – هذا القرن المتسم بالعولمة التي امتدت إلى كل أنحاء العالم، متخللة مجالات الحياة اليومية ومؤدية إلى تحولات في سلطة الدول وفي نظام العلاقات الدولية.

ويلجأ المنظرون السياسيون أحيانا، لدى تحليلهم لهذا الواقع المعقد والمتسم بعدم اليقين، إلى المعرفة العلمية، ولكن صيغها تعجز عن توفير تدابير ملموسة للتعامل الفعال مع التحديات السياسية والمؤسسية للقرن الحادي والعشرين. وتتطلب الأزمنة الجديدة العمل السياسي الجديد، الذي لا يخضع بأي شكل من الأشكال لتأثير الخشية من المجتمع الدولي أو الريبة أو الشك به. والعوامل والأحداث التي تحدد شكل العلاقات الدولية في عالم اليوم يجب ألا تشوش أو تعيق روح الإبداع في العمل السياسي.

ونحن نعرف اليوم بأن التكنولوجيا وحدها لا تقود إلى التقدم فيما يتعلق بالأمن والنمو الاجتماعي والاقتصادي. والعولمة لها منافع فردية وجماعية كبيرة. وهي خليط من الاتجاهات المتناقضة – الأمل والإحباط، الإنسانية والهمجية – التي نجد فيها اختلالات خطيرة يجب التصدي لها بالشجاعة السياسية والثقة.

إن العصر الجديد لم يفلح في حل الصراعات القديمة التي تؤدي إلى إضعاف السلم والأمن الدوليين. والوضع في الشرق الأوسط هو النسخة المعاصرة لصراع تاريخي شكل تحديا للمجتمع الدولي. واتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ووقف الأعمال العدائية يقدمان فسحة أمل بتهيئة الظروف اللازمة لسلام دائم. وقد تحملنا فعلا أكثر من خمسة عقود من المعاناة واليأس. وتحملنا فعلا خمسة عقود من المناشدة في هذا المحفل من أجل حل نهائي. وتحملنا خمسة عقود من عجز المجتمع الدولي.

ومن على هذه المنصة، أدعو إلى إقامة ائتلاف من أجل السلام. وهذا الائتلاف ليس يتعلق بإعادة اكتشاف البحر الأبيض المتوسط، بل يتعلق بالالتزام. ويجب أن نقول ”نعم“ لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تملك مقومات الاستمرار ومسالمة وتعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة

إسرائيل؛ ”نعم“ للتأييد الكامل للرئيس محمود عباس؛ ”نعم“ لوضع حد للعنف والإرهاب ضد إسرائيل؛ ”نعم“ لإعادة تنشيط عملية مدريد التي بدأت قبل ١٥ عاما؛ ”نعم“ لسلام شامل يضم سوريا ولبنان؛ وأخيرا، ”نعم“ لوضع حد لهذه المأساة.

والسبيل الممكن الوحيد لإيجاد حل هو العمل السياسي والدبلوماسي، وليس العسكري. ويجب أن نعيد بناء ديناميكية المفاوضات من أجل القضاء نهائيا على العنف في هذه المنطقة التي تترف دما حتى الموت نتيجة عن سوء الفهم والألم.

وتأمل حكومة بلدي بأن جميع الجهات الفاعلة المعنية في المنطقة ستلتزم بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمهمات في جنوب لبنان التي أُنيطت بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشارك فيها قوات إسبانية. ويجب أن نعطي السلام والحوار فرصة أخرى.

وأنتقل الآن من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى غربه. إن إسبانيا تولي اهتماما خاصا لعلاقات الجوار مع المنطقة المغاربية، وهي منطقة نعتمد إزاءها سياسة نشطة وشاملة لتعزيز الصداقة والتعاون. ولذلك، نولي اهتماما كبيرا لإعادة انطلاق عملية بناء الاتحاد المغاربي.

وسنحتاج للتعجيل بوتيرة ذلك المشروع إلى حل تفاوضي فعال للصراع في الصحراء الغربية الذي استمر منذ أكثر من ٣٠ عاما ويتطلب مناخا مواتيا لاختراق الطريق المسدود القائم حاليا. ويجب على المجتمع الدولي تهيئة هذا المناخ من أجل ضمان التوصل إلى اتفاق سياسي دائم وعادل يحترم مبدأ تقرير المصير في إطار الأمم المتحدة.

إن إرادة الاشتراك في الحوار والحل التوفيقي يمكنها أن تنهي هذا الصراع القديم كما كان الحال بالنسبة لجبل طارق. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن المنتدى الثلاثي الأطراف للحوار بشأن جبل طارق، الذي اجتمع يوم الاثنين الماضي في قرطبة، قد اعتمد الاتفاقات الأولى التي تعكس روح قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا تعني تلك الاتفاقات بأي حال أن حكومة بلدي تتنازل عن سيادتها على جبل طارق.

وتمثل العلاقات مع المنطقة الأيبيرية الأمريكية أولوية ثابتة في السياسة الخارجية لحكومة إسبانيا. ونحن ملتزمون بتعزيز تماسك الجماعة الأيبيرية الأمريكية ونموها وبروز أهميتها، التي معها نقيم علاقات تاريخية ونتشاطر استراتيجيات وأهدافا جديدة. إن الأمانة العامة للجماعة الأيبيرية الأمريكية، التي تشارك في هذه الدورة لأول مرة بصفة مراقب، تدعم جماعتنا من خلال الحوار والتنسيق. وسيقيّم مؤتمر القمة القادم، الذي سيعقد في أوروغواي، الأنشطة الجارية وسيقترح تدابير للبدء من جديد بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الذي تطالب به المجتمعات المدنية في الجماعة الأيبيرية الأمريكية.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وتسترشد علاقاتنا عبر الأطلسية كذلك بالتعاون والتفاهم، وبصفة خاصة علاقاتنا مع الولايات المتحدة. ونناقش بروح بناءة الشواغل والمشاريع الطويلة الأجل التي تعزز المجتمع الدولي.

ونعرف، بوصفنا جهات فاعلة متعددة الأطراف، بأن العديد من مصاعبنا ومشاكلنا لن تُحل من خلال التطوع والإجراءات الوطنية. ويجب أن تكون إجراءاتنا ذات طابع عالمي إذا كان لنا أن نتصدى لتلك المصاعب والمشاكل، مع كل ما تتسم به من التعقد، وبخاصة التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي والتي تعيق النهوض بعولمة أكثر عدلا وإنصافا.

ويقودنا حس بالمسؤولية السياسية إلى حل المشاكل العالمية العاجلة، كالإرهاب والأمن، وإلى مكافحة الجوع والفقر وإدارة تدفقات الهجرة. ومن خلال تنسيق الأمم المتحدة، يجب على العالم أن ينهض بقضايا التنمية المستدامة والأمن وحقوق الإنسان. ولا يمكن أن نحظى بالأمن بدون التنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية بدون الأمن، ولن نحقق هذين الهدفين بدون احترام حقوق الإنسان.

ولا يمكننا أن نقبل بالإرهاب مهما كان مصدره. فمن شأن قبولنا به أن يحوله إلى رعب وأن يخلق دوامة من الخوف تؤدي إلى إضعاف الحريات. ويجب ألا نتوانى في كفاحنا ضد الإرهاب، وألا نتخاذل في حماية الحريات من التراجع. وترحب حكومة إسبانيا باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي لا تتجاهل الضحايا وعائلاتهم.

ولا يمكن تخيل حالات الفقر المدقع والكوارث الإنسانية في بداية القرن الحادي والعشرين. ويجب أن نعمق التزامنا المخلص بالأهداف الإنمائية للألفية وبمكافحة الجوع والفقر من أجل التخفيف من حالات الضياع والمشقة واليأس التي تؤثر في الملايين من مواطني العالم.

وقمنا بتوسيع وتعزيز مجالات العمل الإسباني التقليدية من خلال التوطيد التدريجي لسياسة تعاون متقدمة. وزادت إسبانيا من نوعية مساعدتها الإنمائية الرسمية ومن كميتها، وستبلغ ٠,٥ في المائة من إجمالي ناتجنا المحلي في عام ٢٠٠٨. وقد زاد إسهام إسبانيا المقدم إلى المنظمات الدولية وصناديق الائتمان هذا العام بما يتجاوز ٤٠٠ في المائة.

وعززت إسبانيا معونتها الإنمائية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والقارة الأفريقية، التي أدى التخطيط فيها دورا هاما. واقتضت الخطة من أجل أفريقيا جهدا تعاونيا رئيسيا والتزاما بمعالجة حالات الفقر والمرض المأساوية، التي تعيق رفاه المجتمعات الأفريقية.

وبرامج المستقبل، كالبرنامج الذي اقترحه رئيس السنغال، السيد واد، جديرة بكل اهتمام ودعم منا. وطرح الفقر علينا تحديا عالميا جديدا، وأعني إدارة تدفقات ا لهجرة، لأن الجوع والعوز لا يعرفان حدودا. وعدم التكافؤ في توزيع الثروة والبطالة وانعدام آفاق المستقبل، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم الاحترام الوافي لحقوق الإنسان والظروف المعيشية التي لا تُحتمل، تدفع كلها بأكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، في جميع أنحاء العالم، إلى أن يهاجروا. وما لهذه التدفقات من آثار ديمغرافية لا يقتصر الشعور به على بلدان المنشأ، بل يتعداها إلى بلدان العبور والمقصد. ولذلك، كانت الهجرة من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين؛ وإسبانيا تقع على خط المواجهة. ويجب علينا أن نواجه هذا التحدي بكل جوانبه، الداخلية والخارجية على السواء، بتدابير للمساعدة الإنمائية وعمليات مراقبة الحدود.

وقد أنتجت أنواع الهجرة، وعمليات التبادل وتكنولوجيا الاتصالات مجتمعا متعدد الثقافات لا يخلو من التوترات. وهذا الواقع الناشئ يحفز ظهور تحديات تقتضي تحليلا نقديا، بغرض بناء جسور متينة بين الشرق والغرب.

وأصبحت اليوم مبادرة تحالف الحضارات، التي ترعاها إسبانيا وتركيا، ملكا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، وهي تسعى إلى توفير حلول لهذه التحديات. ولا يمكن تحقيق إدارة العلاقات الثقافية إلا من منظور الأمن والتعليم وتعزيز الثقافة والحوار بين الأديان. ويجب أن يشجع هذا الاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والمعتقدات على الحد من حالات الاحتكاك السلبي التي يمكن أن تثير العنف والإرهاب. إن أزمة الصور الكاريكاتورية وإساءة تفسير كلمات قداسة البابا، تقتضيان تنفيذا سريعا لتحالف الحضارات.

سيكون القرن الحادي والعشرين هو العصر الذي يتطلب منا حل الصراعات القديمة ومواجهة التحديات العالمية الجديدة بفعالية. ولذلك، لا بد من الإصلاح في الأمم المتحدة. وحكومة إسبانيا مرتاحة لعملية الإصلاح في مجالات السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، هي وسائل جديدة لها تأثيرها على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي ببضعة أبيات للشاعر العالمي فدريكو غارثيا لوركا، من ديوانه ''شاعر في نيويورك''. قال:

''إذا خبا نور الأمل وبدأت بابل عدم الفهم، فأي مشعل ترى ينير دروب الأرض؟''

ينبغي ألا نتخلى عن حلم السلام؛ ولنعمل معا على تحقيقه.

الرئيسة: الكلمة الآن لصاحب المعالي، السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدتي الرئيسة، أتوجه اليوم بتحية خاصة ملؤها الإكبار والتقدير للدور الهام الذي أداه الأمين العام للمنظمة، السيد كوفي عنان، على مدى السنوات العشر الماضية، في إعلاء القيم والمبادئ الرفيعة التي قامت عليها المنظمة، في التعامل مع جميع المواقف الدولية الصعبة في هذه الفترة بحكمة بالغة ورؤية نتطلع لاستمرارهما ممن سيتم تعيينه في هذه الدورة ليشغل هذا المنصب الدولي الرفيع المرموق.

تُعقد الدورة الحادية والستون في ظل ظروف دولية معقدة، وفي أعقاب أحداث دولية مؤسفة، كشفت العديد من التناقضات في أعمال هذه المنظمة، تستوجب منا دراسة متعمقة لمدى نجاح الأمم المتحدة في تعزيز التفاهم والتوافق الدولي حول مواجهة التهديدات والتعامل مع التحديات التي تواجه البشرية جمعاء، كما تفرض علينا الاستفادة من خبرة الماضي لتعزيز دور المنظمة في تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التي قامت من أجلها.

فقد أكدت المفاوضات التي سبقت اعتماد وثيقة قمة عام ٢٠٠٥، والمفاوضات التالية حول تنفيذ الوثيقة، أن رؤى الشمال والجنوب قد تباعدت حول مستقبل الأمم المتحدة، وحول طبيعة دورها في المرحلتين الحالية والقادمة. وتجلى ذلك في عدد من المظاهر التي تركت بصمات واضحة على المناخ الدولي بشكل عام.

وزادت الفجوة بين من يدفعون الأنصبة الأكبر في ميزانية المنظمة، الذين يرون أن مساهماتهم يجب أن تعطيهم الدور الأكبر في تسيير أعمال المنظمة، وبين من يدفعون المساهمات العادلة من الدول النامية وفقا للمعايير والمنهجية التي أقرتها الجمعية العامة، الذين يرون أن المنظمة يجب أن تظل المنبر الدولي للديمقراطية وللمساواة والحكم الرشيد على المستوى الدولي المتمثل في قاعدة ''صوت واحد لكل دولة''.

وظهر مزيد من التشدد في رؤية البعض أن مجلس الأمن يجب أن يمسك بأقدار المنظمة وأن يتفوق على باقي أجهزتها الرئيسية، وللأسف، أن يسلبها أغلب اختصاصاتها، وأن يتعامل معها على النحو الذي يراه دون رقيب، حتى وإن أدى عدم نهوض المجلس بمسؤولياته إلى استمرار قتل الأبرياء أو ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ وذلك في الوقت الذي ترى فيه الأغلبية العامة من الأعضاء أن هذا هو الإطار الديمقراطي الأكبر الذي يجمع كل الدول الأعضاء في المنظمة، وهي التي أنابت المجلس في القيام بتبعات حفظ السلم والأمن الدوليين، وهي وحدها التي تملك حق الرقابة والمراجعة على عمل جميع أجهزة

المنظمة، بل إن لها حق سحب الاختصاصات من مجلس الأمن إذا فشل في القيام بالمهام التي أوكلها إليه الميثاق، أو إذا حالت المصالح السياسية الضيقة لطرف أو آخر من أطراف النزاع دون قيام المجلس بدوره.

وفي الوقت الذي شهدت فيه الساحة الدولية توجها متزايدا لاستخدام التنمية كوسيلة لفرض الشروط على القرار الوطني للدول النامية، دون اعتبار لما تم الاتفاق عليه في قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن الأغلبية الساحقة ما زالت ترى أن التنمية حق من حقوق الإنسان، وأن مساعدات التنمية هي التزام على الدول المتقدمة النمو، جنبا إلى جنب مع نقل التكنولوجيا.

ورغم أننا قد عبرنا في العام الماضي حاجز الستين عاما على مآسي هيروشيما وناغازاكي، فما زال البعض يرى أن قوته وسيطرته تستندان إلى استمرار امتلاكه وحلفاءه لترسانات من الأسلحة النووية، وإلى ضرورة إحكام السيطرة على باقي الدول وإخضاعها للرقابة، ووضع قيود على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ هذا في الوقت الذي ترى فيه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة أن التزامها بعدم إنتاج الأسلحة النووية قد قام في معاهدة عدم الانتشار على أساس التزام مقابل من الدول المتقدمة بالتخلص من جميع هذه الأسلحة تحت إشراف دولي، وفي إطار زمني محدد، ومقابل تحقيق عالمية المعاهدة، وأن عدم القضاء على الترسانات النووية القائمة لا يهدد فقط مصداقية معاهدة عدم الانتشار، بل يهدد البشرية جمعاء بالدمار والفناء.

ورغم شغف شعوبنا بتحقيق المزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي، فقد أصبحنا نرى أن البعض يسعى لفرض هذه المفاهيم بالقوة العسكرية، انطلاقا من افتراضه أن مبادئه وقيمه وثقافته هي الأسمى والأقوى، والأجدر بالفرض على الآخرين، بينما ترى الغالبية العظمى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تقوم على قيم تنبع من المجتمعات ذاتها وفقا لمعايير ذاتية لا يمكن فرضها.

ورغم تزايد ضحايا العمليات الإرهابية، زاد التوجه نحو التعامل مع الإرهاب بالقوة العسكرية وتجاهل الأسباب الكامنة وراءه. بل وأخذ البعض على عاتقه تخليص العالم من شرور الإرهاب، وفقا لتعريفه الخاص للإرهاب، في تجاهل للعمل الجماعي الدولي الذي يتم نحو التوصل لاتفاقية شاملة نحو التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، المنبثقة عن الجمعية العامة، وعلى نحو يتوازن بين دور الجمعية من ناحية ومجلس الأمن من ناحية أخرى.

وأخيرا لا آخرا، أثبتت هذه المفاوضات أن البعض يرى أن نظام الأمن الجماعي الدولي قد قام لتمكين من لديه القوة العسكرية من فرض التسوية السياسية تحت الحماية الدولية، في حين ترى الغالبية العظمى أن التاريخ، وآخره ما حدث في لبنان، قد أثبت أن القوة العسكرية لا تستطيع ولن تستطيع أن تفرض التسوية السياسية، التي يجب أن تتم حصريا من خلال المفاوضات.

تلك هي بعض الملامح الرئيسية لما باعد بيننا خلال السنوات الأخيرة، والتي ينبغي أن نتخذها أساسا لتحديد منطلقات عملنا في هذه الدورة. فعلينا أن نبلور رؤية واضحة لمكامن القوة وأوجه الضعف في الأداء، ونحدد سويا معالم الطريق نحو إعلاء قيم الديمقراطية والعدالة واحترام القانون في منظومة العلاقات الدولية، وأن نخطو بإصرار نحو ترسيخ تلك القيم في المجتمع الدولي، لكونها الأسس الحقيقية لإرساء دعائم السلام والأمن الدوليين.

وعلينا أن نمضي بنفس الروح البناءة التي شاركنا بها العام الماضي، بمزيج متوازن من الواقعية والطموح، ودون وضع قيود زمنية غير قابلة للتطبيق أو الرضا بحلول وقتية، نحو

تحقيق المزيد من الإصلاحات وتعزيز فعالية الأمم المتحدة، ملتزمين بالحفاظ على توافق الآراء وعلى الطابع الحكومي لهذه المنظمة.

وعلينا ، نعمل سويا على تعزيز قدرة نظام الأمن الجماعي على التعامل الفعال مع المشكلات الدولية، وأن نواجه نزعات غطرسة القوة لدى البعض، حفاظا على حقوق ومصائر الشعوب والدول الأخرى، وأن نواجه بإصرار أي محاولات لفرض حلول وقتية من خلال إجراءات أحادية الجانب أو حلول عسكرية، قد تأتي بانتصارات مرحلية ولكنها تفتقر إلى العدل والرؤية الشاملة، وتعالج ظاهرة المشاكل دون أن تلمس جذورها، بل تؤدي إلى تفاقمها مع الأيام ومن خلال تأجيج مشاعر الكراهية ورفض الآخر، التي تغذي الإرهاب والتطرف، وتدفع اليائسين من عدالة التنظيم العالمي إلى رفع لواء العصيان أمام إرادة المجتمع الدولي.

ورغم تحذيرات مصر المتكررة من اتباع منهج التصعيد والمواجهة، إلا أن ما انتهت إليه الأوضاع بين إسرائيل ولبنان من خسائر بشرية ومادية قد فاق كافة الحدود. فقد تعرض لبنان لتدمير شامل للبنية التحتية، وقتل عشوائي للمئات من المدنيين الأبرياء، والأطفال الأبرياء، على نحو يخالف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ذات الصلة. ورغم ما تسببت فيه الحرب الإسرائيلية على لبنان من دمار، فقد أثبتت أن القوة العسكرية، مهما عظمت، لن تستطيع أن تفرض حلا سياسيا، وأن الحل يكمن في إنهاء الاحتلال والتفاوض للتوصل إلى تسويات سياسية عادلة تقضي على مشاعر العداء لتحل محلها علاقات التعاون والتعايش السلمي.

ولا شك أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بعد تطويره ليأخذ وجهة النظر العربية في الحسبان، في ضوء ما قام به الوفد العربي الذي أوفدته الجامعة العربية إلى نيويورك، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. إلا أن هذه الخطوة لن تكتمل ولن يكتب لها النجاح المرجو دون معالجة جوهر الصراع في المنطقة، أي الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الصراع العربي الإسرائيلي قد أهدر موارد وحياة مواطني الشرق الأوسط لعقود طويلة، واختلطت فيه الأبعاد السياسية وبالتاريخية والدينية في تركيبة تحمل في طياتها نذر مواجهة تهدد بالامتداد وراء حدود المنطقة وتنعكس سلبا على الاستقرار وعلى العلاقات بين أبناء الثقافات والديانات المختلفة في العالم. ومن هنا تأتي أهمية تكاتف جهودنا جميعا، أبناء المنطقة وأعضاء المجتمع الدولي، من أجل التوصل لحل فوري وشامل لهذا الصراع.

إن مصر في سعيها لتحقيق السلام الشامل بين العالم العربي وإسرائيل تنطلق من رؤية واقعية للأحداث من حولها. وفي هذا الإطار، تبذل مصر مساع لتحسين الأوضاع الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الانخراط المباشر مع كليهما، لتحقيق تهدئة شاملة، ووقف لكل أعمال العنف، والقتل والدمار، واتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لعودة الحوار بينهما تمهيدا للتوجه للتفاوض. وفي نفس الوقت، تسعى مصر لاستئناف التقدم على طريق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على مساراته الثلاثة، وهو الهدف الأساسي لعملية السلام المتوقفة للأسف منذ سنوات، والذي لا يجب أن يغيب عن ناظرينا تحت وطأة التدهور الأمني، حيث أن التجربة قد أثبتت مرارا وتكرارا أن نجاح الجهود الأمنية يظل محدودا وقابلا للانكسار، ما لم يكن جزءا من إطار سياسي أشمل يضمن للأطراف حقوقها الأساسية ويشجعها على اتخاذ القرارات الصعبة التي يتطلبها تحسين الوضع الأمني.

لقد بلورت اللجنة الرباعية الدولية خارطة طريق للسلام، قبلتها الأطراف ودول المنطقة، وأقرها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وكان المأمول أن تشكل الإطار السياسي الذي أشرت إليه، لكن ذلك لم يحدث. وليس هنا مقام تفصيل أسباب الفشل. ومع ذلك، تبقى خارطة الطريق حجر أساس في صنع السلام في المنطقة، بما أرسته من مبادئ للتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين، وبما رسمته من حدود عامة للتسوية النهائية بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان، من خلال إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وتنفيذ المبادرة العربية للسلام التي تكفل لإسرائيل الأمن والسلام والاعتراف من قبل جيرانها العرب مقابل إنهاء احتلالها للأراضي العربية، والتوصل لحلول مقبولة للقضايا العالقة الأخرى. إن حجر الأساس هذا يحتاج الآن للبناء عليه، من أجل بلورة إطار سياسي فعَّال يأخذ الأطراف نحو الغاية التي ينشدها المجتمع الدولي ككل، وهي تحقيق سلام شامل ينهي الاحتلال والصراع في هذه المنطقة من العالم.

لقد تابعت مصر عن قرب تطورات أزمة دارفور منذ اندلاعها. وكانت من ضمن الدول المساهمة في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وشاركت عن قرب في مباحثات أبوجا. كما حرصت على تقديم المساعدات الإنسانية لأهالي إقليم دارفور.

ولا شك أن المجتمع الدولي يشارك بشكل رئيسي في تحمل مسؤولية الوصول إلى حل سريع وعادل لهذه المشكلة. وفي تقديرنا، فإن الجهود ينبغي أن تنصب على توفير عوامل النجاح لاتفاق سلام دارفور باعتباره الإطار السياسي المتفق عليه من جانب الأطراف الرئيسية. ويجعلنا ذلك، في الحقيقة، نهتم بالتعجيل ببدء وتعزيز حوار دارفور/دارفور لخلق توافق عام حول اتفاق السلام، وإقناع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق بأن تنضم إليه، بالإضافة إلى تشجيع الحكومة السودانية على تنفيذ التزاماتها بشأن تنمية وإعادة إعمار الإقليم.

إن استمرار الأمم المتحدة في لعب الدور المنوط بها، يفرض علينا مسؤولية جماعية، ترتكز على إرادة صلبة لجعل المنظمة إطار جامعا للجهد الدولي المشترك للتعامل الفعال والفوري مع القضايا والمشكلات العالمية والإقليمية.

إن المناداة بنشر الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد في دول العالم لا تستقيم بدون أن تقترن بالتزام واضح من جانب الدول كافة بتطبيق ذات المفاهيم فيما بينها في الإطار المتعدد الأطراف وعلى المستوى الدولي، أو بدون تأكيد مبدأ المشاركة بين الجميع، المشاركة في الأعباء والمسؤوليات، في الحقوق والواجبات، وفوق ذلك كله المشاركة، على قدم المساواة، في تحديد الخيارات، وفي عملية صنع القرار على المستوى الدولي.

دعونا نعمل سويا على تعزيز مبادئ الديمقراطية في الإطار الدولي متعدد الأطراف.. دعونا نجعل الحوار والاحترام المتبادل لغة التخاطب بيننا.. دعونا نعلي القيم الإنسانية المثلى والمصلحة الجماعية على المصارح الذاتية الضيقة.. دعونا ننبذ خلافاتنا ولنكون فعلا شركاء حقيقيين.

وأود في هذا المجال أن أعرب عن عميق تهانيئنا لكم على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية. ونثق بأنكم، باعتباركم المرأة العربية الأولى التي تحتل هذا المنصب المرموق، سوف تنجحون في عملكم بالغ النجاح. وفي هذا السياق أيضا نعبر عن امتناننا وشكرنا لسلفكم السيد إلياسون، رئيس الجمعية السابق، الذي قام بعمله وبذل جهده على أحسن وجه.

الرئيسة: أشكر وزير خارجية مصر، وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مختار عواني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد عواني (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يسرني كثيرا أن أعرب لكم، سيدتي، عن صادق تهانئ وفد مالي لكم على انتخابكم المميز لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويشهد انتخابكم على خصالكم الشخصية البارزة ويمثل إشادة ببلدكم، البحرين، التي تتمتع معها مالي بالتعاون المثمر. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين، الذين أهنئهم أيضا، على دعم وفد بلدي.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لسلفكم، السيد يان إلياسون، على توجيهه الممتاز لأعمال الجمعية العامة في دورتها الستين. وسيذكر التاريخ روحه للمبادرة والتزامه، اللذين كانا حاسمين في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

كما أود أن أشيد بالأمين العام كوفي عنان الذي اضطلع، خلال فترتي ولايته، بمهمته بإخلاص والتزام.

وغدا، ستحتفل مالي بالذكرى السنوية الـ ٤٦ لاستقلالها، ولكن مالي بلد قديم، وهي بلد تقاليد، ومفترق طرق للحضارة، وارض ثقافة وحوار وتسامح. وفي ظل قيادة الرئيس أمادو توماني توري، ما زال بلدنا كل يوم يوطد نموذجه للديمقراطية، الذي تم الترحيب به بالإجماع في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم. ومالي الجديدة – مالي الديمقراطية والمتحدة – بدأت مسيرتها.

وكان رمز تلك الديناميكية هو التوقيع في الجزائر في ٤ تموز/يوليه على اتفاق استعادة السلام والأمن والتنمية في منطقة كيدال. ويعزز اتفاق الجزائر العزم الثابت لدى مالي على إيثار التسوية السلمية للنزاعات، والحوار المثمر والعمل المتضافر. واستعادة السلام في الجزء الشمالي من بلدنا سمحت لمختلف عناصر دولة مالي بالعمل بالترافق في بناء دولتنا بروح من التضامن المرتكز على رفاه الجميع وازدهارهم.

وبالمثل، يجري يوميا تعزيز نظامنا السياسي في سياق الديمقراطية السلمية، مما أدى إلى الارتياح الكبير لدى شعبنا، الذي اتخذ القرار الذي لا رجعة فيه بأنه لا بد من أن يحصل أي نقل للسلطة في الإطار الديمقراطي والدستوري. وتحقيقا لتلك الغاية، في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ سيدعى شعب مالي إلى مراكز الاقتراع – للمرة الرابعة منذ إنشاء الديمقراطية المتعددة الأحزاب في عام ١٩٩٢ – لانتخاب رئيس ولتجديد ولاية نواب الجمعية الوطنية.

وترحب مالي باختيار موضوع الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بشأن تنفيذ شراكة عالمية من اجل التنمية. وفي ذلك الصدد، غني عن القول إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مثل لحظة حاسمة في تصميم المجتمع الدولي على ضمان حياة أفضل لجميع شعوب العالم. وفي ذلك الوقت، استعرض رؤساء دولنا وحكوماتنا تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، وأكدوا من جديد على صلاحيتها، وبالتالي أكدوا أهميتها في صميم جدول أعمال التنمية.

وفي ذلك الصدد، فان مالي جعلت مكافحة الفقر أولوية لأعمال الحكومة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، اعتمد بلدي إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر، يحدد المبادئ التوجيهية الإنمائية ذات الأولوية، وبخاصة في المجالات الاجتماعية، بغية الوفاء على نحو أفضل باحتياجات شعبنا الأساسية بتهيئة البيئة المفضية إلى النمو المستمر وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة والحكم الرشيد وترسيخ سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالنتائج التي أحرزت، تقوم حكومة مالي، بمساعدة شركائها، باستكمال ما يسمى بإطار استراتيجي جديد من الجيل الثاني يشمل، بالإضافة إلى

القطاعات الاجتماعية، القطاعات الإنتاجية وهي قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة. وفي السياق نفسه، اعتمدنا مؤخرا قانونا بشأن المبادئ التوجيهية الزراعية التي تجعل الزراعة القوة الدافعة للاقتصاد الوطني بغية ضمان الاكتفاء الذاتي من الأغذية وكفالة رفاه شعبنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شونغونغ – أيافور (الكاميرون).

لا يمكن ضمان الأمن في بيئة يستمر فيها تحرك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لإزهاق أرواح البشر وزعزعة استقرار الدول وإعاقة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وعملاً ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نحن ملتزمون التزاماً قوياً بتخفيف المعاناة التي لا توصف والتي تسببها هذه الأسلحة، وبضمان الأمن الفردي للجميع.

وفي هذا الصدد، اتخذنا في غرب أفريقيا وفي إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدابير هامة لاجتثاث آفة انتشار الأسلحة الخفيفة. وفي الحقيقة، فإن المؤتمر الثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في أبوجا في ١٤ حزيران/يونيه، قرر أن يدعم الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة، المتعلق باستيراد وتصدير وإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بسلطة تنفيذية لتحويله إلى اتفاقية ملزمة. وينبغي أن يسهم هذا الصك الجديد في بناء قدرات الحكومات لممارسة رقابة أكثر صرامة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة، وتحسين الترتيبات الأمنية داخل الجماعة.

ولا يفوتنا أيضاً أن نرحب ببرنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجديد للرقابة على الأسلحة الصغيرة، الذي جرى تدشينه في باماكو في ٦ حزيران/يونيه. وعلى مدى ست سنوات، لن تعمل الجماعة – من خلال اللجان الوطنية التي ستقوم بدور الوسيط – على توفير الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء فحسب، ولكنها ستسهم أيضاً في بناء قدرات وحدة خاصة في الأمانة التنفيذية للجماعة.

من جهة أخرى، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لأن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فشل في إعداد نص يُتفق عليه، وذلك لعدم إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في حمل المدنيين للسلاح وإدارة المخزونات والإشارات إلى حقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني. ونتيجة عن ذلك، تأخرنا كثيراً في تنفيذ البرنامج، الذي كان يفترض أن نحسّن عناصره. وتكرر مالي من جهتها الإعلان عن استعدادها لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لإحراز تقدم في هذه المسألة الهامة.

قلّ ما تعرض السلم والأمن الدوليان لتجربة بهذه القسوة نتيجة عن عودة مناطق التوتر والصراع وأعمال الإرهاب الدولي للظهور. فالإرهاب الدولي، كما نعرف جميعاً، من أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تُذكرنا جيداً الهجمات التي تشن في جميع أنحاء العالم بأن ما من بلد بمأمن من هذه الظاهرة.

ولتهيئة ظروف مواتية للتصدي للإرهاب، من الملح بناء قدرات وطنية وإقليمية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نتغلب على خلافاتنا في وضع تعريف بتوافق الآراء واعتماد استراتيجية شاملة في هذا المجال. وما من قضية، مهما كانت عادلة أو مشروعة، تبرر استخدام العنف عمداً ضد المدنيين الأبرياء. ومن هذا المنطلق، يجب أن نشجع الحوار بين

الحضارات، الذي لا يزال مناسباً تماماً في سياق دولي يتسم بانعدام الثقة بين الأمم فيما يتعلق بالثقافة والدين.

صون السلم والأمن الدوليين شرط مسبق لأية عملية تنمية. ولذلك، ستظل مالي ملتزمة التزاماً تاماً بُمُثل السلم والاستقرار، داخل حدودها وخارجها.

على الساحة الأفريقية، أرحب بالتقدم الذي أحرز نحو الإعمار والمصالحة الوطنية في العديد من البلدان، بما فيها غينيا – بيساو وسيراليون وليبيريا وبوروندي وجزر القمر. وفي كوت ديفوار، على الرغم من أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ خريطة الطريق مسألة واضحة، فإن عملية السلام وصلت إلى مرحلة حرجة. وتكرر مالي مجدداً الإعراب عن استعدادها لمساعدة الجهات السياسية الفاعلة في كوت ديفوار على استعادة السلم الدائم في ذلك البلد الشقيق الجار.

وفي السودان، تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، الموقع في أبوجا في ٥ أيار/مايو، مثار قلق كبير لدى المجتمع الدولي. ونحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها والعمل على استعادة السلام والحفاظ على الوحدة الوطنية.

ومن نفس المنطلق، لا يسعنا إلا أن نرحب بالنجاح في عقد الانتخابات العامة الحرة المتعددة الأحزاب الأولى لاستكمال عملية التحول الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يذكرنا اندلاع العنف في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط – وكأننا بحاجة للتذكير – بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير مناسبة لتهيئة الظروف المواتية للتوصل لتسوية دائمة وسلمية ومتفاوض عليها لتلك الأزمة. وفي الوقت الذي نؤكد فيه مجدداً على تضامننا الفعال مع الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني، فإننا نتابع عن كثب التطورات في تلك المنطقة، وسنظل ندعم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

ومع أنه من المسلم به الآن أن التجارة عامل من عوامل النمو والتنمية، يتعين علينا أيضاً أن نلاحظ أن البلدان النامية لا تزال تعاني من عواقب نظام تجاري غير منصف وتمييزي، لا سيما في ضوء العوائق التعريفية وغير التعريفية وإعانات الإنتاج والتصدير التي تشوه المنافسة. ونظراً للتأثيرات السلبية لهذه التدابير، فإنها تعوق تطوير زراعتنا، وتحرم منتجينا – ومن بينهم مزارعو القطن في مالي – من دخل لائق، وتبقيهم فقراء، وقد ألزمنا أنفسنا بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، تتباين الآمال التي علقناها على جولة الدوحة الإنمائية تبايناً صارخاً مع جوانب عدم اليقين الرئيسية الناتجة عن فشل محادثات التجارة المعنية بالمنتجات الزراعية مؤخراً. وهذا مصدر قلق مشروع لنا. وتحث مالي جميع الأطراف على التحلي بالمرونة وعلى العودة بسرعة إلى جولة الدوحة لضمان أن يخدم تحرير التجارة تنمية جميع الدول دون استثناء، لا سيما أفقرها، وبذلك يتسنى لنا انتشال ملايين الناس من الفقر.

لمسألة الدين الخارجي أهمية خاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وفي الحقيقة، على الرغم من التدابير التي نرحب بها الرامية إلى إلغاء الدين المتعدد الأطراف المستحق على بعض البلدان، بما فيها مالي، فإن عبء الدين لا يزال يثقل كاهل البلدان النامية، ويقوض جهود التنمية التي تبذلها، ويعوق انتعاشها الاقتصادي. فهذه البلدان رهينة للاعتماد على التمويل الخارجي، وما لم يتخذ إجراء ما، فإن الجهود التي تبذلها ستعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذه الظروف، يتعين علينا أن نبحث عن حلول دائمة لجعل الدين أقل إرهاقاً، بما فيها شطب الدين الثنائي. فهذه البلدان بحاجة للاستثمار وعليها أن تكافح لتحقيق الرفاه لشعوبها. ويتعين أيضاً التعجيل بتحقيق التقدم نحو الزيادة الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية ليتسنى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بلوغ هذه المساعدة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

لقد انتشر وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على نحو مثير للقلق، تجاوزت أبعاده الصحية وأصبح الآن، في ضوء انتشاره الواسع، مشكلة من مشاكل التنمية في جميع أنحاء العالم. وفي الحقيقة، أصبح يمثل في أفريقيا حالة طوارئ صحية، على الرغم من الجهود التي نبذلها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي مواجهة هذه الوباء، يتعين علينا أن نزيد من جهودنا ونقوي تصميمنا على التنفيذ التام لإعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي الذي أصدرته الجمعية العامة في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقود في أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام. وينبغي أن نتذكر أن المؤتمر الدولي السادس عشر المعني بالإيدز، المعقود في تورونتو في آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبرز مدى خطورة الحالة والحاجة الملحة للعمل.

على الصعيد الوطني، وضعت مالي برنامجاً متعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مكن تنفيذه المرضى من الحصول مجاناً على المعالجة بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، والقيام بحملة توعية وتثقيف ووقاية لاجتثاث المرض وتأثيراته الاجتماعية الكارثية. وفي نفس هذا السياق، أنشأت الحكومة مجلساً وطنياً رفيع المستوى لمكافحة الإيدز يتبع الرئيس مباشرة. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء نفس الأولوية للأمراض الأخرى، مثل الملاريا والسل وشلل الأطفال، التي لها تأثيرات على شعبنا مدمرة تماماً كمرض الإيدز.

بالنسبة لحالة المعوقين، يسر مالي أنها كانت عضواً في الفريق العامل الذي أعد النص الذي كان أساساً لمشروع اتفاقية بشأن حقوق المعوقين. ونرحب بالمفاوضات الجارية في اللجنة المخصصة، ولا نزال مقتنعين بأن هذه الأداة ستنشئ إطاراً لمساواة المعوقين ومشاركتهم مشاركة كاملة في جهود بناء مجتمعاتهم.

بالنسبة للإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، ترحب مالي بإنشاء لجنة بناء السلام، التي كانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. فعلى مدى سنين عديدة، كانت إدارة حالات ما بعد الصراع الحلقة الضعيفة في منظمتنا. وكما هو معروف، فإن الحافز الذي يؤدي إلى عمليات حفظ السلام، بالنسبة للبلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات، يتلاشى عندما يظهر ما يشبه الاستقرار. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تسفر هذه الحالات عن عودة الصراعات بعد مضي أقل من خمس سنوات على انتهائها، وذلك كما أثبتت التجربة في هذا الميدان.

كيف لا نرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان وتنفيذ القرار بإنشائه، وهو المجلس الذي تشارك مالي في عضويته، وكذلك الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الكوارث واعتماد سلسلة قرارات بشأن متابعة التنمية؟ فهذه التدابير جميعها تعمل معاً لتحقيق رغبات قادة العالم في معالجة مشاكل وتحديات عصرنا على نحو أفضل، لإحداث تغيير في مجالات التنمية والسلم والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وإصلاح المنظمة، وهي مجالات ذات أولوية.

يجب ألا ينسينا التقدم المحرز أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، لا سيما إصلاح مجلس الأمن الضروري. وفي حين أن تلك الحاجة مقبولة بالإجماع، فإنه صحيح أيضاً أنه

ما من صيغة من الصيغ التي اقترحت حتى الآن حظيت بتوافق الآراء.

وبناء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في إيزولويني وإعلان سيرت الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، تدعم مالي بقوة مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمي العضوية وخمسة مقاعد غير دائمة العضوية. فالمجلس، الذي يتم إصلاحه على هذا النحو، يجسد على نحو أفضل الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم، ومن شأنه أن ينصف أفريقيا من الظلم التاريخي الذي وقع عليها، فهي المنطقة الوحيدة التي لا تشغل مقعداً من المقاعد الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

أود أن أختتم بالتذكير بأن ملايين الناس في العالم عقدوا آمالهم على السلم والأمن والتنمية والتضامن في الأمم المتحدة. ولا يحق لنا أن نخيب آمالهم. فنحن، كمجتمع دولي، علينا التزامات ولدينا الوسائل لتحقيقها من خلال وعينا المشترك وحماية قيمنا المشتركة. وهذا هو كل ما نحتاج إليه لنتمكن من أن نكفل للأجيال القادمة تنمية مستدامة تحميهم من ويلات الحروب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة بنت داود، وزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في جمهورية النيجر.

السيدة بنت داود (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعرب عن أحر تهاني وفد النيجر للسيدة آل خليفة بانتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وهي ثالث امرأة في تاريخ الأمم المتحدة تدعى لتولي هذا المنصب، وهذا الانتخاب تعبير قوي من عدة جوانب. فهي دبلوماسية مخضرمة ذات كفاءة عالية وخصال جيدة سنشهدها جميعاً تحت رئاستها.

ونتقدم بالتهنئة أيضاً لسلفها السيد يان إلياسون، رئيس الجمعية في دورتها الستين، بالعمل الممتاز الذي أنجزه أثناء رئاسته.

أخيراً، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تهاني جمهورية النيجر للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي سيترك المنظمة بعد ١٠ سنوات من النشاط المكثف والمبادرات المبدعة والتفاني المخلص. وما من شك في أن الحيوية التي أتى بها للمنظمة والإصلاحات الهامة التي استهلها والهيئات الجديدة التي أنشأها أثناء ولايته بارزة في سجلات الأمم المتحدة.

يواجه المجتمع الدولي حاليا تحديات للسلم والأمن أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من التقدم الجدير بالملاحظة في هذا الميدان، وعلى الرغم من الجهود المتعددة، لا يزال الرعب واليأس يصلان إلينا من مناطق صراع معينة.

ومن المؤكد أنه جرى تسجيل بعض التطورات الإيجابية في أفريقيا في مجال حل الصراعات، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وليبريا وسيراليون. وتذكرنا هذه التطورات بأننا بحاجة إلى آلية لاتخاذ القرارات، قادرة على العمل وفعالة، لنتمكن من أن نعالج بسرعة أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، بغض النظر عن مدى تعقيده. وما من شيء يعزز الشرعية والفعالية سوى إدخال إصلاح كبير على مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة، لا سيما إذا أُخذ في الحسبان التمثيل المنصف مصحوباً بتحسين أساليب العمل. وفيما يرى النيجر، لا يُحسِّن عمل مجلس الأمن ويُمكِّن من وضع أسس للقرارات تكون مقبولة لدى الجميع ومن قِبَل الجميع سوى توسيع مجلس الأمن على نحو منصف.

في كوت ديفوار، يجب أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لتحديد مرحلة انتقالية جديدة بالتشاور مع جميع

الأطراف والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتتسنى معالجة هذه المسألة بهدوء بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

الحالة في الشرق الأوسط – لا سيما في لبنان، التي استأثرت باهتمام المجتمع الدولي على مدى الأسابيع الأخيرة – تثبت، إذا كانت هناك حاجة للإثبات، أن الأمم المتحدة لا تزال المنتدى الرئيسي لتشجيع المفاوضات المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وينبغي إيلاء الدرجة نفسها من الاهتمام لانبعاث الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية من جديد. فإقامة سلام شامل في المنطقة دون الإقليمية تعني العودة إلى مائدة المفاوضات، لتحقيق التقدم في تطبيق خارطة الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتصل بالصحراء الغربية، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها وتكثفها بغية إيجاد حل حاسم للمشكلة. والنيجر تشجع الهند وباكستان على مواصلة محادثاتهما بشأن جامو وكشمير.

وتشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا آخر للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، تود النيجر أن تعيد تأكيد دعمها للالتزامات المتخذة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع اعترافها بأهمية وجدوى البحث لأغراض سلمية. على أن الانقسام الملحوظ باطراد، الذي تثيره هذه المسألة، يتطلب استجابة ملائمة في البحث الراهن عن توافق الآراء عبر المفاوضات الجارية.

وترحب النيجر بتشكيل لجنة بناء السلام، التي هي أحد الإنجازات الملموسة الأولى المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي. وينبغي لنا منحها دعمنا الكامل لتتمكن من تقديم المساعدة الفعالة للبلدان الخارجة من صراعات. وبصفتي ممثلا للبلد الذي يتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي منطقة لا تزال مضطربة بالصراعات، يسرني أن أشير إلى التقدم الذي تحقق في منطقتنا دون الإقليمية هذه في مجال منع الصراعات وحلها. فسيراليون وليبريا وغينيا – بيساو، التي ألمحت إليها الآن، هي اليوم في وضع ما بعد انتهاء الصراع. ولذا، فإنها بحاجة إلى المساعدة الفعالة لتتمكن من توطيد عودتها إلى السلام، وإيجاد الظروف الملائمة لبيئة مؤاتية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وللإبقاء على حظر انتقال الأسلحة غير القانونية، التي أشعلت العديد من الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية، كما يعلم الجميع، قرر رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحويل الوقف الاختياري على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية ملزمة قانونيا، لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على محاربة هذا البلاء بفعالية.

وترحب النيجر أيضا بتشكيل المجلس الجديد لحقوق الإنسان. وتستحق هذه الهيئة موافقة ودعم جميع الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تتعاون معه تعاونا كاملا. وتتعهد النيجر بدورها بأن تفعل ما بوسعها للمشاركة بفعالية في أنشطة هذا المجلس.

وفي مجال آخر، فإن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، التابع للأمم المتحدة، سيقوم بمساعدتنا في ممارسة مزيد من السيطرة على كوارث مثل فقدان الأمن الغذائي، وحالات الجفاف الدوري، التي تسببت بأضرار جسيمة وأدخلت نسبة كبيرة من سكان بعض بلدان غرب أفريقيا في وضع محفوف بالمخاطر إلى حد غير مقبول، نظرا لبطء الاستجابة من المجتمع الدولي. وفي النيجر، كما في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، كان ممكنا لمؤشر التنمية البشرية أن يكون أعلى، لو أن التعاون الإنمائي شهد زيادات نوعية وكمية وفقا للالتزامات الواردة في توافق آراء

مونتيري فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المبادرات في هذا المجال.

والمناقشات الجارية في الدورة الحالية ذات أهمية خاصة للنيجر، لأنها تأتي بعد انقضاء سنة على مؤتمر القمة التاريخي لعام ٢٠٠٥. والاجتماع العام الرفيع المستوى الذي أعد لمؤتمر القمة ذلك أكد فعلا على أهمية الشراكات، وبخاصة فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، فإن الموضوع المركزي للدورة الحادية والستين، وهو بالتحديد، تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية، ملائم جدا لأنه يُظهر بوضوح كامل الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف وجماعي وأهميته، لإيجاد الحلول الأكثر ملاءمة للمشاكل الراهنة في العالم.

وأود هنا، بالنيابة عن النيجر، الثناء على المبادرات المتخذة لإيجاد مصادر تمويل جديدة، كاستجابة أولية لقلة الموارد التي لوحظت خلال تقييم مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥. كما أود، بشكل خاص، أن أرحب بمبادرة المرفق الدولي لشراء العقاقير، التي أطلقتها الحكومة الفرنسية لتمويل مكافحة الإيدز والملاريا. والنيجر واحد من أول ١٧ بلدا أقر الضريبة على تذاكر الطيران.

وفي إطار هذا النوع من الشراكة أيضا، يمكن التأكيد على الطابع الإيجابي للهجرة الدولية، وشمولها في بحثنا عن استجابات ملائمة، تأخذ في الاعتبار مخاوف بلدان الأصل والعبور والمقصد.

وأود أن أنهي بياني بالإشارة إلى أن النيجر ترى أن التنفيذ الفعال للإجراءات المراد بها معالجة مسائل عالمية، يجب أن تكون متعددة الأطراف بطبيعتها، وأن توكل دورا مركزيا إلى منظومة الأمم المتحدة.

وهنا، أود إعادة التأكيد على ثقة النيجر بالأمم المتحدة، ليس لأنها تبقى الإطار الأكثر ملاءمة، والآلية المتعددة الأطراف الأكثر صلة، التي يتم بها النهوض بالتنمية فحسب، بل لأنها تتابع أيضا القضايا النبيلة التي تجسدها. لذا يجب إعادة تفعيل الأمم المتحدة لكي يكون في وسعها تلبية أعمق التطلعات لشعوب العالم وأممه، وبخاصة تلك الأكثر ضعفا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جوآو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، قدم الوفد النص الانكليزي): بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أهنئ السيدة هيا آل خليفة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وإننا على يقين بأن هذه الدورة، بتوجيهها وقيادتها، ستكون مثمرة، وستحقق الأهداف المرسومة. وإنني أؤكد لها التعاون الكامل من وفد بلدي.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقدير بلدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل القيِّم الذي قام به خلال السنوات العشر من ولايته التي قاربت نهايتها.

وقد سجل السيد عنان علامة لا تُمحى في تاريخ الأمم المتحدة، بإيلاء اهتمام خاص للمشكلات الأكثر صلة، التي تؤثر في كوكبنا، وخصوصا القارة الأفريقية. وتثني أنغولا، بشكل خاص، على الدور الذي قام به السيد عنان خلال المرحلة الأكثر دقة من تاريخ المنظمة. وإنني على يقين بأن الأمين العام القادم سيجد في إرث السيد كوفي عنان مرجعية مؤثرة لتعزيز قدرة المنظمة على معالجة المشكلات الأساسية التي تواجه البشرية.

فتطلعات الشعوب الممثلة في هذه الجمعية إلى الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية تبقى غير منجزة. إن استمرار عمليات العنف العسكرية في بعض الدول والنتائج الهزيلة لمكافحة الفقر في العالم قد ساهمت في تكوين هذه

الصورة، وهي بالتالي تشكل التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الجديدة نحو العنف، أصبحنا نلاحظ أمورا جديدة. فهي أكثر عشوائية، وتنشأ ليس عن الصراعات بين الدول والصراعات الداخلية فحسب، إنما تنبع بشكل متزايد من أعمال ترمي إلى تغيير نمط الحياة في المجتمعات من خلال الترهيب والتدمير الهمجي للحياة الإنسانية.

وخلال الفترة الأخيرة وحدها، تأذى أكثر من ١٢ بلدا في أربع قارات من العمليات الإرهابية العنيفة التي أصبحت أكبر تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من الخلافات السياسية والعقائدية، أظهر المجتمع الدولي، بشكل عام، التصميم والوحدة في الكفاح ضد الأعمال الإرهابية. ونحن نرى ضرورة استمرار هذا العمل الجماعي كأنجع وسيلة للتصدي للتهديدات الموجهة إلى الأمن الدولي، بما فيها الإرهاب.

وتشكل معدلات الفقر في العالم عاملا مساعدا في تكوين الصورة القاتمة في عالمنا المعاصر. فما برح نصف سكان العالم، أو ثلاثة بلايين نسمة، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم؛ وما زال ٦٤٠ مليون نسمة يعيشون بدون مساكن ملائمة؛ و ٤٠٠ مليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب؛ و ٢٧٠ مليون نسمة يعانون من نقص المساعدات الطبية. وقد دخل ما يناهز بليون إنسان القرن الحادي والعشرين في حالة من الأمية وبأمل ضئيل في الخروج من حالة الفقر المعنوي والمادي.

وأفريقيا هي القارة الأكثر عرضة لهذه الآفة، حتى أن إمكانية النمو الاقتصادي في بعض بلداننا لا تعطينا الأمل بأن معدلات الفقر ستنخفض بشكل كبير.

وبغض النظر عن هذه الصورة غير السارة، شهدنا في الآونة الأخيرة إحراز تقدم هام في مجالات السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تشكل تسوية الصراع الداخلي في أنغولا عبر الحوار، ذلك الصراع الذي كان من بين أطول الصراعات في أفريقيا، إحدى قصص النجاح الهامة في هذا المجال. وانتهجت أنغولا مؤخرا نفس طريق الحوار والمفاوضات لكي تشمل عملية السلام إقليم كابندا الذي ما زال يعاني من بعض الاضطراب الأمني.

وكان تحقيق السلام في أنغولا الهدف الأسمى لعملية سياسية مناسبة قائمة على المبادئ قادها الرئيس خوزي إدواردو دوس سانتوس، الذي كان هدفه، بالتعاون مع بعض القوى في المنطقة، تحرير شعوب الجنوب الأفريقي من أنظمة الحكم القمعية وتسوية الصراعات في وسط أفريقيا من خلال المفاوضات وإزالة التهديد الذي مثلته بعض الدول لجيرانها وأخيرا، تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل في المنطقة.

إن ثمار هذا الجهد السياسي تبدو اليوم واضحة للعيان، فشعوب المنطقة التي عاشت تحت نير أنظمة الحكم القمعية تعيش الآن في كنف الحرية، وأقامت مجتمعات ديمقراطية. وتمكنت دولة واحدة في وسط أفريقيا، بدعم من أنغولا، أن تسوي صراعها الداخلي، وتمكن شعبها، بعد نيل حريته، من استعادة الشعور بالسلام والاستقرار وأصبح سيد مصيره. وتمكنت دولة أخرى في وسط أفريقيا من الإطاحة بالدكتاتورية بعد أن خلقت بؤرة للتوتر الإقليمي من خلال تصرفها كمصدر لزعزعة استقرار البلدان المجاورة. وقد انخرط شعب ذلك البلد اليوم في بناء مجتمع ديمقراطي جديد عبر الانتخابات الشفافة والمصالحة الوطنية.

وبعد أن تحقق السلام، يظل أحد الأهداف الأساسية لحكومة أنغولا إزالة عوامل الصراع بصورة كاملة. وقد

وضعنا سلم أولويات لمواصلة الإصلاحات السياسية بغية توطيد النظام الديمقراطي والدولة الصالحة، مدركين بأن ذلك يشكل شرطا أساسيا لصون السلام والاستقرار السياسي واحترام حقوق المواطن والتنمية الاقتصادية. وهذا التزام جاد لن تتخلى عنه حكومة بلدي، وهدفه الأساسي هو إرساء نهج إجراء الانتخابات بصورة دورية.

وقد بلغت العملية الانتخابية المقبلة إلى مرحلة متقدمة من الإعداد، وسيبدأ تسجيل الناخبين في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وتعمل حكومة بلدي على تهيئة كل الظروف اللازمة لجعل الانتخابات القادمة شفافة وتحظى بالمصداقية لكي تكون نتائجها مقبولة لدى جميع الأحزاب، ولتكون خطوة على طريقنا نحو الازدهار. وبالتالي، فإن تنظيم الانتخابات المقبلة يجري على قدم وساق بخطى أكيدة وثابتة.

ومن أولوياتنا الأخرى إعادة إدماج السكان النازحين واللاجئين والمحاربين السابقين، بالإضافة إلى الإنعاش الاقتصادي والحد من الفقر. وقد سجلنا تقدما هاما في هذه الميادين. وخلال فترة السلام، التي لم تتجاوز أربعة أعوام، أكملنا إعادة إسكان ما يناهز ٤,٥ مليون نازح و ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. كما انتهينا من إعادة إدماج ٢٠٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين وأفراد أسرهم من الناحية الاجتماعية والإنتاجية، وتجري إعادة بناء أعداد لا تحصى من الهياكل الأساسية المدمرة خلال الصراع.

ويتسم الاقتصاد الوطني باستقرار اقتصادي كلي راسخ ناتج عن سياسات النقد والميزانية المتسقة. وهو من بين أسرع اقتصادات العالم نموا. ونتوقع أن تشهد نسبة النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ والأعوام التالية ارتفاعا كبيرا ومستمرا بحيث تصل إلى ٢٠ في المائة.

كما أن النتائج التي تحققت في المجال الاجتماعي خلال الأعوام الأربعة الماضية كانت مشجعة. فقد انخفضت نسبة الفقر من ما يزيد على ٨٠ في المائة إلى ٥٦ في المائة. ومن خلال التنفيذ الجاري لبرامج الحد من الفقر والاستثمارات في سلع رأس المال نتوقع حدوث تحسن تدريجي في الرخاء الاجتماعي ومعدلات العمالة على الأمد القصير. وتدلل أوجه التقدم الشامل التي حققها بلدي خلال أربعة أعوام من السلام على أن شعبنا يمكنه أن يتطلع بأمل إلى أنغولا الجديدة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على أنغولا كشريك يعول عليه.

وفي مجال السلام، تحقق تقدم هام في أجزاء أخرى من القارة الأفريقية. فجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي جارة شقيقة لأنغولا، تتقدم بخطى ثابتة وتقترب من تحقيق أوضاع الحياة الاعتيادية، الأمر الذي سيسهم في تخفيف حدة التوتر في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وقد مارس شعب ذلك البلد مؤخرا، وللمرة الأولى في تاريخه، حقه في اختيار نوابه الشرعيين بإرادته الحرة. ويمثل هذا العمل مرحلة حاسمة في عملية التحول الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الداخلي. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل دعم المجتمع الدولي، وبخاصة أنغولا، التي وفرت ٣٠ مليون دولار وبعض الوسائل السوقية للعملية الانتخابية.

كانت أنغولا، ولا تزال، تقف إلى جانب شعب الكونغو وستبقى. وقد أسهمت في وقف الصراع الداخلي الذي أنزل الخراب بالبلد، وهي تسهم حالياً في بناء قدرات مؤسسات الكونغو، المسؤولة عن صون السلم والأمن والنظام على الصعيد الداخلي. وبات الأمر الآن في يد الأطراف الكونغولية لتثبت أنها ملتزمة فعلاً بالسلم والديمقراطية. ونؤمن بأنها لن تخيّب توقعات شعبها والمجتمع الدولي وبأنها ستحترم حكم صندوق الاقتراع.

ولا تزال الحالة في كوت ديفوار سريعة العطب والتقلب، وسكان ذلك البلد ما زالوا أهم ضحايا صراع يضر بمستقبل البلد. وتضم أنغولا جهودها إلى جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى حل نهائي وسلمي للصراع في ذلك البلد.

وفي الشرق الأوسط، يجعل استمرار العنف بلا فعالية كل خطط السلام الرامية إلى حلّ الصراع بين إسرائيل وفلسطين. وتؤيد أنغولا حق جميع الدول بالوجود في المنطقة فضلا عن حقها في العيش بسلام مع جاراتها. ومن الأمور الهامة العودة إلى عملية ترمي إلى الحل السلمي للصراع – عملية تقوم على أساس خارطة الطريق إلى السلام – وذلك للتوصل إلى حل شامل يؤدي إلى استقرار المنطقة.

وتأمل أنغولا أن يتمكن شعب العراق وشعب أفغانستان في المستقبل المنظور من تحقيق مطامحهما إلى العيش بعيدين عن العنف والتوتر، وأن يحترم هذان البلدان بصفتهما دولتين حقيقتين ذواتي سيادة.

وختاما نود أن نكرر ذكر رغبتنا في أن يتم تسريع عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. والتكوين الحالي لهذا الجهاز تقادم العهد به ولا يمكنه أن يعكس صورة ما للمجتمع الدولي من بُنى معاصِرة.

وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، نود أن نؤكد أهمية القيام مؤخرا بإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن شكري لجميع أعضاء الأمم المتحدة على الثقة التي أولوها لبلدي، الذي سيرأس لجنة بناء السلام في أول عام من أعوام وجودها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

اصطُحب السيد محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ليسرني أن أرحب بصاحب الفخامة السيد محمود عباس، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد عباس (فلسطين): بداية، أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسة لهذه الدورة متمنياً لكم التوفيق والنجاح في تحقيق أهدافها التي تُجمع عليها شعوب العالم، والتي تؤمن بأن هذه المنظمة ولدت من أجل حماية السلام العالمي وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير للشعوب. واستذكر هنا كلمات الرئيس الأمريكي الراحل ويلسون:

> ”ما من مكان آخر على وجه الكرة الأرضية يتجمع فيه نبلاء من رجال ونساء، يعكسون أبهى صور الجمال والطاقة، الكامنين في التعاطف والتعاون والتشاور، من خلال جهودهم نحو إحقاق الحق، ورفع المعاناة ووضع الضعفاء على طريق القوة والأمل“.

لذلك أتمنى أن تؤدي نتائج أعمال هذه الدورة إلى تشجيع التعاون بين كل الشعوب والأمم من أجل مصالحها المشتركة، وهي المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي يُعتبر الالتزام بها من أساسيات الانضمام إلى المنظمة.

ولا بد لنا من الإشارة إلى الدور الفعال والجهود الحميدة التي قام بها معالي الأمين العام خلال السنوات الماضية لتعزيز مكانة منظمتنا الدولية وتفعيل دورها، بما في ذلك جهوده الخاصة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية.

قبل أسابيع قليلة توقفت نيران الحرب في لبنان، ورغم فداحة الخسائر والدمار والمآسي، فقد سارع المجتمع الدولي وبنجاح إلى التدخل الفعال لوضع حد لها، ولتوفير الدعم للبنان وشعبه وحكومته الشرعية، من أجل حماية أمنه

واستقلاله، وإنهاء عهد الحروب على أرضه, إننا إذ نشيد بهذا الدور الدولي، نأمل أن يتسع هذا التدخل الإيجابي والمؤثر، على المستوى السياسي والعملي، لكي يعالج جذر الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة على امتداد عقود طويلة. وأنا لست بحاجة إلى أن أثبت من جديد بعد كل التجارب والحروب والمعاناة التي مررنا بها، أن بقاء قضية فلسطين بدون حل، واستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧، سوف يشكل عوامل انفجار وتوتر، ويبقي جذوة الصراع مشتعلة، ويفسح المجال أمام كل أشكال العنف والإرهاب والمواجهات الإقليمية والأزمات الدولية.

ومن المؤسف أن نرى اليوم أن خططاً ومشاريع دولية، وفي مقدمتها خطة خارطة الطريق، التي حظيت بمصادقة مجلس الأمن الدولي، وصلت إلى حالة من الجمود والتراجع. حتى الدعوة إلى استئناف المفاوضات تعترضها اشتراطات مسبقة، ويزداد اليأس والإحباط، في ظل استمرار عمل الجرافات التي تبني المستوطنات غير الشرعية، وتُغير الطابع الديمغرافي للقدس، وتقيم جدار الفصل العنصري، داخل أرضنا المحتلة وبين أجزائها المختلفة، بينما يستمر الحصار المريع، من خلال حواجز عسكرية حوّلت مدننا ومحافظاتنا إلى معازل، ويتواصل مسلسل القتل والاغتيالات التي يذهب ضحيتها مئات المدنيين، وهدم المنازل، وتستمر الاعتقالات التي طالت أكثر من ثمانية آلاف فلسطيني من بينهم أعضاء في البرلمان والحكومة. ومن بين هؤلاء المعتقلين من تستمر معاناتهم لثلاثة عقود خلت، وتنتظر عائلاتهم وشعبهم إطلاق سراحهم وتمتعهم بالحرية.

ويحق لي أن أتساءل في مثل هذه الظروف، كيف يتوقع المجتمع الدولي أن يتراجع التطرف، أو أن تنحسر موجات العنف، وكيف سيكون بمقدورنا نحن وجميع قوى الاعتدال والسلام في المنطقة أن نتدخل بقوة، وأن نقنع الرأي العام في بلادنا، أن هناك أملاً في الأفق، وأن اختيار الحوار والمفاوضات والتمسك بالشرعية الدولية هو الخيار الاستراتيجي والطريق الذي ندعو إليه بقوة ولن نتخلى عنه أبدا، وسوف يكون مجزياً ويحظى بفرص نجاح حقيقي.

لست وحدى الذي يعيش وسط هذه المأساة ومن يجب عليه تقديم الجواب على هذا السؤال الكبير، بل المجتمع الدولي، والقوى الدولية المؤثرة هي مدعوة إلى تقديم أدلة ملموسة على أنها سوف تدعم استئناف مفاوضات غير مشروطة، وأن توفر غطاء دولياً حقيقياً لهذه المفاوضات، يعززها ويحقق نجاحها، وأن تعمل على وقف الاستيطان والعقوبات الجماعية وجدران العزل، حتى يتوفر المناخ الإيجابي لانطلاق المفاوضات ووصولها إلى هدفها المنشود، في إحقاق سلام عاجل يستند إلى حل الدولتين الذي دعا إليه الرئيس جورج بوش.

إن هذا الحل لا بد أن يستند إلى الشرعية الدولية التي تمسكت بها مبادرة السلام العربية من خلال قيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والوصول إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الذين يشكلون أكثر من نصف شعبنا الفلسطيني وفق القرار ١٩٤ (د-٣) (١٩٤٨).

وإذا كنا قد سمعنا من حكومة إسرائيل مؤخرا، أنها سوف تقلع عن سياسة الخطوات الأحادية والانفرادية، فهذا أمر مشجع، شريطة ألا يكون البديل عن هذا الإقلاع هو الجمود واستمرار سياسة فرض الأمر الواقع، بل العودة إلى مائدة المفاوضات والتوصل إلى حل شامل لجميع قضايا الوضع النهائي، بما يضمن مستقبلا آمنا لأطفالنا وأطفالهم.

لقد سعيت مؤخرا مع كل ألوان الطيف السياسية الفلسطينية لإقامة حكومة وحدة وطنية، تستجيب للشرعية العربية والدولية، وتنسجم مع المبادئ التي وضعتها اللجنة الرباعية. ولذلك، والتزاما منا بهذه المعايير، أود أن أؤكد أن

كل حكومة فلسطينية قادمة سوف تلتزم بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية في الماضي من اتفاقيات، وخاصة رسالتي الاعتراف المتبادل المؤرختين في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين الراحلين الكبيرين ياسر عرفات واسحق رابين.

وتحتوي هاتان الرسالتان على اعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على نبذ العنف، واعتماد المفاوضات طريقاً للوصول إلى حل دائم، يقود إلى قيام دولة فلسطين المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.

وسوف تلتزم كل حكومة قادمة بضرورة فرض الأمن والنظام وإنهاء ظاهرة تعدد الميليشيات والانفلات والفوضى والالتزام بسيادة القانون، لأن هذه حاجة وطنية فلسطينية بالدرجة الأساسية.

إن جهودنا التي بذلناها، لم تكن إلا من أجل قيام وحدة وطنية ذات مضمون فعلي، بحيث يتحقق إجماع فلسطيني وطني حول أهدافنا الوطنية، التي تتطابق مع الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وحول الوسائل السلمية لتحقيق تلك الأهداف. ومثل هذا الإجماع عندما يتوفر وتنهض حكومة وحدة وطنية جديدة بناء عليه، ينبغي النظر إليه باعتباره إنجازاً نوعياً، وليس خطوة إلى الخلف أو تراجعا، ولو محدودا، عن النهج الذي تمسكنا به دائما، وصممنا عليه باستمرار في مواجهة أقسى الظروف.

وأود أن أؤكد أن المفاوضات مع إسرائيل كانت وستبقى شأناً يخص منظمة التحرير الفلسطينية التي أرأسها، وكل النتائج التي سوف تسفر عنها سأقوم بعرضها على المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل أعلى هيئة وطنية فلسطينية، أو على الاستفتاء الشعبي العام.

إن ما حققناه على هذا الصعيد، ينبغي أن يكون كافيا لرفع الحصار الظالم المفروض على شعبنا، والذي ألحق ضررا فادحا بمجتمعنا ومعيشته، ووسائل نموه وتقدمه.

جئت أحمل جراح شعب يترف كل يوم، شعب يبحث عن حياة طبيعية، يذهب فيها أطفاله إلى المدارس آمنين، أطفال خُلقوا للحياة لا للموت. وشباب يجدون عملا شريفاً، يوفر لهم طريقة كريمة في الذهاب الآمن إلى المستقبل، ويكونون شركاء في صوغ تاريخهم لا ضحايا لوحشية التاريخ ونساء يلدن أطفالهن في المستشفيات لا على حواجز الاحتلال، وعائلات يلتئم شملها في الأمسيات، لتحلم بيوم جديد لا قتل فيه ولا سجن أو اعتقال. وبكل بساطة أريد للغد أن يكون أفضل من اليوم. أريد لوطني أن يصبح وطناً لا سجناً، مستقلاً سيداً أسوة بكل شعوب العالم. وأريد للقدس أن تكون ملتقى حوار الأنبياء جميعا، وعاصمة لدولتين جارتين تعيشان بسلام ومساواة.

لقد أطلق الرئيس الراحل ياسر عرفات من على هذه المنصة الموقرة نداءه الشهير قبل اثنين وثلاثين عاما، عندما قال: ”لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي“ (الفقرة ٨٢ و A/PV.2282) وها أنا أكرر النداء: لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي. لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٠.